الدكتور رحيم كاظم محمد الهاشمي

تجارة الأسلحة

في الخليج العربي ١٨٨١ ــ ١٩١٤ م

الطبعة : الأولى

سنة الطبع : ٢٠٠٠

الناشر : دار علاء الدين - دمشق

المقدمة وتحليل المصادر

تعد دراسة تجارة الأسلحة في الخليج العربي مسألة في غاية الأهمية في تاريخ الخليج العربي لكونها تشكل جزءاً من حياتهم ورمزاً للدفاع عن الحق والكرامة.

وقد جاءت هذه الدراسة لتتناول جانباً من جوانب التاريخ السياسي والاقتصادي لمنطقة الخليج العربي، إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة متابعة وتحليل مواقف السياسة البريطانية التي تهدف إلى حظر تجارة الأسلحة ومنع وصولها إلى الخليج العربي، ورغبتها في تفتيت القوى العربية التي يعتبر السلاح أهم مقوماتها الأساسية، وكانت تجارة السلاح قد أصبحت المشكلة الرئيسية أمام بريطانيا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وخشية بريطانيا من وصول تلك الأسلحة إلى حدود الهند وبلاد فارس، وكذلك تسليط الضوء على التعاون البريطاني الفارسي للقضاء على القوى البحرية العربية، ومحاولة بريطانيا التصدي للقوى الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا وإبعادها عن منطقة الخليج العربي.

وتشكل الدراسة محاولة لكشف الغموض عن موضوع ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث، وإن ما كتب عنه يعتبر معلومات مبتورة ومبعثرة فضلاً عن ندرة الدراسات الأكاديمية وقلة المصادر التي تناولته.

والواقع أن اختيار عام ١٨٨١ (بداية لموضوع البحث يعود إلى بداية الحرب الأفغانية الثالثة التي نبهت بريطانيا إلى وصول الأسلحة بكميات كبيرة إلى الهند عن طريق الخليج العربي وفارس، ومحاولة بريطانيا جعل أفغانستان حاجزاً قوياً أمام التوسع الروسي نحو حدود الهند. أما توقف البحث عند عام ١٩١٤ فيرجع إلى وقوع الحرب العالمية الأولى التي أطبقت بريطانيا خلالها وبعدها على كل الخليج العربي الذي اعتبر بحيرة بريطانية.

يتضمن البحث تمهيداً للموضوع، وأربعة فصول:

تناول الفصل الأول تجارة الأسلحة في فارس، والضغوط البريطانية على حكومة فارس لمنع وصول الأسلحة إلى حدود الهند وأفغانستان، ورغبة شاه فارس في حظر الأسلحة ومنع وصولها إلى أيدي القبائل العربية والفارسية المناوئة لحكمه، كما استعرض الاتهامات الفارسية لمسقط باعتبارها مركز الأسلحة في المنطقة، كما أوضح الفصل الحصار البحري البريطاني لمنع وصول الأسلحة إلى الخليج العربي بالقوة.

أما الفصل الثاني فقد بحث تجارة الأسلحة في الكويت وموقف بريطانيا منها، كما تطرق إلى علاقة فرنسا مع الكويت من خلال جوجير تاجر الأسلحة الفرنسي، كما استعرض التعاون البريطاني الفارسي للحد من التجارة، وتناول التجارة مع البصرة والزبير التي كانتا مركزاً للتهريب، وكشف الفصل عن التجارة في الجزيرة العربية وعلاقاتها مع الكويت التي اعتبرت أهم مركز للأسلحة بالنسبة للجزيرة العربية. كما تناول التجارة مع قطر التي كانت تشكل وضعاً غير مريح بالنسبة للبريطانيين وذلك لخضوعها اسمياً للدولة العثمانية، وقلق بريطانيا من أن تصبح قطر أهم مراكز السلاح الذي يعاد تصديره إلى البحرين وفارس بسبب عدم عقد شيوخ قطر معاهدة لحظر السلاح مع بريطانيا كما استعرض التجارة مع البحرين وموقف الشيخ عيسى بن علي الذي حظر السلاح بمحض إرادته، مما أدى إلى الإضرار بجمركه ورفض بريطانيا السماح له بالمتاجرة بالسلاح كما فعلت مع شيخ الكويت.

بينما كشف الفصل الثالث تجارة السلاح في مسقط ومحاولة بريطانيا حظر تجارة السلاح بعد مؤتمر بروكسل الدولي عام ١٨٩٠ الذي حظر التجارة مع إفريقيا فتحولت تجارة الأسلحة إلى مسقط التي غدت أكبر سوق للسلاح في الشرق الأوسط، ولم يغفل الفصل موقف الإباضية وثورتهم بعد استيائهم من سلطان مسقط وخضوعه للبريطانيين لقيامه بحظر تطور التجارة بين عمان والساحل الشرقي الإفريقي.

بينما كرس الفصل الرابع لدراسة التنافس الفرنسي البريطاني حول تجارة الأسلحة في مسقط الذي يعتبر وجهاً من أوجه التنافس للاستحواذ على مناطق النفوذ الاستعماري، وازدياد الضغوط الفرنسية والبريطانية على سلطان مسقط، والنزاع الدبلوماسي الفرنسي البريطاني حول إنشاء مستودع الأسلحة في مسقط بهدف السيطرة على الأسلحة بوضعها في المستودع بعد أن عوضت بريطانيا الشركات الفرنسية، وقبلت فرنسا مبدأ التعويض عام ١٩١٤.

واشتمل البحث على قائمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

تمثلت صعوبة هذه الدراسة بسعة الموضوع وتشعبه وتداخل الأحداث وصعوبة الحصول على المصادر الأجنبية، فكان لزاماً على الباحث أن يتناول علاقات بريطانيا مع كل مشيخات

الخليج العربي، وكذلك استعراض التنافس البريطاني الفرنسي في الخليج العربي ومسقط بصورة خاصة.

اعتمدت الدراسة على مصادر مختلفة، كالوثائق البريطانية والفرنسية غير المنشورة والكتب الوثائقية المطبوعة، والمراجع والكتب العربية والمعربة والكتب الأجنبية، كذلك الدوريات والبحوث.

١ ــ الوثائق غير المنشورة:

آ ــ الوثائق البريطانية:

يحتفظ مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي في بغداد بمجموعات متنوعة من وثائق وزارة الخارجية البريطانية **(Foreign office)** المصورة على المايكروفيلم وهي في الواقع مصادر أساسية في تعقب تجارة الأسلحة في الخليج العربي في الفترة موضوعة البحث، لاحتوائها على معلومات مهمة وأصلية لا يمكن لأي باحث في شؤون الخليج الاستغناء عنها، وتحتوي هذه الوثائق الرسائل والتقارير المتبادلة بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي وحكومة الهند، كذلك تحوي الرسائل المتبادلة من الوكيل السياسي البريطاني في مسقط وحكومة الهند وبينها وبين الوزير البريطاني في طهران. كما تشتمل على المراسلات المتبادلة بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند وفارس. وقد حاولنا تصوير أعداد كبيرة من تلك الوثائق وخصص لها فترة طويلة من أجل انتقاء الوثائق المهمة التي تخدم البحث، ولكن عليّ أن أعترف بأن أعداداً كبيرة منها يصعب قراءتها بسبب عدم وضوحها. ومع ذلك فقد استفاد البحث من وثائق **the arms trade with the Arabian Gulf** وخاصة الفلم الذي يحمل رقم **(F.0.60/604)** الذي يشتمل على تجارة الأسلحة في فارس من عام ١٨٨١ ــ ١٨٩٨ أما الملف المرقم **(F.O. 60/591)** فيحوي معلومات عن تجارة الأسلحة في مشيخات الخليج العربي وبصورة خاصة مسقط، كما يتناول بعض المعلومات عن التجارة في فارس وساحل شرق أفريقيا للسنوات من ١٨٩٣ ــ ١٨٩٧.

ب ــ الوثائق الفرنسية:

تعد مجموعات الوثائق الفرنسية المتوفرة في وزارة الخارجية في باريس من المصادر المهمة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، وهي ذات قيمة متميزة لما كان لفرنسا من دور مهم في تجارة الأسلحة في الخليج العربي وخاصة في مسقط، وهي عبارة عن رسائل وتقارير متبادلة بين نائب القنصل الفرنسي في مسقط ووزارة الخارجية الفرنسية، كذلك تحوي الرسائل المتبادلة

بين نائب القنصل وتجار الأسلحة وسلطان عمان. كما تشمل الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية الفرنسية والبريطانية حول تجارة الأسلحة في مسقط. وقد اعتمد الباحث على عد كبير من هذه الوثائق وجرى التركيز في استعمالها على الفصل الأخير من هذه الدراسة، وقد استفاد البحث بصورة خاصة من المجموعة المصنفة تحت اسم (**corr. Dib. Commerce der arms a`Mascate**) وهذه المجموعة ذات أهمية خاصة لأنها تسلط الضوء على مراحل النزاع البريطاني الفرنسي حول تجارة الأسلحة في مسقط.

أما المجموعة الثانية التي استخدمت فمصنفة تحت اسم: (**et –Mascate corr-cone .comm**) وقد أفادت الباحث في سد الكثير من الثغرات في هذه الدراسة، ويحتفظ مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة بأعداد لا بأس بها حيث تغطي فترة زمنية تمتد بين عامي ١٩١٢ ــ ١٩١٤.

٢ ــ الكتب الوثائقية المطبوعة:

اعتمدت هذه الدراسة على طائفة من المطبوعات المستندة على الوثائق الرسمية ومن أهمها،

The arabian gulf pr`ecis (precis on arms trade in the arabian gulf), 1986, Saldanha.

وهذا الكتاب يحتوي على مجموعات مهمة من الوثائق الخاصة بتجارة الأسلحة في فارس وأفغانستان ومسقط وأفريقيا ، عمل على وضعها وعلق عليها سالدانا. ولهذا فهو يزود بمعلومات غزيرة تلقي الضوء على تجارة الأسلحة في الفترة ١٨٨١ ــ ١٩٠٤.

ومن بين الكتب الوثائقية ذات الأهمية في دراستنا كتاب:

Rabin bidwell, the Affairs of Kuwait, London, 1971.

وهو من الكتب الوثائقية المهمة التي أسهمت في إناء البحث بمعلومات وافية عن أحداث ١٨٩١ ــ ١٩٠١ فيما يتعلق بتجارة الأسلحة في الكويت. وقد أفاد كتاب **Robin Bidwell** المعنون **theaffairs of arabian** وخاصة الجزء الأول منه البحث بمعلومات مفصلة عن تجارة الأسلحة في الكويت والتعاون البريطاني الفارسي للقضاء على هذه التجارة. فيما خصص الجزء الثالث منه لتجارة الأسلحة في أفريقيا.

أما الجزء الرابع فقد خصص للجهود البريطانية الرامية إلى الحد من هذه التجارة والوقوف بقوة ضد فرنسا بهذا الخصوص.

ويعد كتاب (دليل الخليج) لمؤلفه جون غوردن لوريمر أبرز مصدر غني بالمعلومات عن الخليج العربي. وقد اعتمدت البحث على الجزء السادس من القسم التأريخي الذي يتناول بالتفصيل تاريخ تجارة الأسلحة في الخليج العربي وفارس وأفغانستان، والكتاب يمثل وجهة النظر البريطانية ويدافع عنها.

٣ ـــ المراجع المطبوعة:

رجعنا إلى عدد كبير من المؤلفات المطبوعة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن أهمها كتاب: **1914–Briton copper Busch, Britian and the Gulf, 1894** الذي يحتل أهمية خاصة في هذه الدراسة، فهو يتناول التنافس البريطاني الفرنسي حول تجارة الأسلحة في الخليج العربي ومؤتمر بروكسل الدولي الخاص بدارسة المسألة أما كتاب:

Izzard Molly, the Gulf Arabian Western Approaches, Lodon, 1979.

فهو مهم جداً في تتبع التجارة في مسقط والشركات الفرنسية العاملة فيها وكيفية تهريب الأسلحة وموقف فارس منها، كما لا بد من التنويه بكتاب **phillips wendel, Oman a history, London, 1967.**

فهو من بين الكتب التي تركز على تجارة الأسلحة في مسقط وموقف القبائل العمانية المعارضة للإجراءات البريطانية الخاصة بمنع هذه التجارة أما كتاب **Persia and turkey in revolt** لمؤلفه **Dvid Freser** فهو من بين الكتب التي ركزت على دور بريطانيا في تصدير الأسلحة إلى الخليج العربي وفارس.

ولا بد للباحث في تجارة الأسلحة من الرجوع إلى كتاب **phillip Graves, the life of sir percy cox, London, 1967.** الذي يتناول تجارة الأسلحة في الخليج منذ بدايتها، كما أنه يسلط الضوء على دور فرنسا في هذه التجارة وجهود كوكس الرامية إلى القضاء عليها.

ويأتي الكتاب **Whigham, the persian problem** ليلقي مزيداً من الضوء على تجارة السلاح في فارس. وفي المجال نفسه يعتبر كتاب **Arab Rule under the Al-bu- siad Dynasty of Oman, 1741- 1937** من بين أهم الدراسات عن موقف فيصل سلطان عمان والقبائل الإباضية من تجارة الأسلحة.

٤ ــ الكتب العربية والمعربة:

ومن بين أهم الكتب العربية كتابا د. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم "سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ ــ ١٩١٤ " و "السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩ ــ ١٩٤٧، فمؤلفها يبحث بحق عن تجارة الأسلحة في فارس والكويت والبحرين والنزاع البريطاني الفرنسي حول هذه التجارة. ويبرز كتاب د. جمال زكريا قاسم "الخليج العربي دراسة لتأريخ الإمارات العربية ١٨٤١ ــ ١٩١٤ " الذي يتناول تهريب الأسلحة من الكويت إلى العراق وتجارة الأسلحة في مسقط.

أما كتاب روبرت جيران لاندن عمان منذ ١٨٥٦ مسيرا ومصيرا "فهو مهم جدا في تتبع تأثير حظر تجارة الأسلحة على الاقتصاد العماني، ودور الهنود والعمانيون في التجارة.

ولا بد للباحث من الرجوع إلى كتاب د. عبد العزيز محمد المنصور "التطور السياسي لقطر ١٦٨ ــ ١٩١٦ " الذي يتحدث فيه عن تجارة الأسلحة في قطر وموقف بريطانيا وفرنسا منهما.

٥ ــ الدوريات:

لقد اعتمد الباحث على عدد من البحوث المنشورة في الدوريات والتي تتعلق بتأريخ منطقة الخليج العربي مثل بحث الدكتور جاد محمد طه "تجارة الأسلحة في غرب آسيا وفارس وأفغانستان ١٩١٠ ــ ١٩١٣ " الذي يتناول بداية تجارة الأسلحة ودور بريطانيا في القضاء عليها. كما أنه يسلط الضوء على تحول التجارة من أفريقيا إلى مسقط وطرق وأماكن تهريبها. وقد اعتمد البحث على الوثائق الفرنسية والإنكليزية والفارسية.

أما بحث الدكتورة نجاة عبد القادر القناعي "حظر تجارة الأسلحة في الكويت والخليج العربي، ١٩٠٠ ــ ١٩٠٦ "فهو من الدراسات المهمة التي تناولت التجارة في الكويت والظروف المحيطة بها وتحويل الكويت إلى مستودع للأسلحة في الخليج العربي.

ولا بد للباحث في تجارة السلاح إلى الرجوع إلى بحث الدكتور محمد عبد الله العزاوي" موقف بريطانيا من تجارة الأسلحة الفرنسية في مسقط، ١٩١٢ ــ ١٩١٤"، الذي يتناول النزاع الفرنسي البريطاني حول تجارة الأسلحة في مسقط. وقد اعتمد البحث أساسا على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، وهو بحق من الدراسات الجادة بهذا الخصوص.

وأخيرا لا يسعنا أن نذكر تلك البحوث والدراسات التي استخدمناها في هذه الدراسة التي ثبتت في فهرست المصادر في آخر هذه الرسالة، كما لا تدعي الكمال أيضاً فلا زلت طالبا في بداية دراستي بحاجة إلى النصح والتقويم.

التمهيد

السلاح اسم جامع لآلة الحرب يذكر ويؤنث وجمعه أسلحة، وذكر ابن سيدة، أن السلاح ربما خص به السيف وربما جمع كل السلاح[1] . والسلاح هو من الوسائل التي عبر عنها الانسان عن مطامحه المشروعة ويعد من المستلزمات الأساسية لاستقرار المجتمعات الإنسانية وإدامتها، وعمل الانسان على تحسين سلاحه ليزيد من قوته ويقي نفسه. وتهدف تجارة الأسلحة تزويد الأفراد والجماعات بالأسلحة والذخائر، وتحقق أرباحاً كبيرة نظراً لأن الصفقات التجارية تنفذ بسرية وتخلو في كثير من الأحيان من عنصر المنافسة المعروفة في الصفقات التجارية الأخرى، وكانت تجري عن طريق الشركات أو أفراد يعملون بجهودهم الخاصة لإبرام صفقات فردية.تذكر المصادر التاريخية أن الصينيين عرفوا ملح البارد وذلك بمزج الفحم والكبريت واستعمل الرومان في القرن السابع الميلادي النار الرومانية، ويظهر أن العرب عرفوا ذلك أيضاً واستعملوا البارود والمقذوفات في إسبانيا فقد قيل إنهم حصنوا إشبيليا بالمدافع عام ١٢٤٧ ويقال إن أبا يعقوب بن عبد الحق المريني استعمل المدافع في حصار (سيدي موسى) قرب الجزائر عام ١٢٧٣، ثم شاع استعمال المدافع في أوربا أوائل القرن الرابع عشر [2]، ولا يستبعد أن يكون أول صانع للمدفع عربياً أو من موالي العرب. وقد استعمل الهولنديون مدفعية الميدان في القرن الرابع عشر وانتقلت بدورها إلى العثمانيين وبرز أثرها ضد المماليك في مصر.

لقد أثار ظهور الأسلحة النارية اهتماماً كبيراً في الخليج العربي وتمثل ذلك بدخول الأساطيل البرتغالية والهولندية والإنكليزية والفرنسية وهي تحمل المدافع والبنادق المتطورة، فكان ذلك من العوامل التي مكنتهم من السيطرة على مقدرات المنطقة، وقد شغف العربي بالسلاح الأوروبي الحديث، بحيث إنه كان يعاني من العوز يحرم نفسه طوعاً عن الكثير من أجل أن يمتلك بندقية جديدة يدافع بها عن نفسه ضد الأعداء[3]، وانتشرت الأسلحة النارية (التفنك) أو التفك مع مجئ العثمانيين حيث استخدموها منذ القرن السادس عشر، حيث زود الجيش العثماني في العراق بالبنادق التي استخدموها أثناء الحملة على شهرزور عام ١٥٥١ حيث جهز

---

[1] ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص في اللغة، المجلد السادس، (بولاق، ١٣٩٦ هـ)، ص ٧٦٠.

[2] مجلة المقتطف، البارود واستعمالاته، المجلد الثالث والثلاثين، ج ٣، أيلول، (القاهرة، ١٩٠٧) ، ص ١٩٧.

[3] الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة د. هاشم التكريتي، ج١، (البصرة، ١٩٨٢)، ص ١٣١.

الجيش العثماني بالمدافع والبنادق[1]، والتي جاءتهم من مصادر متعددة، إما باستيرادها من أوربا أو عن طريق الغنائم، والمعروف أن العثمانيين غنموا بنادق كثيرة عند احتلالهم لقبرص عام ١٥٧٠، ثم انتقلت هذه الأسلحة إلى العراق والجزيرة والخليج العربي.

لقد شكلت أسلحة الجيش العثماني مصدراً مهماً للبنادق المهربة إلى بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية، فكانت الأسلحة تصل من اسطنبول أو الموانئ الأوروبية التي كانت تشكل في ذلك الوقت مصدراً هاماً لتجارة الأسلحة وتتم مبادلات كميات كبيرة من الأسلحة الأوروبية مقابل مقايضتها بالحبوب المحلية[2]، وكان أبناء القبائل يحصلون على الأسلحة الإنكشارية الخارجين عن طوع الدولة عن طريق ضرائها بأسعار مرتفعة، وكان أبناء القبائل في العراق يملكون أسلحة جيدة التي تصل إلى العراق عن طريق الكويت براً ومسقط عن طريق البحر[3]، وكان ولاة المماليك يحصلون على الأسلحة الحديثة من الهند، فقد تقدم سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ ــ ١٨٠٢) بطلب إلى الهند لاستيراد أسلحة لممالكه، وصلت فعلاً عام ١٧٨٢ (١٢٠٠) قطعة سلاح وكمية كبيرة من الذخيرة والبارود كما تسلم (٦) سفن كبيرة صممت في بومباي ووصلت إلى البصرة[4]. كما اشترى علي باشا (١٨٠٢ ــ ١٨٠٧) معاملاً صنع الأسلحة ليدعم قوته العسكرية[5]، وكانت شركة الهند الشرقية الإنكليزية تستورد الأسلحة والمعدات الحربية في إطار سياسة بريطانيا بتقوية علاقات وكلاء الشركة بالولاة ومدهم بالأسلحة الحديثة[6] ورغبتها في تكريس وجودها في المنطقة.

كما نشأت في السليمانية صناعة حربية فكانت تصنع فيها البنادق بالاستعانة بماسورات روسية الصنع ونشط في الموصل وبغداد عدد من معامل البارود في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، وحصل عرب الجزيرة العربية، على الأسلحة عن طريق الشراء أو عن طريق

---

[1] د. طارق نافع الحمداني، قوات الوالي الخاصة، موسوعة الجيش والسلاح، ج٥ ، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ١٨٣.

[2] د. نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر (بيروت، ١٩٨١)، ص ٨٢.

[3] د. انظر، جون غوردن لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج ٣، مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، (د. ت)، ص ٩٨٥.

[4] د. علاء موسى كاظم نورس، حكم المماليك في العراق، ١٧٥٠ ــ ١٨٣٠، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ١٢٧.

[5] المصدر نفسه، ص ١٢٧.

[6] عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، مطبعة الأهالي، ط ١، (بغداد، ١٩٣٥)، ص ٥٢.

الغنائم، فقد قدر ابن بشر أن عدد البنادق التي غنمها رجال الدولة السعودية الأولى في هجومهم على جدة ١٨٠٥ حوالي (٢٥٠٠) بندقية من الجيش العثماني وشريف مكة (٢)، ثم أخذت الأسلحة تدخل في المنطقة عن طريق الشركات البريطانية وغيرها.

الفصل الأول

تجارة الأسلحة في فارس ١٨٨١ ــ ١٩١٤

البحث الأول: بداية تجارة الأسلحة في فارس.

البحث الثاني: تجارة الأسلحة من فارس إلى أفغانستان ونشاط الأفغان في فارس

البحث الثالث: التعاون البريطاني ــ الفارسي للقضاء على تجارة الأسلحة.

البحث الرابع: بريطانيا وفرض الحصار البحري على الخليج العربي.

البحث الأول

بداية تجارة الأسلحة في فارس

دخلت الأسلحة النارية الحديثة إلى منطقة الخليج العربي منذ دخول الأوروبيين إلى المنطقة، وشجعها الغزاة المستعمرون لإدامة حالة الصراع والتفكك بين دول المنطقة للسيطرة على مقدراتها الاقتصادية والسياسية.

ولقد بدأت هذه التجارة منذ عام ١٨٤٤[١]، ولكنها لم تكن في بداية الأمر تهديداً وخطراً كبيراً على المصالح البريطانية، ولم تعرها السلطات البريطانية أي اهتمام يذكر خاصة وأنها كانت تجارة مشروعة. وقد تنبهت السلطات البريطانية إلى خطورة هذه التجارة في أثناء الحرب الأفغانية الثالثة (١٨٧٩ ــ ١٨٨١). ففي عام ١٨٨٠ تأكد وصول إرساليات ضخمة من الأسلحة التي صدرت إلى الهند عن طريق فارس ووصلت إلى الجنود الأفغان[٢]. وإدراكاً لأهمية الموضوع بادرت حكومة الهند إلى إصدار تعليماتها إلى حاكم بومباي بالامتناع عن إعطاء

---

[1] د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتأريخ الامارات العربي، ١٨٤٠ ــ ١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦٦) ، ص ٣٨١.

[2] أرنولد ولسون، الخليج العربي، مجمل تاريخي منذ أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة د. عبد القادر اليوسف، (الكويت، د. ت) ص ٤٣٠.

تراخيص تصدير شحنات الأسلحة والذخائر إلى موانئ الخليج العربي[١]، وأن تراقب وصول الأسلحة إلى كراتشي[٢]. وتعدت الإجراءات الهندية إلى أكثر من ذلك حيث أذاعت بياناً جعلت بموجبه حجز شحنات الأسلحة والذخائر الحربية المرسلة إلى الخليج العربي والدول الأخرى في الموانئ الهندية عملاً مشروعاً[٣].

ومن الجدير بالذكر أن أغلب الأسلحة التي كانت تصل إلى الخليج العربي بريطانية المنشأ تصنع أغلبها في برمنكهام وتأتي بها السفن البريطانية وتصدرها الشركات البريطانية أيضاً، وكانت مربحة جداً ومنتظمة بشكل يتعذر إيقافها[٤] وقد كانت معظم الأسلحة المرسلة من أوربا تجد طريقها إلى بلوشستان وفارس وأفغانستان مما أثارت قلق بريطانيا وذلك لإمكانية وصول الأسلحة إلى القبائل الثائرة ضدها على حدود الهند الشمالية الغربية، لذلك أرادت بريطانيا جعل أفغانستان بمثابة منقطة عازلة بين روسيا وإمبراطوريتها في الهند [٥]. حيث كانت وجهة نظر حكومة الهند الحكومة البريطانية، إن أنهيار أفغانستان معناه تهديد مباشر لحدود الهند والخليج العربي الذي يعد من وجهة نظر بريطانيا بحيرة بريطانية ــ تمتلك فارس بعض أجزائه الشمالية غير أن جنوبه للبريطانيين يحكمه المقيم البريطاني في الخليج العربي[٦].

لقد انتشر سلاح مارتيني هنري (**Martini Henry**) في إقليم عربستان عن طريق بوشهر، كما أن كميات كبيرة كانت تهرب من المحمرة والكويت إلى البصرة ففي الأول من تموز عام ١٨٨١ أصدرت الحكومة الفارسية مرسوماً يحرم استيراد الأسلحة إلى فارس[٧].

ولكن على الرغم من الحظر المفروض على استيراد السلاح إلى فارس فإن كميات كبيرة كانت تستورد علناً إلى بوشهر ومنها تهرب إلى موانئ الخليج العربي المختلفة[١] . وفي رسالة

---

[1] جون غولدن لوريم، دليل الخليج، القسم التاريخ، ج ٦ (مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، د. ت) ، ص ٣٧١١.

[2] د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي، ١٨٥٨ ــ ١٩١٤، دراسة وثائقي (الرياض، ١٩٨٢) ص ٨٣.

[3] لوريمر، التاريخي ، ص ٣٧١١.

[4] Dafid, Fraser, persia and Turkey in Revolt (London, 1910) p. 261.

[5] د. نجاة عبد القادر القناعي، حظر تجارة الأسلحة في الكويت والخليج العربي ١٩٠٠ ــ ١٩٠٥، مجلة البيان، رابطة الأدباء في الكويت، العدد ١٩٨، أيلول، ١٩٨٢، ص ٣٥.

[6] د. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ــ جامعة البصرة، مطبعة الإرشاد (بغداد، ١٩٧٨) ص ٢٣٢.

[7] د. جاد محمد طه، تجارة الأسلحة في غرب آسيا، فارس وأفغانستان والخليج العربي، ١٩١٠ ــ ١٩١٣، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١٧ (القاهرة ١٩٧٠)، ص ١٣٧؛ القناعي المصدر السابق، ص ٣٦.

للوزير الفارسي للشؤون الخارجية في ٣ تموز عام ١٨٨١ أشار فيها إلى أن استيراد الأسلحة والعتاد الحربي من الخليج إلى فارس هو من صلاحية الحكومة الفارسية. كما أن الشاه أمر بمصادرة أي سلاح يملكه أي شخص في فارس[٢] وفي العام نفسه استورد التجار الفرنسيون في المحمرة شحنة من البنادق والذخائر التي استولت عليها السلطات المحلية لكنها أعيدت إلى أصحابها ثم بيعت بعد ذلك[٣]. منذ عام ١٨٨٣ قامت شركة بوشهر بالتعامل بالأسلحة وعلى قدر صغير في البداية وحصلت على أرباح جعلت بقية الشركات التجارية تحذو حذوها[٤]. وكان من رواد الحركة التجارية في بوشهر شركة مالكوم (**Tj . Macolm. Co.**) وهي شركة أرمنية تحت الحماية البريطانية، وبدأ السادة مالكوم في استيراد الأسلحة عام ١٨٨٤[٥]. وقد حاولت بريطانيا على أثر ذلك حصر التجارة بالشركات المرخص بها وطبق هذا على شركة الأسلحة البريطانية في بوشهر عام ١٨٨٤ التي أرادت بريطانيا تحجيمها إلاّ أنها فشلت في ذلك[٦].

وفي تشرين الثاني عام ١٨٨٤ التمس الوزير البريطاني المفوض في طهران من حكومته منع التسهيلات لنقل بعض صناديق العتاد المشتراة من طرف (ظل السلطان) والمستوردة إلى فارس[٧]. وفي نيسان عام ١٨٨٧ وافقت الحكومة الفارسية على رفع مسألة حقوق موظفي التلغراف باستيراد الرشاشات والعتاد الخاص بهم بعد أن يحصلوا على إجازات خاصة بهذا الخصوص. وفي العام نفسه تأسست في بوشهر شركة فرانسيس تايمز وشركاؤهم (**Francise Tims. Co**) وهي شركة بريطانية فارسية للمتاجرة بالأسلحة[٨]. وكانت الأسلحة تدخل إلى بوشهر علناً ولها سوق كبيرة في تلك المدينة ويفضل فيها سلاح من نوع مارتيني هنري[٩].

---

[1] د. حسين محمد القهواتين دور البصرة التجاري في الخليج العربي ، ١٨٦٩ ــ ١٩١٤، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ــ جامعة البصرة، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٨٠) ص ٤٣٧.

[2] J. a. Saldanha, the Arebian Gulf Precfs, precis on Arms Trade in the Arabian Gulf , vol Vll (London, 1986), p,28.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٢.

[4] ولسون، المصدر السابق، ص ٤٣١.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١١.

[6] علي عظم الكردي، العلاقات السياسية الفارسية العمانية، ١٨٠٦ ــ ١٩١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (بغداد ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

[7] Saldanha, Op. cit., p.1

[8] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١١. إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٣٤٦.

[9] The Times Tuesday, June, 1899.

وكانت تجارة الأسلحة مزدهرة في الساحل الإفريقي الشرقي ولكن بعد عقد مؤتمر بروكسل الدولي في ٢ تموز ١٨٩٠ الذي وجه ضربة قاضية لتجارة الأسلحة في أفريقيا[١]، حيث اضطر المنتجون والمصدرون للبحث عن سوق لتصريف بضائعهم فتحولت بذلك التجارة إلى الخليج العربي وأصبحت مسقط مركزاً حيويا لها. وأخذت التجارة بالازدهار حيث وردت كميات كبيرة من الذخيرة والعتاد، وأصبحت منطقة الخليج العربي سوقاً للأسلحة بالنسبة لقبائل افغانستان والحدود الشمالية الغربية للهند التي كانت تستخدم الأسلحة في حروبها القبلية ومقاومة السلطة الموالية للبريطانيين. [٢]

لقد نمت هذه التجارة وانتشرت في المدن الفارسية الصغيرة على الرغم من إجراءات المنع التي فرضتها الحكومة الفارسية، وذلك لأن الموانئ الكبيرة قد أغلقت أمام التجارة[٣]. ويبدو أن ضعف الحكومة الفارسية كان وراء نمو التجارة وعدم فعالية أوامرها بالحظر، ونتيجة للضغوط البريطانية على فارس، التي أرادت عدم امتلاك القبائل الفارسية والعربية الأسلحة النارية الحديثة نتيجة لسياساتها التعسفية، ورغبة منها، في الحد من هذه التجارة، أبرقت الحكومة الفارسية إلى حاكم بوشهر في عام ١٨٩١ تلفت نظره إلى أن هناك تجار أسلحة بريطانيين وفرس يأتون بالأسلحة من بوشهر إلى طهران[٤]. وأن عليه مصادرة كل الأسلحة والذخيرة التي يعثر عليها وذكرته بأن يراعي قانون منع استيراد الأسلحة والذخيرة إلى فارس[٥]. وقد أخذت تجارة الأسلحة بالنمو في فارس على الرغم من الحظر، ففي عام ١٨٩٢ استورد التجار الفرس في بوشهر حوالي (١٠٠٠) بندقية من نوع مارتيني هنري من الكويت[٦]. وفي نيسان من العام نفسه قدمت حكومة الهند طلباً للحصول على إجازة لنقل (١٠٢٠٠) صندوق رصاص إلى الخليج، وأثبتت التحقيقات فيما بعد أن تلك الصناديق المحملة بالذخيرة مرسلة للشيخ مرزا في فارس. وطلبت السلطات في بومباي التأكد من أن هذه الإرسالية كانت قد حصلت على إذن السلطات الفارسية أم لا[٧].

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٣.

[2] إبراهيم بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٣٤٦ ــ ٣٤٧.

[3] H. J. whigham, the Persian problem, (London, 1903), p. 44.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٤.

[5] إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٨٤.

[6] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٦.

[7] Saldanha, Op. cit., P.3.

وفي كانون أول ١٨٩٣ أرسلت شحنة أسلحة من لندن إلى مسقط تتكون من (١٧) صندوقاً يحتوي كل منها على (٢٠) بندقية نوع سنايدر (**Snider**) وصندوقان يحتوي كل منهما على (٢٠) بندقية نوع مارتيني هنري وأربعة صناديق تحتوي على عتاد لتلك البنادق[١]، وصلت إلى بوشهر لتشحن عن طريق الترانزيت (إعادة التصدير) في بوشهر[٢]. إلاّ أن سلطات الجمارك في بوشهر صادرتها بناء على أوامر الصدر الأعظم الفارسي[٣]. وقد قدم السادة تاول وشركاؤهم شكوى إلى المقيم السياسي البريطاني من أجل طلب مساعدته لإعادة الأسلحة بدعوى أن لهم الحق في استيراد الأسلحة من إنكلترا إلى مسقط بصورة مباشرة أو غير مباشرة وإعادة شحنها من ميناء لآخر كميناء بوشهر، وطلبوا من المقيم التدخل لدى السلطات الفارسية[٤]. لكن تلك الأسلحة ظلت مصادرة ولم يفرج عنها.

وبلغت قيمة التجارة بين عامي ١٨٩٢ ــ ١٨٩٣ حوالي (١٣١٢٠) روبية * وذلك لزيادة الطلب عليها من قبل القبائل العربية في الساحل الشرقي من الخليج العربي الثائرة على الحكم الفارسي، ومن الجدير بالذكر أن القبائل العربية ثارت على حكم بوشهر، لكن ثورتها فشلت نتيجة لسياسة البطش التي استخدمتها القوات الفارسية والتعاون البريطاني الفارسي للقضاء عليها مما أجبر العرب على ترك بوشهر إلى بندر عباس[٥].

إن هذا الارتفاع الكبير لتجارة الأسلحة دفع بريطانيا إلى مساعدة فارس لمنع وصول الأسلحة إلى الخليج العربي ومنه إلى أفغانستان حيث كان البريطانيون ينظرون إلى الأوضاع في أفغانستان بقلق دائم خوفاً من تسرب النفوذ الروسي إليها، ولما كانت المصالح البريطانية تتمركز في جنوب فارس فقد توغلت التجارة البريطانية فيها وكانت القبائل على حدود الهند تثير الاضطرابات وتتعرض للتجارة البريطانية كما أعطت حركة التهريب الفرصة للقبائل لإثارة

---

[1] F.O. 60/591, P.1, J.A. Grawgord, o fficiating Political Resident in the Arabian Gulf to Secretary to the Government of India in the foreign departmenmt, the 18th Dc. 1893.

[2] ابراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٨٤.

[3] F.O. 60/591, G.A.P.1, J.A. Grawgord, o fficiating Political Resident in the Arabian Gulf to the Secretary to the Government of India in the foreign departmenmt, the 18th Dec. 1893.

[4] Ibid.

* روبية تعادل بالعملة العراقية بين عامي ١٨٧٠ ــ ١٩٠٦ حوالي ٦٦ ــ ٩٠ فلساً بالعملة العراقي، انظر القهواتي، المصدر السابق، ص ٣٧ من الملحق.

[5] الكردي، المصدر السابق، ص ١٧٤.

المشاكل للسلطات البريطانية[١]، وقد ظلت تجارة الأسلحة مزدهرة في بوشهر، ففي كانون الثاني عام ١٨٨٤ أعلم مسؤول الجمارك في بومباي القنصل العام في بوشهر بأن صندوقاً يحتوي على (٢٧) بندقية تم الاستيلاء عليه وسيرسل إلى بوشهر، يعتقد أنه يعود إلى تاجر فرنسي يسمى شاني (**Chapny**) [٢]. وانسجاماً مع سياسة حكومة فارس العدائية فقد اتهمت السلطات الفارسية مسقط بأنها كانت مستودعاً لتوزيع السلاح إلى بوشهر وفي عام ١٨٩٣ أكد رئيس وزراء الشاه بأن مسقط هي التي تمول الموانئ الفارسية بالأسلحة المهربة، لذلك حاولت بريطانيا إعلام سلطان مسقط بمخاطر تلك الأسلحة وإمكانية تهديدها لأمن بلاده[٣].

وكانت تجارة الأسلحة قد تحولت من بوشهر إلى مسقط عام ١٨٨٥[٤]، وشاطرت السلطات الفارسية بريطانيا الرأي بأن مسقط أصبحت مقراً لهذه التجارة فصادرت عدة صناديق من الأسلحة والذخائر عام ١٨٩٥ كانت في طريقها إلى مسقط [٥] حيث أنزلتها السفينة البريطانية زولو (**S.S Zulu**) رغم أنها شحنت بالخطأ، وعلى أثر ذلك قدم التجار البريطانيون احتجاجاً لدى حكومتهم لقيام حكومة فارس بمصادرة تلك الأسلحة، وقد أعيدت الأسلحة إليهم بالفعل[٦]، وكانت عمليات الضبط التي تقوم بها السلطات الفارسية قليلة جداً بالنسبة لكمية الأسلحة المهربة عبر الموانئ الفارسية، حيث كانت الأسلحة تشق طريقها بسهولة إلى فارس عن طريق دفع الرشاوى للموظفين الفرس[٧].

وفي أيلول عام ١٨٩٥ قام حاكم بومباي بمنح إجازة، بعد موافقة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، إلى مواطن فارسي يدعى حجي محمود توكلي لشحن مواد إلى بوشهر لصنع العتاد[٨] وقد كانت عملية المنع اسمية فقط وذلك لضعف الحكومة الفارسية. ولأجل تعزيز عمليات منع وصول الأسلحة قامت حكومة فارس في عام ١٨٩٦ بتعيين ضابط يسمى (أمين الأسلحة)،

---

[1] قاسم، المصدر السابق، ص ٤٠٥.

[2] Saldanha, Op. cit., P5.

[3] F.O. 60/591, A. william, under Secretary to the Government of India, to the officiating Political Resident in the Arabian Gulf the 24th Dc. 1894.

[4] القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٣٧.

[5] د. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، ١٨٦٨ ــ ١٩١٦، ط ٢، (الكويت، ١٩٨٥٠)، ص ٨٥.

[6] F.O. 60/591, colonel. F. A. wilson, Political Resident in the Arabian Gulf to Secretary the Government of India, Foreign departmenmt, the 27th Apr. 1895.

[7] لوريمر، التاريخي، ص ٧٣١٦.

[8] Saldanha, Op. cit., P.6.

ولكن سرعان ما تبين أن الهدف الرئيسي لتعيينه القضاء على الرشاوى نفسها[١]. وفي أيلول عام ١٨٩٦ قام حاكم بومباي بإصدار تراخيص تصدير الأسلحة بحراً من كراتشي إلى بوشهر ومسقط وبعض موانئ الخليج العربي[٢]. حيث وصلت إرساليات من الأسلحة إلى بوشهر عن طريق البحر[٣]. كما تم شحن ٥٨ صندوقاً من البنادق و١٠٥ صندوق من البارود من بريطانيا إلى بوشهر مباشرة[٤]. ثم أخذت الأسلحة بالازدياد فوصلت إلى مسقط عام ١٨٩٦ ٤٥٠٠ بندقية بلغت قيمتها بين عامي ١٨٩٥ ــ ١٨٩٦ (٢٣٨١٩٥) روبية [٥].

وقد حاولت السلطات البريطانية في الهند معرفة الجهة التي تتدفق إليها الكميات الهائلة من المواد الحربية في الخليج العربي. وقد دلت الاستقصاءات المحلية نهاية عام ١٨٩٦ أن حوالي ٦٠% من المواد المستورد تجد طريقها إلى فارس و٢٥% تأخذها الأقاليم الخاضعة للدولة العثمانية في الخليج العربي و١٥% في البلاد غير الخاضعة لها[٦]. وقد أحرزت الأسلحة في بوشهر أبعاداً كبيرة عام ١٨٩٧ حيث وصلت إلى حوالي ٢٠٠٠٠ بندقية، وبلغت قيمة ما استورد منها حوالي ١٠٠٠٠٠ جنيه استرليني. مما أثار إلى ذعر السلطات الفارسية فزادت عمليات الاستيلاء بشكل كبير[٧] الأمر الذي أدى إلى تحول التجارة إلى البحرين. وفي تقرير رسمي إلى حكومة الهند في ١٢ كانون الثاني ١٨٩٧ يبين عدد الأسلحة والذخيرة الموردة إلى بوشهر للمدة من ٢٣ حزيران إلى ٢٥ آب عام ١٨٩٦[٨].

---

1 لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٦.

2 Saldanha, Op. cit., P.7.

3 F.O. 60/591, colonel, F.A. wilson, political Resident in the Arabian Gulf to the Secretary the Government of India in the foreign departmenmt, the 7th Dc. 1896.

4 F.O. 60/591, colonel F.A Wilson Political Resident in the Arabian Gulf to Secretary to the Government of India in the foreign departmenmt, the 7th Dc. 1896.

5 F.o. 60/604. the trade Arms with Arabian Gulf, 3June, 1898.

6 لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٨

7 ولسون، المصدر السابق، ص ٤٣٢.

8 F.O. 60/591, the officiating under secretary to the Gevernmnt of Indian Foreign department , to the Political resident in the Arabian Gulf, the 12th. January, 1897.

الوجهة النهائية للأسلحة	نوع الشحنة	اسم السفينة	مصدر الشحن	تاريخ الشحن
بوشهر	٢٣٥٠٠ بندقية	**Turkistan**	لندن	٢٣ حزيران ١٨٩٦
=	١٢٣ ألف خرطوشة	**Afrikander**	مانجستر	٢٤ تموز ١٨٩٦
=	مليونين كبسولة بندقية	=	=	=
=	٧٢ بندقية	=		٢٨ آب ١٨٩٦
=	١٧٩ ألف خرطوشة	**Arabistan**	=	٢٥ آب ١٨٩٦
=	٢٥٠ بندقية	=	=	=
=	=	=	=	=
=	=	=	=	=

المبحث الثاني

تجارة الأسلحة من فارس إلى أفغانستان

ونشاط الأفغان في فارس

قدر لأفغانستان أن تلعب في الماضي دور الدولة العازلة **(Buffer State)** بين الهند وروسيا[١]، وكثيراً ما تدخلت بريطانيا في شؤون أفغانستان لإدامة سيطرتها على الهند (درة تاجها) ولأجل إطباق سيطرتها على الخليج العربي خاضت من أجل ذلك ثلاث حروب في فترات متباعدة ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ و١٨٧٩ ــ ١٨٨١، ففي كانون الأول عام ١٨٧٨ دخلت الجيوش البريطانية من ثلاثة ممرات واحتلت قندهار وجلال أباد فترك حاكمها (شير علي خان) البلاد وأعلن ابنه يعقوب وصيا على البلاد[٢]. وصارت منطقة الخليج العربي سوقا للسلاح بالنسبة لقبائل أفغانستان والمناطق الشمالية الغربية لحدود الهند التي استخدمت الأسلحة الأوربية الحديثة في حروبها القبلية ومقاومة السلطة الموالية للبريطانيين منذ عام ١٨٩١[٣]. وفي أثناء الحرب الأفغانية الثالثة، أرسل الصناع الأوروبية الأسلحة إلى المنطقة مما أدى إلى انزعاج الحكومتين البريطانية والفارسية[٤]. وقد أخذت التجارة تنمو بين بندر عباس وجوادر ومنها ترسل إلى أفغانستان وحدود الهند الغربية، في مذكرة رفعتها حكومة الهند البريطانية في تشرين الأول عام ١٨٩٧ أكدت على أن استيراد الأسلحة إلى أفغانستان يمر عبر فارس وأن شحنة بنادق ماوزر **(Mauzer)** قد أرسلت الأسلحة إلى بندر عباس[٥]. كما طلبت من موظفيها ضرورة منع هذه التجارة في هذه الأنحاء، وطالبت المقيم السياسي في بلوشتان بالقيام بتحقيقات سرية عن الموضوع.[٦].

---

[1] هجير عدنان تركي أمين، العلاقات الاقتصادية الأفغانية الإيرانية ، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية (بغداد ، ١٩٨٥) ص ٢.

[2] عبد الإله أحمد المير، أفغانستان تاريخ وأحداث، مطبعة أدفا (بيروت، ١٩٨٠) ص ١٢٩. ص ١٣٢.

[3] ابراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٣٤٧.

[4] Bertram thomas, Arab Rule under the Al-bu-Said. Dynasty of Oman 1741- 1937 (London, 1938) p. 20.

[5] Saldanha, Op. cit., P.8.

[6] Ibid.

ولا بد من الإشارة إلى أن التجارة مع أفغانستان لم تكن منتظمة. إذ كان التجار ينتقلون إلى جنوب بلوخستان* وتبين أن الأسلحة أخذت طريقها إلى داخل البلاد حتى خران (نهر يقع في إقليم كرمان) واستورد التجار الأفغان بعض الرصاص من بومباي لاستخدامه في صنع الذخيرة اللازمة للأسلحة[١]، ففي كانون الأول عام ١٨٩٠ أرسل (٢١) صندوقاً تحتوي على بنادق من طرف شركة روزي وشركائه (**Ruzi & co.**) والسادة بوشار بندالي وشركاؤهم (**Bushar Bundally & co**) ، إلى تجار الأسلحة في جوادر[٢] ، واستوقفت في كراتشي إرسالية أخرى مؤلفة من (٤٢٠) قطعة سلاح صنعت في النمسا والمجر في طريقها إلى جوادر تعود لتجار الخوجه الأفغان[٣]. وعلى الرغم من الحظر المفروض على تجارة الأسلحة في فارس فقد استمر تدفق الأسلحة من فارس إلى أفغانستان وكان التجار الأفغان والبلوش يذهبون إلى مسقط لانتظار السفن التي تحمل الأسلحة بغية شرائها وبيعها للقبائل الأفغانية[٤]. وكان بعض التجار الأفغان المقيمين في باهولاكت** في مكران يتعاملون بشكل منتظم بالأسلحة كما أن أحد التجار الأفغان بدأ يعمل بنشاط في مكران يعاونه عدد من الأعوان الأفغانيين[٥]. ومنذ عام ١٨٩٨ كان التجار الأفغان يحصلون على معظم طلباتهم من الأسلحة عن طريق الوكلاء في بندر عباس وظل بعض الأفغان يسافرون إلى بندر عباس بواسطة السفن الشراعية من كراتشي بينما يذهب بعضهم إليها في الخريف في قوافل ضخمة من الجمال من المناطق المجاورة لغزنة***[٦]. كما وأن الأسلحة أخذت تنقل إلى أسواق بندر عباس بواسطة السفن الشراعية على شكل أمتعة للمسافرين[٧]، الأمر الذي دفع كوكس**** (**Cox**) إلى رفع تقرير إلى حكومته عام ١٨٩٩ يطلب

---

* بلوخستان، إقليم هضبي له علاقة وثيقة بالقسم الجنوبي الشرقي من أرض فارس، وهو الآن جزء من باكستان وإيران، انظر د. ابراهيم شريف، الشرق الأوسط، دراسة لاتجاهات سياسية الاستعمار حتى قيام ثورة ١٩٨٥، (بغداد ، ١٩٦٥) ص ٣٨.

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٤.

[2] Saldanha, Op. cit., P.2.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٥.

[4] Saldanha, Op. cit., P.16.

** باهوكلات: مدينة تابعة لإقليم مكران فيها مرز للجمارك الفارسية، انظر، لوريمر، القسم الجغرافي، ج ٤، ص ١٤٢٥ ، وص ١٤٣٦.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤١.

*** غزنة مدينة تقع شرق أفغانستان دخلتها الجيوش العربية في عهد عبد الملك بن مروان.

[6] المصدر ذاته، ص ٣٧٤٥.

[7] المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٣٨.

فيه تعيين وكيل سياسي بريطاني في بندر عباس ليعمل على منع تهريب الأسلحة إلى هذا الميناء[١]. وكان تجار خراسان من قبائل كهيل (**Kehi**) وميان (**Mian**) والبوتان (**patani**) يذهبون بالسفن إلى بندر عباس حيث تهيأ الجمال والصناديق التي تحتوي على الأسلحة وعند وصولهم يدفعون إلى (الحاج أمين) التاجر الأفغاني الشهير الذي كان يقيم في بندر عباس ويملك ثلاثة محال لبيع الأسلحة في مسقط نسبة تتراوح بين (٤٠ ــ ٥٠) روبية عن كل بندقية [٢]، وكان المهربون يثبتون صناديق الأسلحة في قعر السفينة يربطها بالسلاسل لتوضع في الماء، فإذا وصلت السفن التي تقوم بالتفتيش توضع الصناديق على الجوانب تجنباً لمصادرتها. ثم تتوجه السفينة نحو بندر عباس مصحوبين برجال الحاج أمين لا ستلام البنادق ليأخذوها إلى خراسان عن طريق سستان* (**Seistan**) وكانت أغلب هذه الرحلات تتم في الليل، وتباع البنادق الجديدة بحوالي (١٨٠) روبية[٣]. وظلت الأسلحة تتداول في أيدي القبائل الأفغانية، حيث اشترى روس كبيل (**Roos Keppel**) الضابط السياسي في كرام، بندقيتين من نوع مارتيني هنري تحمل علامة شركة فرانسيس تايمز وذكر بأن هناك أعداداً هائلة من الأسلحة في المناطق المجاورة[٤].

أما في الموانئ الشمالية لساحل لنجة، فقد زادت الحركة التجارية فيها فنشطت في كل من معشر ** وريق وديلم****، فوجدت في عام ١٩٠٠ حوالي (٣٨٠) بنقدية مارتيني و(١٨٣٠٠٠) طلقة في حوزة شركة مالكولم صادرتها السلطات الفارسية [٥].

ولأجل وقف حركة تجارة الأسلحة بين المقاطعات الفارسية وغرب الهند وأفغانستان تم إنشاء مكتب للجمارك وتعين نائب قنصل بريطاني في بندر عباس عام ١٩٠٠ على أن يتم ذلك

**** برسي كوكس (percy cox) ١٨٦٤ ــ ١٩٣٧، قائد عسكري وإداري ودبلوماسي بريطاني شهير شغل عدة مناصب في الهند، شغل منصب وكيل سياسي وقنصل بريطاني في مسقط ١٨٩٩ ــ ١٩٠٤، ثم مقيم سياسي في الخليج العربي للفترة من ١٩٠٤ ــ ١٩٠٩، انظر، خليل ابراهيم المشهداني، التطورات السياسية في عمان وعلاقتها الخارجية ١٩١٣ ــ ١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (بغداد ، ١٩٨٦) ، ص ٤٢.

[1] Saldanha, Op. cit., P.31.

[2] Saldanha, Op. cit., P.40.

* سستان (سجستان) إقليم يقع بين فارس وأفغانستان.

[3] Ibid, p. 41.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٣.

** معشر قرية في إقليم عربستان (لوريمر، الجغرافي، ج ١ ، ص ١٩٨.

**** ديلم ميناء يقع شمال معشر، المصدر نفسه، ص ١٩٩

[5] لوريمر، التاريخي

بمعاونه الحكومة الفارسية[1] . لكن السلطات الفارسية فشلت في القضاء على هذه التجارة على الرغم من وجود السلطات الجمركية. واستمرت عمليات التهريب متخذة وسائل وذرائع متعددة للتخلص من الجمارك الفارسية التي زادت من مضايقتها لتجار الأسلحة، فوصلت صناديق أسلحة تحمل علامة فرانسيس تايمز قادمة من مشهد إلى قبائل محسود في أفغانستان[2]، وكانت مشهد مكاناً منتظماً لاستلام الأسلحة والعتاد الذي يذهب عبر الطريق الجنوبي الغربي لأفغانستان[3]. والواقع أن الأفغان هم الأكثر نشاطاً وهمة في تجارة وتهريب الأسلحة، فكانوا يرغبون في الحصول على الأسلحة الأوروبية الحديثة ذات الطلق السريع سواء للاستعمال الشخصي أو بغية المتاجرة بها، وكثيراً ما يستلمون الإرساليات من مسقط بواسطة عمليات معقدة يقوم بها المهربون العرب والفرس الذين يستلمون البضائع المهربة من ساحل عمان ثم ينقلونها نحو الحدود الأفغانية [4].

لقد أثار وصول الأسلحة بكثافة إلى أفغانستان فزع السلطات البريطانية وجعل الحد من هذه التجارة موضع اهتمامها، وزادت تأكيدات حكومة الهند على أن الخليج العربي سيصبح مصدراً لإمدادات الأسلحة إلى القبائل الواقعة على حدود الهند. خاصة وأن القبائل الثائرة ضد الحكم البريطاني في الهند تحصل على أسلحتها من الخليج العربي بكثرة. ففي عام ١٩٠١ سقط صندوق خراطيش من إحدى عصابات قبائل (محمود) يحمل الأحرف الأولى من شركة فرانسيس تايمز، وبذلك تلقت بريطانيا دليلاً على وصول أسلحة والذخائر وبكميات كبيرة إلى وازرستان من الخليج العربي[5]، وأكد الضابط السياسي لجنوب وازرستان* بأن بإمكانه شراء خراطيش من الشركة نفسها بمعدل ٥٠٠ خرطوش أسبوعياً [6].

كما تم ضبط ١١ بندقية مارتيني وأكثر من ١٠٠٠ حزام عتاد من قبل دائرة الجمارك فيها في العام ذاته، واستولت السلطات على قافلة أخرى كانت تحمل ٢٦ بندقية وكمية من العتاد

---

[1] المصدر ذاته، ص ٣٧٣٨.

[2] Saldanha, Op. cit., P.40.

[3] Ibid, p.41.

[4] Firouz Kajare, Le Sultanat d`Oman et Le question de Mascate (Paris, 1914)p. 242.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٣.

* وتزرستان، أحد مدن أفغانستان.

[6] لمصدر نفسه، ص ٣٧٤٤.

يرجح أنها كانت متوجهة من مسقط إلى بندر عباس جلبها التجار الأفغان لإرسالها إلى أفغانستان[١].

ومنذ عام ١٩٠١ ازداد الطلب على استيراد الأسلحة في المناطق المجاورة للخليج العربي، فارتفعت أسعارها محققة أرباحاً كبيرة، فمثلاً كانت البندقية التي تشتري بحوالي ٤٠ روبية تباع على حدود الهند الغربية بحوالي ٣٠٠ روبية[٢]. وذكر زعماء قبيلة الوزير الأفغانية أن معظم البنادق التي في حوزة رجالهم تناقلتها الأيدي شمالاً إلى وادي الهلماند في أفغانستان عن طريق تجار الأسلحة، وقد تمكن التجار من تهريب كميات كبيرة من السلاح إلى داخل أفغانستان، وكانت هذه الأسلحة تنقل عن طريق التهريب في مراكب شراعية من السواحل القريبة من بندر عباس حيث كان المشترون يخفونها في هوادج وثنايا أسرجة الجمال[٣].

وقد فضل التجار الأفغان استخدام الطرق الشمالية المؤدية إلى أفغانستان عن طريق سستان، ومشهد، لتهريب السلاح. ففي صيف ١٩٠١ تمكن الرائد ترنش (**Trenc G.F.Chenevix**)، القنصل البريطاني في مشهد، من ضبط (٢٦) بندقية وكميات كبيرة من العتاد في قافلة أفغانية حيث قبض على التاجر غلام خان وحكم عليه بالسجن الأمر الذي أدى إلى غضب الجالية الأفغانية في مشهد[٤]. وقد أدى هذا الحادث إلى تحول التجارة نحو الطريق الجنوبي حيث فتحت طرق جديدة عبر مكران مع إبقاء الطريق الذي يمر في (نارماشير) سالكاً[٥]. لقد أصبح إقليم مكران مركزاً لنشاط التجار الأفغان وأصبحت الأسلحة مكدسة فيها إذ أنها أغرقت السوق المحلية، وتردد عليه أبناء القبائل الأفغانية لشراء كميات هائلة من الأسلحة والذخائر[٦]. وقدرت حكومة الهند أن أكثر من ٣٠٠٠٠ بندقية مختلفة الأنواع ومع كل واحدة منها ١٠٠ مخزن من الطلقات تنزل شتاء كل عام على الساحل الفارسي، وأن قبائل محسود لديها أسلحة حديثة يصل مداها إلى أكثر من ألفي ياردة[٧].

كان زعماء البلوش في ساحل مكران يأخذون عمولة على كل بندقية أو مسدس يتم إنزالها في أراضيهم، وكانت قوافل الجمال تتحرك من كابول وهرات شتاء مصحوبة بحرس من رجال

---

[1] Saldanha, Op. cit., P. 40.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٤.

[3] المصدر نفسه، ص ٣٧٤٦

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٦

[5] المصدر نفسه

[6] خالد حمود الزيد، الكويت في دليل الخليج، شركة الربيعان للنشر، (الكويت، ١٩٨١) ، ص ٢٥٨.

[7] Izzard. Molly, the Gulf, Arabas Western Approaches, (London 1979). P. 162.

القبائل الذين يتوجهون بحمولتهم إلى باقي مدن أفغانستان. وقد كانت هذه العملية موسمية وتصل فوائدها على الحدود بين (٢٠٠ ــ ٣٠٠)% ، ثم يتم تبادل الأسلحة بين القبائل الأفغانية والهندية قرب الحدود، وكان تجار الأسلحة يصلون إلى كراتشي بالقطار بعدها يذهبون بالسفن إلى مسقط لشراء الأسلحة المطلوبة لتنقل بالداوات إلى السواحل الفارسية، فلما علمت السلطات البريطانية بالأمر رفضت إعطاء الأفغان تصاريح خاصة للنزول إلى فارس[١]. على الرغم من هذه الإجراءات استمرت تجارة السلاح نتيجة للأرباح المغرية التي تحققها هذه التجارة[٢].

وفي عام ١٩٠٤ شوهد بعض الرعاة الأفغان وهم يحفرون الأرض ويخرجون ٨٠ بندقية من نوع مارتيني هنري كانت مدفونة قرب المركز الصحي في بوشهر، كما تم اكتشاف مستودع ذخيرة نوع سنايدر بمقدار يعادل حمل ثلاثة جمال استولى عليها رجال الجمارك قرب بندر عباس بعد تبادل لإطلاق النار مع أفراد عصابة من الأفغان[٣].

تأثرت تجارة السلاح بسبب ازدياد التعاون البريطاني الفارسي لمنع هذه التجارة في الفترة بين ١٩٠٥ ــ ١٩٠٦، لكنها استمرت دون توقف، في عام ١٩٠٥ أنزلت ٩٠٠ بندقية في تانك[*] و٤٠٠٠ بندقية في دورق نقلت إلى كاروان وكانت قافلة أخرى قد توجهت إلى كاروان وهي تحمل ما بين ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠ بندقية ومعها ذخائر مناسبة يقودها ١٠٠ أفغاني وخمسون جملاً ساروا بها لى ريجان[**][٤].

لقد استعدت بريطانيا لمجابهة هذه التجارة التي نمت بشكل يثير ازعاجها، فأخذ العقيد وير (**Wear**) في ساجلي يعد العدة لتوجيه ضربة لتجارة الأسلحة الأفغانية، فأمر بمراقبة الطرق المؤدية عبر الحدود الشمالية الغربية لبلوخستان وأفغانستان بصورة دقيقة، وذلك على أثر وصول أنباء عن نقل شحنة من الأسلحة من جاجين[***] في بداية عام ١٩٠٧. وفي ٢٧ نيسان

---

[1] Ibid.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٥٥.

[3] المصدر نفسه، ص ٣٧٣٧ ــ ٣٧٣٨.

[*] تانك مدينة تقع شمال دروق.

[**] ريجان مدينة تابعة لإقليم كرمان.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٥٥.

[***] جاجين قرية تقع على نهر يحمل الاسم نفسه لإقليم مكران، انظر، لوريمر، الجغرافي، ج ٤، ص ١٤٢٣.

من العام نفسه وصلت من الجنوب عند كاشا**** قافلة تضم حوالي ٢٠٠ جمل ومعها ٨٠ أفغانياً وعند مضيق كاشا أمر العقيد وير أن تؤخر القافلة وذلك بإطلاق النار عليها وتعطيل حركة الجمال، ولكن كان عدد المهربين كبيراً حيث تمكنوا من اقتحام الممر مما أجبرهم على ترك صندوق يتألف من ٢٩٠٠٠ طلقة وراءهم[١]. وفي الثاني من مايس عام ١٩٠٧ قام الوكيل السياسي في شاجاي، بمحاولة لاحتجاز قافلة أخرى مؤلفة من ١٠٠ جمل ومعها ٤٠ أفغانياً، حيث فقد الأفغان ٧٠ جملاً و٧٩٥ بندقية و٦٧٠٠٠ طلقة، كما قتل دليلهم بعد مجابهة استمرت عدة ساعات، وقد قدرت خسائر القافلة حوالي ١٠٠٠٠٠ روبية، ودل الفحص على أن الأسلحة من نوع سنايدر ومارتيني وهي التي كانت تبيعها الحكومة الأسترالية[٢].

لقد أخذت هذه التجارة تعقيدات خطرة على الوضع السياسي في أفغانستان، وعلى حدود الهند الغربية وجاء في مذكرة لوزارة الهند البريطانية أن وجود تلك الأعداد الكبيرة من الأسلحة في أفغانستان، يزيد من متاعبها خاصة إذا ما دخل حاكمها في عداء، أو حدثت ثورة داخلية ويتعقد الأمر جداً إذا وجدت تلك الأسلحة طريقها إلى القبائل الثائرة في الهند[٣].

وفي عام ١٩٠٨ ارتفعت قيمة الأسلحة المستوردة من أوروبا، فبلغت حوالي ٦ ملايين فرنك قدرت حوالي ١٥٠٠٠٠ بندقية هربت منذ عدة سنوات ووزعت على القبائل المحاذية لحدود الهند[٤]. استمر تدفق الأسلحة بكثرة إلى فارس على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا وفارس، إذ خشيت الحكومة الفارسية من استخدام القبائل الفارسية والعربية لتلك الأسلحة، والخروج من سلطتها ولا بد من الذكر بأن العرب على الساحل الفارسي كانوا مسلحين بالأسلحة الحديثة [٥]. وقد عجزت الحكومة الفارسية عن منع هذه الأسلحة حتى في المقاطعات الفارسية نفسها[٦]. وقد أثارت هذه الأحداث حكومة الهند وتحتم عليها أن تقوم بسد المنافذ والمسالك التي تسلكها هذه الأسلحة الحديثة المتزايدة يوماً بعد آخر[٧]. ولأجل الحد من تجارة

**** كاشا: نهر يقع غرب كروان على نهر رابش أكثر سكانها من البلوش، انظر: لوريمر، الجغرافي، ج ٤ ، ص ١٤٤٥.

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٦٢.

[2] المصدر نفسه.

[3] ابراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٣٤٩.

[4] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٢٤٢.

[5] Wigham, Op. cit., p43.

[6] طه، المصدر السابق، ص ١٣٧.

[7] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٤.

السلاح عقد مؤتمر بروكسل الدولي عام ١٩٠٨ حيث أعلنت كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا استعدادهما للتنازل عن حقوقهما إذا سلكت بريطانيا وفرنسا نفس السبيل للحد من تجارة الأسلحة[1]، والعتاد الأوروبي من مسقط إلى فارس أو أفغانستان[2]. لكن فرنسا عارضت كل الجهود، وبذلك انتهى المؤتمر في أواخر كانون الأول عام ١٩٠٩ دون التوصل إلى نتيجة تذكر. ويبدو أن بريطانيا خشيت من تدخل القوى الأوروبية بحجة حقوق التفتيش عن الأسلحة وأرادت أن تحل ازمة بينها وبين فرنسا بالطرق الدبلوماسية السلمية، إلاّ أنها فشلت، في ذلك فاتخذت حكومة لندن قراراً بفرض الحصار البحري على سواحل الخليج العربي لمنع هذه التجارة.

---

[1] طه، المصدر السابق، ص ١٣٠.

[2] Philip Grave the Liee o Sir percy cox (London, 1967), p. 141.

المبحث الثالث

التعاون البريطاني الفارسي

للقضاء على تجارة الأسلحة

نبهت الحرب الأفغانية الثالثة (١٨٧٩ ــ ١٨٨١) الحكومة البريطانية إلى خطورة امتلاك القبائل الواقعة على حدود الهند الشمالية الغربية للأسلحة النارية الحديثة، لأنها تهدد وجودها في المنطقة، وفي الوقت نفسه كان شاه فارس يريد استتباب الأمن في بلاده، ومن الجدير بالذكر أن ميزان القوى في فارس كان يميل لصالح رجال القبائل، وذلك لحداثة الأسلحة التي يمتلكونها بالمقارنة مع أسلحة جنود الشاه[1]. وكانت التجارة قد توسعت في فارس أواخر القرن التاسع عشر بحيث أصبح كل رجل في جنوب فارس يمتلك بندقية وحزاماً من العتاد[2].

وكانت حكومة لندن تحث الشاه على ضرورة محاربة هذه التجارة، لذا أصدر الشاه (ناصر الدين شاه ١٨٤٨ ــ ١٨٩٦) أوامره بتحريم دخول الأسلحة والذخائر إلى الفرس إلاّ بإذن خاص من الحكومة الفارسية [3]. وفي الثالث من تموز عام ١٨٨١ أبلغت الحكومة الفارسية كلاً من بريطانيا والدول الأجنبية الأخرى بأن المتاجرة بالأسلحة والذخيرة مع الموانئ الفارسية قد تم منعها[4].

أصبح الحظر ساري المفعول في بوشهر منذ تموز عام ١٨٨١، وأبلغ المقيم السياسي البريطاني، في الخليج العربي البيوت التجارية الرئيسة التي تقوم بالتجارة تحت الحماية البريطانية بالقوانين الجديدة[5]. وهكذا نلاحظ التقاء مصلحة فارس وبريطانيا على ضرورة منع هذه التجارة، فكان لا بد من التنسيق بين الدولتين، وتأكيداً لهذه المصلحة فقد لجأت بريطانيا وفارس عام ١٨٨٧ إلى إقامة وكالة لتجارة السلاح وذلك بعد تسرب بعض الأسلحة التي استخدمت لضرب المصالح الفارسية والبريطانية في بلوشتان، حيث تعرضت محطة تلغراف مكران للاعتداء وقتل أحد الضباط البريطانيين فيها[6]. ولكن الرقابة على الأسلحة لم تكن شديدة

---

[1] المنصور، المصدر السابق، ص ١١٢.

[2] Graves, Op. cit., p59.

[3] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٣.

[4] F.O. 60/605, P.l, The Armes trade with the Arabian Gulf, 3 June 1898.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٢.

[6] الكردي، المصدر، السابق، ص ١٤٠.

في البداية لأن حكومة الهند كانت تحاول معرفة الجهات الموردة للأسلحة، وقد طلبت من ضباطها السياسيين أن تؤخذ نسخة من كل إجازة يتم إصدارها لإرسال الأسلحة إلى الخليج العربي[١]. إلاّ أن تلك التجارة لم تكن بعد أمن الهند، ولا بد من الإشارة إلى أن البريطانيين قد أسسوا في عام ١٨٠١ أول مصنع لإنتاج الأسلحة في الهند، لكنهم كانوا يفضلون ألا يصنع الهنود سوى الأسلحة الخفيفة والأعتدة العسكرية البسيطة، خشية اكتسابهم خبرة في صناعتها[٢] .

ظلت الحكومة الفارسية تحصل على الأسلحة والذخائر عن طريق هذه التجارة التي عدتها فيما بعد تجارة غير مشروعة، وأن تدفق الأسلحة بكثرة دفع بريطانيا إلى الضغط على حكومة فارس لأجل منع تدفق هذه الأسلحة من بوشهر إلى مسقط وإلى مصادرة الأسلحة المهربة واحتجازها[٣]. وقد قام الوزير البريطاني المفوض في طهران بإبلاغ حكومة فارس بضرورة التشدد في الإجراءات الكفيلة للحد من تجارة الأسلحة ومرورها عبر الموانئ الفارسية إلى عمان، وقد ادعت فارس أن موظفي الجمارك يعملون بهذه التجارة ويستلمون رشاوي من تجار الأسلحة، واقترحت على السلطات البريطانية إصدار أوامر تمنع فيها القوارب التي تحمل الأسلحة من الرسو في موانئ الخليج العربية، وأن تصادر أية أسلحة متجهة إلى عمان[٤].

كان التجار البريطانيون والفرس من أبرز العاملين بهذه التجارة[٥]، وكانت الأسلحة تشحن من مانجستر وغالباً ما تزور المناطق والأسماء التي ترسل إليها الأسلحة، كما كان يكتب على الصناديق أنها تحتوي أواني[٦]. أثارت الاضطرابات القبلية عام ١٨٩٧ على الحدود الهندية فجأة مشكلة تجارة الأسلحة[٧]. وقد تأكد النقيب سايكس **(Sykes)**، القنصل البريطاني في كرمان، أن هناك تجارة على نطاق واسع بين بندر عباس وأفغانستان وأثبتت التحقيقات في الهند بأن قسماً من الخراطيش التي يمتلكها بعض أبناء القبائل من صنع شركة كانيوس وشركة الخراطيش البلجيكية ربما استوردت من الخليج العربي[٨]. وقد أثارت هذه النشاطات المسؤولين البريطانيين

---

[1] Saldanha, Op. cit., P, 1.

[2] محمد جواد علي، سياسة التسليح التقليدي في الهند، كراس مكز دراسات العالم الثالث (جامعة بغداد، ١٩٨٦) ، ص ٤٧.

[3] F.O. 60/591, sir H.M. Durind, British Minister At Tehran to the secrtary to the government of India in the foreign departmen, the 10th, April, 1895.

[4] F.O. 60/591, W.J.Cuningham, secrtary to the govnernment of lndia in the foreign department to british Minister At Tehran, the 15th, July, 1895.

[5] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٤.

[6] F. O. 60/604, the arms trade with the Arabian Gulf, 3 June, 1898. P.3.

[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٣.

[8] المصدر نفسه، ص ٣٧٤٣، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٥.

فأعلن العقيد ميد* (**Mead**) إن هذه التجارة تشكل خطراً على أرواح ومصالح البريطانيين في الخليج العربي[١]، وظلت تجارة الأسلحة مصدر الاهتمام الرئيس للبريطانيين والفرس، ففي كانون الأول عام ١٨٩٧ أعلم المقيم السياسي في بوشهر، بأن الحكومة الفارسية عينت (ملك التجار) ليقوم بالاستيلاء على أية أسلحة يسكن يمكن العثور عليها في بوشهر، مقابل إعطائه ثلث ما يصادر من الأسلحة مكافأة له[٢]، وانتشرت الأسلحة في بوشهر بشكل كبير حتى أنها أخذت تؤثر على الحالة الاجتماعية بحيث لا تجد شخصاً يريد الزواج دون أن يملك بندقية شخصية[٣]. وكانت البعثة البريطانية في طهران إلى سالسبوري** في ١٥ نيسان عام ١٨٩٧ بأن التجارة آخذة في الازدياد في فارس وأن أغلب الأسلحة بريطانية الصنع[٤]. وفي ١٥ كانون الأول ١٨٩٧ وافقت الحكومة الفارسية على تفتيش جميع السفن التجارية التي ترفع العلم الفارسي من قبل الجنود البريطانيين بحثاً عن الأسلحة والذخائر[٥] وطلبت في ١٦ من الشهر نفسه من الحكومة البريطانية حث فيصل بن تركي سلطان مسقط على عدم السماح لرعاياه بالتجارة بين مسقط والمقاطعات الفارسية[٦]، وفي ١٨ كانون الأول كتب الصدر الأعظم إلى هاردنك (**Harding**) القائم بالأعمال البريطاني في فارس للفترة من ١٨٩٧ ــ ١٨٩٨، بمصادرة جميع الأسلحة المستوردة إلى فارس وتسليمها إلى السلطات الفارسية في حالة مصادرتها من قبل السفن البريطانية في الخليج العربي[٧].

وكانت حكومة فارس قد اتهمت مسقط بأنها المصدر الرئيس للسلاح إلى موانئها وساندتها بريطانيا في تلك الاتهامات، كما طلبت حكومة الهند من الحكومة الفارسية أن تعمل بنشاط وأن تسن إجراءات أكثر جزماً وكفاءة لمحاربة تجارة الأسلحة[٨]. وقد تعرضت مساكن التجار في بوشهر إلى المداهمة والتفتيش من قبل الضباط الفرس والبريطانيين كما بدأت الجولات التفتيشية

---

* الكولونيل. إم. جي ميد، الوكيل السياسي في الخليج العربي من عام ١٨٩٧ ــ ١٩٠٠.

[1] Briton cooper busch, britian and the Arabian Gulf, 1894-1914, (London, 1967) p273.

[2] F. O. 60/604, the arme Trade with the Arabian Gulf, 3 June, 1898.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٩.

** سالسبوري: رئيس وزراء بريطانيا ١٨٣٠ ــ ١٩٠٣.

[4] المنصور، المصدر السابق، ص ٨٤.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٠.

[6] F.O. 60/591, Colonel. F. A. Wilson, Political in the Gulf to the Secretary to the Governmne of Indian in the foreign department, the 20 th, Feb, 1897.

[7] Saldanha, Op. cit., P, 37.

[8] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٦.

البريطانية في الخليج العربي في أواخر عام ١٨٩٧ حيث تم الاستيلاء على الباخرة ترسكو (**Tresco**) التي وصلت إلى بوشهر في ٢٥ كانون الأول ١٨٩٧ وصودرت الأسلحة التي على متنها[١].[٢]

واستمرت عمليات التفتيش حيث تم الاستيلاء على ١٥٠ بندقية و١٤٩٠٠٠ خرطوشة تعود لشركة فرانسيس تايمز[٣] وبلغ مجموع ما استولي عليه في بوشهر حوالي ٥٢٣٩ بندقية و١٢٤ ١٢٥٣ طلقة[٤]. وقد أعيد الجزء الأكبر منها نتيجة للادعاء بأنها أنزلت بطريق الخطأ أو لأنها تعود لرعايا غير بريطانيين أو فرس.

وبلغت حصة شركة فرانسيس تايمز وشركائهم من الأسلحة المضبوطة حوالي ٤٠٠٠ بندقية و٩٣٣٢٩٤ طلقة. وقد نشطت سفن الأسطول الملكي البريطاني في ضرب تجارة الأسلحة، ففي الأول من شباط ١٨٩٨ قامت السفينة البريطانية لابونج (**Lopwing**) بأسر السفينة التجارية بلوشستان (**Blauchistan**)[٥]. التي كانت في طريقها إلى مسقط وهي تحمل شحنة كبيرة من الأسلحة قادمة من بريطانيا[٦] تعود ملكيتها إلى شركة سترك (**Strick**)، وهي شركة بريطانية ـــ فارسية في لندن، وكانت هذه السفينة قد غادرت أوروبا نهاية عام ١٨٩٧ وأوقفت من قبل قائد السفينة لابونج وصادر منها ٥٠٠ صندوق[٧]. تحتوي على ٧٨٥٦ بندقية وحوالي ٧٠٠٠٠٠ طلقة أودعت كلها في مخازن القنصلية البريطانية. وقد سببت عمليات الاستيلاء والمصادرة اضطرابات كبيرة في بوشهر كما سببت متاعب كثيرة فقد رفضت سلطان عمان محاكمة الذين ألقي القبض عليهم في السفينة من قبل البريطانيين وشكل محكمة في ١٥ نيسان ١٨٩٨ للنظر في هذه القضية. وقد وجدت المحكمة أن الأسلحة المصادرة كانت متوجهة إلى الموانئ الفارسية حيث تم تزوير الصناديق التي تحتوي على الأسلحة في ميناء بور سعيد. ثم صدر قرار المحكمة في ٦ كانون الثاني ١٨٩٩ بأن المصادرة قانونية[٨]. بعد أن توصلت إلى استنتاج مفاده أن الأسلحة التي تم ضبطها كانت موجهة إلى موانئ فارسية وأن تغيير وجهتها لا

[1] F. O. 60/591, the arms trad with the Arabian Gulf, 3 June, 1898.

[2]

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٧٣٢٠.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٧٣٢١.

[5] The Arms Trade with the Arabian Gulf, 3 June, 1898. F.O. 60/ 604.

[6] Busch, op, cit. 273

[7] Ibid.

[8] the Arms Trade with the Arabian Gulf, 3June, 1898. p.2. F.0.60/604,

يحول دون الاستيلاء عليها[١]. ويبدو أن السلطان أراد أن يتخلص من المسؤولية ويحمل السلطات البريطانية مسؤولية تلك القضية. وقد رفعت شركة فرانسيس تايمز أثر ذلك دعوى ضد شركة تأمين البحار المحدود (**S.I.C**) لتقوم بدفع التعويضات عن الخسائر التي لحقت بالشركة نتيجة لعمليات المصادرة إلاّ أن طلبها رفض بدعوى أنها حينما أمنت لم تكن على علم بمنع الحكومة الفارسية استيراد الأسلحة وأن تجارة الأسلحة باتت غير مشروعة[٢]. وقد قدم أصحاب الشركات شكوى إلى وزارة الخارجية البريطانية وطلبوا من سالسبوري الإفراج عن بضائعهم المحجوزة، وكانت وزارة الخارجية قد طلبت من الشركات تقديم معلومات تفصيلية عن شحنات الأسلحة، واتهمت أصحاب السفن والمصدرين بأنهم كانوا على علم بالأخطار التي تنجم التجارة لكونها مخالفة للتعليمات التي تصدرها حكومة فارس [٣].

عالجت الصحف البريطانية موضوع تجارة الأسلحة وعمليات المصادرة التي تعرض لها التجار، فأوضح النائب العام للمحكمة العليا التي عقدت على اثر دعوى أقامها ممثل شركة فرانسيس تايمز بأن المصادرة قانونية ومطابقة لإعلان سلطان مسقط، وأن ما قام به قائد السفينة لابونج مطابق للقانون، وأن الصناديق عليها علامات واضحة جداً وأن مقيمي الدعوى مجرد مهربين للأسلحة، وتعتقد المحكمة أن الحكومة البريطانية تصرفت بالنيابة عن حكومة فارس لتساعد الشاه في وقف هذه التجارة التي كانت تعتقد بأن استمرارها يشكل خطراً على المصالح البريطانية [٤].

وأكدت صحيفة (**Times Tuesday**) أن بريطانيا شجعت بيع الأسلحة إلى الخليج العربي لإدامة حالة الصراع في المنطقة وأن الأسلحة تبيعها الشركات البريطانية منذ عام ١٨٠٧، وذكرت جريدة برمنكهام دلي ميل **Birmingham Daily Mail** ، في عهدها الصادر في ١٥ حزيران ١٨٩٨ أن شمبرلن* **Chamberlain** ترأس اجتماعاً سنوياً لأصحاب الأسهم في شركة كينوش المحدودة **Kynochs Limited** انعقد في **Grand Hetel** وتتطرق الاجتماع إلى إدخال مسحوق لبارود من نوع جديد وإمكانية صنع رشاش أوتوماتيكي متطور من حيث السرعة وخفة الوزن، وتطرق الاجتماع إلى وضع التجارة مع فارس حيث أشار شمبرلن إلى أن الأسلحة كانت في طريقها إلى أعداء بريطانيا، وأن التجارة

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢١.

[2] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٩.

[3] the Arms Trade with the Arabian Gulf, 3June, 1898. p.2. F.0.60/604,

[4] the Times Tuesday, 6-9, June, 1898.

* وزير المستعمرات في وزارة سالسبوري ١٨٩٥ ــ ١٩٠٠.

مع فارس حيث أشار شمبرلن إلى أن الأسلحة كانت في طريقها إلى أعداء بريطانيا، وأن التجار البريطانيين كانوا يمولون قبائل أفردس **Afaridis** وأن أسلحة القبائل مولتها وزارة الحرب **War office** وأن بنادق لي **Lee** قد سرقت من الجنود البريطانيين وأن قسماً منها باعته لهم السلطات العسكرية [١]. وقد أرسل المقيم السياسي في الخليج العربي برقية لحكومة الهند يبلغه فيه بوصول الأسلحة من بوشهر إلى أفغانستان، وأن قسماً منها أرسل من مسقط بزوارق أهلية. وأوصى العقيد ميد بأن تقع على عاتق المقيم السياسي في عدن مهمة مراقبة شحنات الأسلحة المارة إلى الخليج العربي لكونها تؤثر على فارس وبريطانيا[٢]. وتسلم السير هاردنك معلومات من القنصل العام في بوشهر تتضمن رغبة سلطان مسقط بالانضمام للحكومتين الفارسية والبريطانية لوضع نهاية لتجارة الأسلحة.[٣]

استمرت الحكومة الفارسية في تشديد رقابتها على التجارة، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة في بوشهر، واتفقت مع كل من بريطانيا وسلطان مسقط لمنع وصول الأسلحة إلى فارس[٤]، ويبدو أن هدفها الظاهر هو إعادة تسليح الجيش الفارسي بدون مصاريف، وذلك عن طريق تزويده بالأسلحة المستولى عليها[٥]. وهناك أسباب دفعت بريطانيا للاتفاق مع فارس لمساعدتها في حظر تجارة الأسلحة وهي أن مسقط أصبحت مركزاً لهذه التجارة، فضلاً عن ظهور الثورات في فارس، وسهولة الحصول على الأسلحة النارية، وتعرض المصالح البريطانية في جنوب فارس كمحطات التلغراف إلى الهجمات المسلحة[٦]. كما أن ضعف الحكومة الفارسية وعجزها عن حماية المحطات البريطانية دفع الحكومة الفارسية لعقد اتفاقات مع الزعماء المحليين لحمايتها، لكن ذلك لم يمنع هجمات أبناء القبائل في بوشهر وجنوب فارس على هذه المحطات[٧]، فبالقرب من بلوشستان هوجمت مجموعة مسح بريطانية في ٩ كانون الثاني عام ١٨٩٨ الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إنزال قوة من البحارة لحماية العاملين[٨]، وفي عام ١٨٨٩ أعلنت الحكومة البريطانية أن تصدير الأسلحة إلى الخليج العربي عمل غير شرعي. وتبع ذلك مرسوم برلماني يقضي بعدم شرعية تصدير الأسلحة إلى المناطق التي يمكن استخدامها ضد

---

1 The Birmingham Daily maily, 15, June, 1898.

2 Saldanha, op. cit. p8.

3 Ibid.

4 Graves. Op, cit. p59.

5 Busch, Op. cit.p.274.

6 F.O. 60/604, the arms trade with Arabian Gulf, 3 June, 1898.

7 Ibid.

8 Ibid.

القوات البريطانية[1]، لكن ذلك لم يثن الزوارق الصغيرة من نقل الأسلحة المهربة، واستمرت عمليات التهريب ما دام هناك طلب ملح على الأسلحة وما دامت الأسعار مغربية للتجار[2]، ونتيجة للضغوط البريطانية المتزايدة على حكومة فارس اضطر الشاه (مظفر الدين شاه ١٨٩٦ ــ ١٩٠٦) إلى إصدار أمر جيد في الأول من كانون الثاني ١٩٠٠ يؤكد فيه خطر تجارة الأسلحة[3]، ويبدو أن الاضطرابات التي كانت تقوم بها القبائل الفارسية والعربية المستاءة من الحكم الفارسي هي من دوافع الشاه لإصدار ذلك الأمر[4]. وفي مايس من العام نفسه تأسست دائرة الجمارك الفارسية الامبراطورية في بوشهر لوضع حد لعمليات الأسلحة[5]، وتنفيذ لأوامر الحظر قامت السلطات الفارسية بأسر السفينة حتحور **HATHOR** وهي سفينة بريطانية الجنسية من قبل موظف الجمارك البلجيكي* في بوشهر، وأفاد ربانها الذي ادعى إنه كويتي الجنسية واعترف بأنه قام بنقل الأسلحة فعلاً، لكن بريطانيا تدخلت في الموضوع فقدم الضباط البريطانيون تقريراً حول الحادث، وادعوا بأن ربان السفينة ليس على علم بالقانون الفارسي الخاص بحظر تجارة الأسلحة، وأن استيراد الأسلحة إلى الفرس ليس جنحة في بريطانيا، وإذا أرادت السلطات الفارسية محاكمته فيجب أن يكون عن طريق محكمة بريطانية[6] . ويبدو أن تلك الإجراءات البريطانية كانت منحازة إلى رعاياها على الرغم من اتفاقها مع فارس من أجل حظر تجارة الأسلحة خاصة وأنها أمراً بأن يكون القانون الفارسي نافذاً على رعاياها[7] لكن ذلك لم يطبق من الناحية الفعلية.

لقد ترددت الأخبار عن نية الحكومة الفارسية شراء سفينتين حربيتين لحراسة السواحل الفارسية والعمل على تضيق عمليات التهريب[8]. واسمرت فارس بمساندة بريطانيا في جهودها لقمع التجارة في الخليج العربي، ففي آذار ١٩٠١ عقدت اتفاقية محلية بين الوكيل السياسي البريطاني في بلوشستان الهندية، والجزء المقابل لها في الساحل الفارسي لأجل تعزيز وإدامة

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٣.

[2] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨١.

[3] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٩.

[4] القناعي، المصدر السابق، ص ٣٦.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٧.

* استعانت حكومة فارس بعدد من الخبراء البلجيكيين منذ عام ١٨٩٦ برئاسة ناوس (Nous) مدير الجمارك البلجيكي وقد أسهمت جهودهم في تطوير رسائل الجمارك وانتظامها.

[6] Saldanha, op. cit. p. 38.

[7] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٩.

[8] Saldanha, op. cit.p41.

المراقبة في مناطقهم[1]. كما عقدت في ١٩٠٢ اتفاقية بين الحاكم العام لمكران والوكيل السياسي في كلات، ونتيجة لعدم امتلاك فارس القوة الكافية لمنع تهريب الأسلحة، فقد ظل الزعماء المحليون وخاصة سعيد خان حاكم (جيه) وسلام خان حاكم (بنت)* يأخذون ضريبة تتراوح بين ١ ــ ٣ دولار على كل بندقية تمر عبر أراضيهم وكانت علاقاتهم بالحكومة الفارسية غير جيدة[2]. ونتيجة لظروف الجفاف التي مرت بها فارس خلال الأعوام ١٩٠٢ ــ ١٩٠٣ وندرة الأموال فقد انخفضت الأسلحة المستوردة بمقدار ٤٠% في الوقت الذي نشطت فيه الأسلحة المستوردة من مرسيليا بمقدار ٣٠%[3]. وكان هذا يمثل بداية انتقال التجارة إلى الشركات غير البريطانية، وأن حصول فارس على سفينتين حربيتين بالاستيلاء على السفن التي تتاجر بالسلاح. ففي آب ١٩٠٣ قامت السفينة المظفرة **Muzaffari** بالاستيلاء على ببض الأسلحة المهربة في المياه الفارسية مما أدى إلى ركود التجار لمدة قصيرة [4].

أما من ناحية الوجهة القانونية للتفتيش فقد أعلن العقيد كمبل **Kemball** المقيم السياسي في الخليج العربي، أنه بموجب الاتفاقيات بين بريطانيا ومسقط وفارس فإن من حق السفن الحربية البريطانية تفتيش السفن الفارسية والمسقطية، وأن الشاحنات التي يتم ضبطها في المياه الإقليمية الفارسية يؤول أمرها إلى السلطات الفارسية. أما إذا كانت السفن بريطانية فيجب تسليمها إلى أقرب سلطة قنصلية بريطانية[5]. وادعى مدير الجمارك الفارسية في بوشهر أن له الحق في مصادرة أية أسلحة يجدها على ظهر السفن في المياه الفارسية. وفي تشرين الثاني ١٩٠٤ السفينة المظفرة بالاستيلاء على أسلحة في مدخل شط العرب. كما قامت سلطات الجمارك الفارسية بندر عباس بإجبار قائد سفينة بريطانية على تسليم بعض الأسلحة التي كان يحملها بعض المسافرين إلى الكويت[6]. وفي عام ١٩٠٥ أخمدت التجارة على الساحل الذي يربط ميناب* بلنجه** [1]. كما حاولت سلطات الجمارك في بوشهر مصادرة أسلحة كانت على ظهر

---

[1] Saldanha, op. cit.p.275

* بنت: قرية تقع في إقليم سستان.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٥٥.

[3] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩١.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣١.

[5] Saldanha, op. cit.,p46.

[6] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٩.

* ميناب: مدينة تقع على الساحل الفارسي على مدخل الخليج العربي، على الطريق الرئيسي لتجارة الأسلحة مع أفغانستان، انظر، لوريمر، الجغرافي، ج ٤، ص ١٥٢٦ ص ١٥٢٨.

سفينة بريطانية تعود لثلاثة ضباط أتراك من حامية الأمساء، لكن المقيم أعادها إلى البصرة [٢].
وقد شددت بريطانيا من الإجراءات المتخذة ضد هذه التجارة منذ عام ١٩٠٥، غير أن وصول الأسلحة إلى مكران عن طريق القوى الساحلية لم يتوقف، وكان التاجر نورخان أنوشرواتي في خران يتاجر بالأنواع الجديدة من البنادق. وأخذت السفن البريطانية تراقب السواحل الفارسية وأنيطت بالسفن البريطانية فوكس **FoX** مهمة مراقبة ساحل مكران بدقة خلال عام [٣] ١٩٠٦. حيث بلغت واردات مكران في هذا العام حوالي ١٠٢٥ بندقية [٤]. أما مواسم نقل الأسلحة فهي تمتد من تشرين الثاني إلى آذار من كل عام، وكانت الأسلحة تجمع في كاروان [***] إلى أن تصبح كافية للحمولة، وقد أوصى سومرفيل (**Somerville**)، وهو ضابط بحري بريطانيا بقيادة دائرة التلغراف الهندي بمراقبة تحركات الأفغان التي تهدف إلى نقل الأسلحة بواسطة الجمال إلى الساحل. وقد واجهت البحرية البريطانية صعوبة في إخماد تجارة الأسلحة بسبب كبر سفنهم التي كانت تثير جلبة في الماء كما أن العرب كانوا أذكياء يعرفون أماكنها ويراقبون حركتها بعناية. ولأجل تشديد المراقبة البريطانية للقضاء على انسيابية تجارة الأسلحة من فارس والخليج العربي إلى أفغانستان، فقد تم انتداب النقيب ماك كوناجي (**F.M.C.C Conaghey**)، مساعد الوكيل السياسي في مكران وقائد هيئة التجنيد فيها، للذهاب إلى مكران، وضمن إجراءات التنسيق بين الحكومتين الفارسية والبريطانية التقى كوناجي مع ميرزا محمود خان مدير الجمارك المحلي، وقاما بزيارة كل من باراح وكبير [*] وبير [**] وجلج [***]، ثم عادا إلى كاروان المركز الرئيسي للتجارة وأقنع كوناجير زعماء المدن الفارسية بأن استيراد

[**] لنجة: تقع على الساحل الفارسي على بعد ٩٦ ميلاً جنوب غرب ميناء بندر عباس أكثر سكانها من العرب الذين هاجروا إليها من ساحل الإمارات (انظر، لوريمر، الجغرافي، ج ٤ ، ١٣٥٧ ص ٣٣٦٦.

[1] المصدر نفسه، ص ٣٧٥٠.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٩.

[3] المصدر نفسه، ص ٣٧٥١ ــ ٣٧٥٢.

[4] المصدر نفسه، ص ٣٧٥٨.

[***] كروان: تقع على ساحل مكران وهي منطقة زراعية أشهر قراها كاووكنجك، لوريمر ، الجغرافي، ج ٤ ، ص ١٢٣٢.

[*] كبير: نهر يقع في إقليم مكران فيه محطة للتلغراف البريطانية، انظر، لوريمر، الجغرافي، ج ٤ ، ص ١٢٠٣.

[**] ببير: قرية تقع على نحر يحمل نفس الاسم تابع لمكران على بعد ٢٥ ميل شرق همدان، انظر، لوريمر، ص ١٤٣٨ ــ ١٤٣٩.

[***] جلج: قرية تعق قرب ميناء كانك.

الأسلحة عن طريق البحر محظور، وحملهم المسؤولية في حالة عدم تنفيذ ذلك الحظر[1]. وقد تمخضت إجراءات كوناجي عن عقد اتفاقية كاروان في ٢٦ مايس ١٩٠٦ التي حددت التزام ثلاث عشرة من زعماء المناطق المتأثرة بالتجارة من ميناء شربار إلى ميناء ساديش، حيث تعهد هؤلاء الزعماء بأن يدفعوا إلى الحكومة الفارسية (١٠٠) روبية غرامة عن كل خرطوشة تنزل في أراضيهم[2]. ولأجل مساندة الأسطول البريطاني الذي شدد حصاره على موانئ الخليج العربي، شكلت حكومة الهند عام ١٩٠٧ قوات خاصة من الهجانة (راكبي الجمال) لمراقبة السواحل بين جاسك وخلبار[3]. ولكن مع ذلك فقد استمر وصول الأسلحة من مسقط إلى أفغانستان فوصلت حوالي ١٠٠٠ بندقية وزعها المستوردون من بني ناصر في مدينتي قندهار وغزنة فضلاً عن حوالي ٩٠٠٠٠ خرطوشة، كما قامت مجموعة أخرى من بني ناصر بإنزال ١٥٠٠ بندقية مارتيني و٧٠٠٠ خرطوشة إلى قندهار أيضاً [4].

وازداد التعاون البريطاني الفارسي لمنع تدفق الأسلحة إلى أفغانستان وخاصة من ساحل مكران وقد أكد الملازم أوجيلفي (**ojilvie**)، نائب القنصل العام في بام [***]، خلال جولته في شتاء عام ١٩٠٦، أن الطريق الذي يسلكه المهربون يقع إلى الشرق من بامبور [****]، وأن طول المسافة ووعورة الطريق وضعف الإدارة المحلية، وعدم معرفة السلطات الفارسية بأوقات وصول قوافل الأسلحة فضلاً عن أن المهربين كانوا يشكلون عصابات كبيرة مزودة بالأسلحة، ورغبة الزعماء المحليين في الحصول على الضرائب الكبيرة نتيجة انتقال الأسلحة عبر أراضيهم إلى أفغانستان كلها كانت عوامل تشجع على تحقيق أرباح كبيرة نتيجة انتقال الأسلحة من فارس إلى أفغانستان، وتشجع على استمرار تهريب الأسلحة.

بدأت السفن الحربية البريطانية منذ عام ١٩٠٦ تستخدم أجهزة اللاسلكي في عملياتها لمنع تجارة الأسلحة لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المجال بسبب يقظة المهربين وقيامهم بتغيير وجهة سفنهم بعد مغادرتها مسقط. ففي عام ١٩٠٧ غارت مسقط سفينتان تحمل الأولى (٣٠٠)

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٥٧٣.

[2] المصدر نفسه، ص ٣٧٧٤ ـــ ٣٧٧٥. انظر الملحق رقم ٦.

[3] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٣.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٥٦.

[***] بام: قرية في إقليم كرمان.

[****] بامبور: نهر ينبع من بلوشستان.

بندقية والثانية ٤٠٠ بندقية متوجهتان إلى مكران، على الرغم من أن مراقبة السفينتين الحربيتين البريطانيتين وريد بريست (**Redbreast**) [١].

وعلى الرغم من الإجراءات البريطانية، فقد طلبت حكومة الهند عن طريق الوزير البريطاني المفوض في طهران من حكومة فارس أن تقدم مساعدتها للاستيلاء على قافلة أسلحة أفغانية قيل أنها تتحرك نحو أفغانستان قرب الحدود الفارسية، لكن الحكومة الفارسية رفضت الطلب بسبب اضطراب الأحوال السياسية فيها أكدت إن القافلة المزعومة لا وجود لها[٢]. وبالرغم من ذلك فقد ظلت التجارة مزدهرة، فخلا شهري آب ومايس عام ١٩٠٧ بلغ عدد البنادق التي نقلت من مسقط إلى ساحل مكران ٢٣٤٦ بندقية، وأن أغلب مستورديها من رعايا خان البلوش، ولا بد من الإشارة إلى أن الزعماء هم الذين يقومون بالتهريب. إذ كانوا ينقلون حوالي ٢٠٠ بندقية أسبوعياً[٣]. وقد اتهم بعض حكام فارس في مزاولة هذه التجارة فكان الأمريكية بركات خان حاكم إقليم بيابان[*] (**Biyaban**) على علاقة وثيقة بتجار الأسلحة الأفغان، وقد اقترح أحد عملاء بريطانيا أن تحدد إقامة بركات في كوتا [**] (**Qutta**) أو روبات[***] بعد اعتقاله. لكن تلك الجهود فشلت لأن بركات تمكن من الهرب إلى أفغانستان بمعاونة تجار الأسلحة الأفغان.[٤]

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٥٨ ــ ٣٧٥٩.

[2] المصدر نفسه، ص ٣٧٦٢.

[3] المصدر نفسه، ص ٣٧٦٣.

[*] بيابان: تقع على الساحل الفارسي بين ميناب وجاسك تتبع مكران جغرافياً (لوريمر، الجغرافي، ج ١، ص ٣٧٩.

[**] كوته: مدينة تقع على بعد ٢٨ ميل شمال شرق بوشهر (لوريمر، الجغرافي، ج ١ ، ص ٤٨٣، ص ٣٨٧.

[***] روبات: قرية من قرى مكران.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٣٩ ــ ١٤٠.

البحث الرابع

بريطانيا وفرض الحصار البحري

على الخليج العربي

بعد فشل مؤتمر بروكسل الذي انعقد في ٢٨ نيسان ١٩٠٨ في اتخاذ قرارات لمنع تجارة السلاح، قررت بريطانيا فرض الحصار البحري على سواحل الخليج العربي لمنع وصول الأسلحة بالقوة، لكي تحمي نفوذها في الهند، وقد أقتنعت حكومة الهند "أن الحصار الناجح سوف يوقف هذه التجارة التي يقوم بها الفقراء بأموال يقترضونها، فإذا ضربوا مرة لن يتحملوا أخرى" ووافقت وزارة الخارجية والبحرية البريطانية على فرض الحصار البحري حول مسقط وحجز بعض السفن التي تحمل السلاح[١]. وقد عر الأدميرال سليد **(Slade)** توسيع دائرة الحصار البحري بإقامة محطات اللاسلكي في بوشهر لتقوم بحصر العمليات لمنع وصول الأسلحة والذخائر إلى فارس عن طريق البحر، واقترح موهون **(Mohon)** بأن تتواجد قوة تتألف من ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠ رجل لتتمكن من السيطرة على بندر عباس وميناب وجيه * وضمان تعاون الحكام المحليين ضد عصابات التهريب والتجار الأفغان[٢].

وقد أدى تشديد الحصار البحري إلى ارتفاع أسعار الأسلحة في ربيع عام ١٩١٠ [٣]. وقد استغلت بريطانيا الحصار المفروض على الخليج العربي لاستخدام أساليب وحشية جديدة، ففي ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٠ أحرق الكابتن هانت **Hant** قارباً عليه شحنة من الأسلحة كان يملكه أحد رعايا مسقط وفي ٢٩ من الشهر ذاته أحرق سفينتين محملتين بالأسلحة، وقد اعتقدت السلطات البريطانية أن هذه الإجراءات ستكون لها نتائج فعالة. لأن أصحاب السفن سيدركون بأن عملية نقل الأسلحة قد أصبحت خطرة وأنها قد تؤدي إلى فقدان السفينة نفسها[٤]. علاوة على ذلك قررت بريطانيا تدعيم الحصار البحري حيث اقترح الأدميرال سليد أن تكون القوة البحرية اللازمة لنجاح الحصار تتألف من ٤ طرادات و٧ سفن حربية. وقد وافقت حكومة الهند على هذا

---

[1] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٤.

* جيه قرية تابعة لإقليم مكران، لوران ، الجغرافي، ج ٤ ، ص ١٤٢٨.

[2] طه، المصدر السابق، ص ١٤٠.

[3] Lovat Fraser India Under Curzon and after, London, 1912, p. 77.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٥٦.

الاقتراح أعارت ثلاث سفن لقوة الحصار لتصل إلى سبع حربية[١]. وتمكن الأسطول المكلف بفرض الحصار من تحقيق بعض النجاحات. ففي ٢ تشرين الثاني ١٩١٠ أنزلت قوة من السفينة بروسربين (**broserpine**) على بعد سبعة أميال من بريس* للبحث عن الأسلحة وقامت بمهاجمة بعض التجار الأفغان، كما أنزل السفينة الحربية برسوس (**Pereus**) قوة استولت على ٢٦٠ بندقية و٣٠٠٠٠ طلقة وأحرقت القارب الذي يحمل الأسلحة [٢].

وقد اقتنعت حكومة الهند بأهمية الحصار البحري للحد من تجارة الأسلحة التي تهرب إلى فارس التي كانت تسبب الاضطرابات فيها، وقد أكد ولسون "أن أسلحة القبائل الفارسية كانت أحدث وأقوى من أسلحة الحكومة الفارسية[٣]"، التي كانت في حالة شديدة من الضعف بسبب الحروب القبلية الداخلية التي تشهدها [٤]. حيث كانت القبائل الفارسية كثيراً ما تهاجم المدن وتقوم بنهبها لعدم وجود سلطة قوية تحميها، ففي تموز عام ١٩١٠ تعرضت مدينة شيراز إلى هجوم قبائل القشقائي (**Kashghais**).

كما تعرضت القنصلية البريطانية فيها إلى هجوم مماثل أدى إلى قتل ضابطين بريطانيين و٣٠ جندياً وذلك لعدم وجود تعزيزات كافية لحمايتها[٥]، ومن أجل تدعيم الحصار البحري أوصت حكومة الهند بإنشاء ثلاث محطات للاسلكي في دبي والبحرين وبوشهر وقد أشار كوكس إلى أن هذه المواقع سوف تقلل من تكاليف الحصار لأنها تعوض عن بعض الزوارق المستخدمة لهذا الغرض[٦]. وقد أثيرت بعض التساؤلات حول محطة بوشهر وفيما إذا كانت الحكومة الفارسية ستوافق على إقامتها أم لا، لكن حكومة الهند أبرقت في ٣ تشرين الأول بأنه ما دامت المحطات الثلاث لا تعمل قل آذار ١٩١١ فإن حكومة الهند قررت تأجيل الموضوع، وفضلت زيادة الدوريات التي من واجبها الحصول على معلومات عن الطرق التي تسلكها القوافل من الساحل إلى الداخل[٧].

---

[1] لمصدر السابق ص ١٥٤ ــ ١٥٥.

* بريس: ميناء صغير يقع جنوب ياهوكلات.

[2] طه، المصدر السابق، ص ١٥٦.

[3] المنصور، المصدر السابق، ص ٧٢.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٣٦.

[5] David Fraser, op. cit., P262.

[6] طه، المصدر السابق، ص ١١٥.

[7] المصدر نفسه، ص ١٣٦.

إن ازدهار التجارة والمخاطر التي شكلتها، دفع بريطانيا إلى إنتهاج طريقة الحلول المتعددة لمنع تداول الأسلحة في الخليج العربي، وفارس وأفغانستان، وقد اقترحت حكومة الهند استخدام القوة العسكرية على الأرض الفارسية لاعتقادها أن ذلك سيساهم في إخماد التجارة، واقترحت وضع قوة في روبات، (مدينة تابعة لإقليم كرمان) لتقطع الطريق على قوافل الأسلحة في أثناء عودتها من أفغانستان [١]. وعلى الرغم من ذلك استمرت التجارة، ففي عام ١٩١٠ مرت قوافل تحمل شحنات من الأسلحة عبر إقليم سستان ومن أبرزها قافلة التاجر محمد خير التي كانت تتألف من ٥٠٠ ــ ٦٠٠ جمل محملة بالأسلحة، وقامت قوافل أخرى بمهاجمة خطوط البرق ونهب بريد ستان[٢] والملاحظ أن الحكومة الفارسية لم تبذل أية محاولة فعلية للتصدي لهذه الأعمال التي قام بها المهربون. وقد قدمت حكومة الهند احتجاجاً إلى الحكومة الفارسية نتيجة الأضرار التي لحقت بممتلكاتها، لكن ذلك لم يكن له أية قيمة. وفي عام ١٩١١ قام التجار الأفغان بتشكيل قوة قوامها ٣٠٠٠ مقاتل تجمعت في هرات، استعداداً للتقدم نحو مكران لتقوم بحراسة القوافل التي تأتي من فارس محملة بالأسلحة، كما وصلت قوة تتألف من ١٢٠ أفغاني من بامبور وهم يحملون كميات كبيرة من الذخيرة لتتجه إلى بلوخستان[٣]. وكان الحكام المحليون يميلون إلى جانب المهربين وذلك نتيجة للظلم الذي تمارسه ضدهم السلطات البريطانية والمتعاونين معها، ولرغبتهم في الحصول على الأسلحة الأوروبية الحديثة. وقد تعاون بعض الحكام الفرس الموالين لبريطانيا مثل (سلام خان وسيد خان) في التصدي للتجار الأفغان[٤]، وقامت حكومة الهند بمنح كل منهما ٨٠٠ ريال سنوياً لتعاونهما مع البريطانيين وتصديهما للتجار الأفغان ومعاقبتهما للأشخاص الذين كانوا يعملون بهذه التجارة. وفي ١٣ نيسان ١٩١١ تقدمت قوة بريطانية للبحث عن مخزنين تابعين (لخير محمد) قرب نهر جلج بقيادة الكولونيل ديلامين (**Delamain**). لكن القوة عادت بعد أيام وجود أسلحة هناك [٥] .

وقام بركات خان بالإغارة على إقليم بيابان محاولاً إقامة مركز كبير لتجارة الأسلحة فتصدت له قوة بريطانية وتمكنت في النهاية من طرده عام ١٩١١ بعد أن فقد ١٢ من رجاله. وقد طلبت حكومة لندن تفسيراً حول تحول التجارة إلى بيابان، وجاء تفسير الضباط البريطانيين

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٣٦.

[2] المصدر نفسه.

[3] طه، المصدر السابق، ص ١٤١.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٤٤.

[5] المصدر نفسه، ص ١٤٥.

بأنها أكثر ملاءمة من ساحل مكران فضلاً عن وجود بركات خان التاجر المشهور فيها [1] لذلك أرادت بريطانيا القضاء على قوته طالما أن الحكومة الفارسية عاجزة عن ذلك.

بالرغم من تلك الإجراءات البريطانية فقد استمرت كميات الأسلحة والذخيرة بالتدفق من مسقط إلى جنوب فارس وأفغانستان وبذلك حصل أبناء القبائل على أحدث الأسلحة الحديثة الصنع[2]. كما قام أمير أفغانستان بإعادة تسليح قواته ببنادق من نوع مارتيني هنري وباع البنادق القديمة والعتاد إلى رعاياه لقاء (٣ ــ ٤) روبية لكل قطعة[3] . وبذلك زود اتباعه بالأسلحة الحديثة.

أدى الحصار البحري البريطاني إلى إيقاف التهريب إلى ساحل مكران مما نتج عنه نشاط التهريب في رأس الخليج العربي، وبكميات كبيرة، حيث أخذت الأسلحة تتدفق سراً من الكويت إلى فارس[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٤٦.

[2] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٩ ــ ١٠٠.

[3] Lovat Fraser, op. cit., p.77.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٥٧.

الفصل الثاني

تجارة الأسلحة في مشيخات

الخليج العربي ١٨٨١ ــ ١٩١٤

البحث الأول

تجارة الأسلحة في الكويت ١٨٨١ ــ ١٩١٤

١ ــ بداية تجارة الأسلحة في الكويت

عرفت الكويت* الملاحة منذ نشأتها ونشطت فيها التجارة، واتسعت منذ عام ١٧٧٥ عندما استولى الفرس على البصرة وكانت المواد الغذائية تصلها من البصرة بالسفن الشراعية، وقد اشتهر الكويتيون ببناء السفن وبرعوا في صناعتها، ويمتاز سكان الكويت بطابعهم البحري فاشتغلوا بالملاحة، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر عملوا بتهريب الأسلحة والذخيرة خصوصا إلى الساحل الفارسي[١]. وكان تجار الكويت يدفعون رسوماً يسيرة في بلادهم موازنة بتجار البلدان الأخرى[٢].

لم تكن الكويت مركزاً لتهريب الأسلحة إلاّ في عام ١٨٩٢ عندما استورد منها التجار الفرس حوالي ١٠٠٠ بندقية مارتيني هنري[٣]، ونمت هذه التجارة في الكويت بعد تولي الشيخ

---

* الكويت: تصغير لكلمة كوت وتطلق على البيت المربع على شكل حصن بالقرب من الماء ليكون مقصداً للسفن أو البواخر، انظر حسين خلف الشيخ زعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ١، (بيروت، ١٩٦٢)، ص ١٨ ــ ١٩.

[1] أ. لوشر، الكويت عام ١٨٦٨، ترجمة عبد الله ناصر الصائغ، (الكويت، ١٩٥٩) ، ص ٢٩.

[2] قاسم ، المصدر السابق، ص ٢٢.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٣.

مبارك الصباح الحكم ١٨٩٦ ــ ١٩١٥، ويبدو أن أسلافه كانوا قد حظروا التجارة خوفاً من العثمانيين، وقد حدثت بعض عمليات الاستيلاء على الأسلحة غير المرخص بها، حيث قامت السفينة البريطانية سفنكس **(Sphinx)** في أوائل أيلول عام ١٨٩٨ بالاستيلاء على مركب كويتي حمل ٥٦ بندقية مارتيني هنري و٥٥٩٦ خرطوشة صادرها الشيخ بكامل حمولتها [١].

والواقع أن الكويت تمتعت بأهمية استراتيجية واضحة منذ عام ١٨٩٩ بعد تعين اللورد كرزن[*] **(curzon)** نائباً لملك في الهند[٢]. ففي هذه السنة وصلت الكويت كميات كبيرة من الأسلحة من مسقط وكان متعهد الجمارك يحصل على رسم مقداره دولارين عن كل بندقية، بينما يأخذ الشيخ أربعة جنيهات عن كل قطعة سلاح[٣].

لم يكن من السهل على بريطانيا قبل عام ١٨٩٩ أن تتدخل في شؤون الكويت التي ارتبطت معها في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ والتي أعلنت بريطانيا بموجبها الحماية على الكويت من أجل حماية الطرق التجارية المؤدية إلى الهند درة تاجها البريطاني[٤].

خشيت بريطانيا من وصول الأسلحة إلى الكويت وتحويلها إلى مركز للتهريب، وقد أشار المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي إلى ضرورة إجراء ترتيبات مع الشيخ مبارك الصباح، واقترح أن يذهب جاسكن **(J.C.Gaskin)**، مساعد الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى الكويت لهذا الغرض، كما اقترح دفع تعويضات للشيخ تساوي دخل سنة من رسوم استيراد الأسلحة، لكن شيخ الكويت نفى وصول الأسلحة إلى بلاده، أدت التحركات والضغوط البريطانية على الشيخ مبارك إلى إصدار أمر في ٢٤ مايس عام ١٩٠٠ يقضي بحظر استيراد الأسلحة إلى الكويت وتصديرها وأذاع بياناً بهذا الأمر[٥]. كما وافق على قيام السفن الحربية

---

[1] المصدر نفسه، ص ٣٧٣١.

[*] اللورد كرزون (Curzon) ١٨٥٩ ــ ١٩٥٢ سياسي بريطاني شهير اهتم بالشرق وتقلد عدة مناصب مهمة، اهتم بالمصالح البريطانية والسياسة الاستعمارية في آسيا، عين في دائرة الهند عام ١٨٩١ ثم نائباً للملك في الهند ١٨٩٩ ــ ١٩٠٥ أراد جع منطقة الخليج العربي مغلقة لصالح بريطانيا، انظر: المشهداني، المصدر السابق، ص ٣٨.

[2] د. أحمد حسن جودة، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩، ترجمة د. حسن علي النجار (بغداد، ١٩٧٩) ، ص ٧٥.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٤.

[4] القناعي، المصدر السابق، ص ٣٩.

[5] د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، ج ٢ دار المعرفة، (القاهرة، ١٩٦١) ، ص ١٨١.

البريطانية التي ترفع الأعلام الفارسية والبريطانية والكويتية في مياه الكويت ومصادرة كل الأسلحة والذخائر الموجودة على متنها[1]. كما علن إن السفن الكويتية التي تبحر في المياه الهندية والفارسية تكون عرضة للتفتيش والمصادرة أيضاً [2] ويبدو أن شيخ الكويت قد وافت على حظر التجارة رغبة في استرضاء بريطانيا، وتماشياً مع مصالحها في الخليج العربي، خاصة بعد أن أصبحت الكويت مركزاً لتجارة شمال وشرق الجزيرة العربية، والمورد لمختلف البضائع المهربة وبالدرجة الأولى الأسلحة[3]، حيث كانت أسواق الكويت عامرة ومزدهرة بمختلف أنواع الأسلحة النارية الحديثة[4]. إن موافقة الشيخ مبارك على حظر تجارة الأسلحة وتأكيده على ذلك في بياناته، وقيام السفن البريطانية بجولاتها التفتيشية لمراقبة السفن في المياه الكويتية، لم تثن التجار الذين يعملون في هذه التجارة، حيث بدأت الأسلحة تتدفق منذ عام ١٩٠٢ ويبدو أن الأوضاع التي كانت تمر بها الجزيرة العربية واحتدام الصراع بين آل الرشيد وآل سعود شجعت على ذلك، حيث أمد الشيخ مبارك ابن سعود بالأسلحة، وسادته بريطانيا لرغبتها في إبعاد ابن الرشيد الموالي للعثمانيين، وقد تمكن ابن سعود من السيطرة على الرياض في كانون الثاني من العام نفسه[5]. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت توزع الأسلحة في بضع الأحيان على رجال القبائل في الجزيرة العربية لتحرضهم على مناوئة السلطات العثمانية، كما أنها تساهلت في وصول الأسلحة إلى الكويت، الأمر الذي أدى إلى تحول الكويت، إلى مركز لتوزيع الأسلحة[6]. وعلى الرغم من ذلك ظل الشيخ مبارك ينكر وصول الأسلحة إلى الكويت، وأبلغ المقيم السياسي باستحالة قيام رعاياه بإدخال الأسلحة إلى الكويت، لكن المقيم لم يقتنع وأكد للشيخ بأن سفينتين محملتين بالأسلحة وصلتا إلى الكويت مؤخراً وأن على الشيخ مصادرتهما استناداً إلى تصريح ٢٤ مايس عام ١٩٠٠[7].

---

[1] القناعي، المصدر السابق، ص ٤٢. انظر الملحق رقم (٢).

[2] Saldanha, op. cit., p.35. د. رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ١٨٤٠ – ١٩٠٩، معهد البحوث والدراسات العربية، (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ١٩٦.

[3] القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٣٩.

[4] Wigham, op. cit. p.95.

[5] القناعي، المصدر السابق، ص ٤٣.

[6] د. مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، (بغداد، ١٩٨٤) ، ص ١٣٨.

[7] القناعي، المصدر السابق، ص ٤٥.

لقد استمر تدفق الأسلحة من مسقط إلى الكويت والمناطق المجاورة لها، فقد باع تجار الأسلحة البريطانيين ما لا يقل عن ١٣٢٦ بندقية من نوع مارتيني هنري[١]. لذلك شددت بريطانيا إجراءات القرصنة للقضاء على التجارة في الكويت، ففي عام ١٩٠٤ حاولت بعض السفن الحربية البريطانية إلقاء القبض على إحدى السفن الكويتية العائدة إلى محمد صادق معرفي التي كانت تحمل شحنة كبيرة من الأسلحة لحساب ثلاثة من التجار الكويتيين وهم على تقي ومحمد باقر وحاج مشتاق، وتبين أن السفن البريطانية كانت تراقب هذه الفينة عند مغادرتها مسقط، وعند دخولها في منعطفات الخليج قام ربانها يجمع سعف النخيل وعلق عليه مصباحاً ليوهم البريطانيين، ثم خرج خلسة ووصل إلى الكويت، حث قابل الشيخ مبارك.

عندها أمر الشيخ بإفراغ السفينة وسحبها إلى الشاطئ وطلائها بالزيت على أنها تحتاج للصيانة ولدى وصول البريطانيين، أنكر مبارك ذلك. وتمكن من إنقاذ السفينة مع حمولتها واشترى الأسلحة جميعها[٢].

استاء الشيخ مبارك من مضايقة البريطانيين له ومحاربتهم لتجارة الأسلحة، فقد ادعى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، بأن شخصاً يدعى ماسونت يعمل في صناعة الأسلحة ولديه رسالة من الشيخ مبارك يرحب فيها بالمتاجرة بالأسلحة مع شركة ليبيج لكن الشيخ أنكر كعادته ذلك[٣]. وخلال الأعوام ١٩٠٥ ـــ ١٩٠٦ قدرت قيمة ـــ البضائع المستوردة إلى الكويت حوالي (٤٨١٨٩٢٩) روبية شكلت نسبة الأسلحة والذخيرة ١٠,٥% وأن أربعة أخماسها بريطانيا المنشأ، وكانت البنادق تصدر من الكويت إلى العراق ووسط الجزيرة العربية وفارس[٤].

والملاحظ أن الأسلحة الكثيرة التي أخذت تصل إلى الكويت جذبت وكلاء الشركة الملاحية البخارية الهندي البريطانية (**British India steam navigation co.**) التي كانت تقوم بشحن الأسلحة على سفنها وتعلن إنها بضائع وذلك لغرض التمويه[٥]. وقد زادت الأسلحة المرسلة من مسقط إلى الكويت بالزوارق والدوات، ففي عام ١٩٠٥ أنزلت السفينة الرسوية تروفر (**Trover**) ٢١٥ صندوق من الأسلحة [٦]. وواصلت التجارة نموها في الكويت وذلك لأن الشيخ مبارك لم يلتزم بحظرها بشكل نهائي، وكانت بريطانيا تخشى من أن يؤدي تشددها

---

1 المصدر نفسه، ص ٤٦.

2 حسن خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، (بيروت، ١٩٦٢) ص ٢٨٧ ـــ ٢٨٨.

3 القناعي، المصدر السابق، ص ٥٠.

4 لوريمر، الجغرافي، ج ٤، ص ١٣١٣.

5 القناعي، المصدر السابق، ص ٥١.

6 لوريمر، التاريخي، ج ٦، ص ٣٧٤٩.

في الرقابة على تجارة الأسلحة في الكويت إلى تدهور العلاقات بينها وبين الشيخ مبارك. ففي مايس من العام ذاته كتب الميجور نوكس (**Knox**)، الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، يقول إن إعلان حظر تجارة الأسلحة في الكويت لا يساوي قيمة الورق الذي كتب عليه[١]. وفي شباط من العام نفسه وصلت إلى الكويت ٤٥٠٠ بندقية و ١٥٠٠ صندوق عتاد عن طريق البحر مما أثار حفيظة نوكس، لكن الشيخ مبارك أنكر تلك الشحنة[٢]. ورغبة من الشيخ مبارك في إرضاء السلطات البريطانية وافق على رفع علم خاص على سفنه لتمييزها عن غيرها تنفيذا لأوامر الحظر[٣]. كما رفع الشيخ مبارك الضريبة المفروضة على الأسلحة حيث بلغت ٦ دولارات عن كل بندقية وصل دخل الشيخ مبارك إلى ١٠٠٠٠٠ دولار سنوياً[٤].

أخذت التجارة بالازدياد عام ١٩٠٧ حيث أكدت تحريات السلطات الهندية وصول أكثر من ٦٠٠٠ بندقية خلال أسبوع واحد، وقد أرسل الشيخ مبارك إلى صديقه الشيخ خزعل أمير المحمرة كمية من الذخيرة على يخته الخاص وعلى شكل دفعتين [٥].

وفي شباط عام ١٩١٠ أكدت حكومة الهند أن التجار بدوا ينقلون نشاطهم من مسقط إلى الكويت واقترح المقيم على حكومة الهند التي تضغط على شيخ الكويت، لمنع تلك الأسلحة. لكن الشيخ نفى ما تردد عن قيام تجار الكويت بالعمل في هذه التجارة [6]. وعندما شرعت بريطانيا بفرض الحصار البحري على الخليج العربي لمنع وصول الأسلحة بالقوة العسكرية ونتيجة للضغوط البريطانية المتزايدة على الشيخ فقد صرح في مايس عام ١٩١٠ بمنع التجارة مؤكداً تصريح مايس عام ١٩٠٠[٧]. لكن الظروف التي مرت بها الكويت بسبب حروب الشيخ مبارك وفقدانه الكثير نم الأسلحة والذخائر خاصة بعد هزيمته أما سعدون باشا السعدون[٨] شيخ النتفق

---

[1] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٢.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٩.

[3] حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الأهلية، (بغداد، ١٩٦٨)، ص ١٨٨.

[4] القناعي، المصدر السابق، ص ٥٣.

[5] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٢.

[6] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٥.

[7] المنصور، المصدر السابق، ص ٧٢.

[8] سعدون باشا: من آل السعدون الأشراف الذين هبطوا في العراق أوائل القرن العاشر الهجري وأسسوا فيها إمارة كبيرة ويرجع نسبهم إلى أشراف مكة، فهم قريشيون يعرفون بأل شبيب، والشيخ سعدون الأب الثاني لهذه العائلة وهو من أحفاد شبيب وقد ظلت هذه الأسرة تحكم منطقة المنتفق (منطقة في أعلى الناصرية إلى ظهر البصرة براً وبحراً) حتى عام ١٩١١ حيث توفي سعدون باشا في حلب.

عام ١٩١٠ في موقعة هدية[١]، ورغبت بريطانيا في دعم موقفه فقد سمحت له بشراء ١٥٠٠ بندقية من مسقط على أن ينقلها إلى الكويت بعد حصوله على تصريح من الميجور تريفور **(Trevor)**[٢]، لكن الشيخ أكد أن هذه الكمية غير كافية لما فقده من أسلحة في تلك المعركة. وقد زادت الضغوط البريطانية على الكويت، ففي ١٣ تموز عام ١٩١٢ وافق الشيخ مبارك على طلب السير برسي كوكس، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، على مد خطوط التلغراف من العراق إلى الكويت[٣]. وفي العام ذاته طلب الشيخ مبارك من كوكس الموافقة على تزويده بالأسلحة النارية الحديثة ليتمكن من الدفاع عن بلاده ضد الدولة العثمانية، فأذنت له بريطانيا باستيراد ٦٠٠٠ بندقية حديثة الصنع ومع كل بندقية ٤٠٠ طلقة ومليون طلقة ذخيرة لأسلحته القديمة على أن يستلمها من ميناء مسقط ووصلت تلك الأسلحة فعلاً إلى الكويت[٤].

والملاحظ أنه في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تمنع الأسلحة عن باقي مشيخات الخليج العربي فقد تغاضت عن إمداد الكويت بالأسلحة، على الرغم من أنها أجبرت مشيخات الشيخ مبارك على إصدار إعلان منع التجارة وأعطت لنفسها حق تفتيش السفن في المياه الإقليمية الكويتية. وقد وطدت بريطانيا نفوذها تدريجياً في الكويت التي تحولت فعلاً إلى محمية بريطانية عام ١٩١٤.

٢ ــ علاقة الفرنسين بتجارة الأسلحة في الكويت

لعب الفرنسيون دوراً مهماً في تجارة الأسلحة مع الكويت، ففي ٨ آب عام ١٩٠٠ كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، يقول "إن الشيخ وولده قاموا بوضع ترتيبات منتظمة مع جوجير **(Goguger)** تاجر الأسلحة الفرنسي الذي كان يقيم في مسقط، للقيام باستيراد السلاح على ظهر الباخرة هنزادة **(Henzada)** التابعة لشركة الملاحة البخارية البريطانية[٥]. كما أكد الكابتن كراي **(cray)** الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، أن الباخرة الهندية شندورة **(Chindwara)** أقلعت من ميناء مسقط وعلى متنها ٥٠٠ بندقية مرسلة إلى الكويت سراً وكان أحد أعوان جوجير مسافراً عليها[٦]. وفي شباط عام ١٩٠٢ وصلت معلومات

---

[1] المصدر نفسه.

[2] طه، المصدر السابق، ص ١٥١.

[3] خزعل، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤١ ــ ١٤٢.

[4] المصدر السابق، ص ١٤٦ ــ ١٤٧.

[5] Saldanha, op. cit.,p.53.

[6] Ibid, p.48.

أخرى إلى حكومة الهند مفادها أن الباخرة كولستان (**Gulistan**) قد غادرت مسقط وهي تحمل على متنها ١٠٠٠ بندقية و٣٠٠ صندوق عتاد إلى الكويت لحساب جوجير أيضاً. لقد أثارت هذه الأنباء السلطات البريطانية التي كانت تخشى من أن تؤدي تحركات الفرنسيين هذه إلى حصولهم على موطئ قدم في الكويت، لذلك توجه كمبل، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي إلى الكويت وخلال لقائه بالشيخ أكد كمبل ان عدة سفن تحمل الأسلحة وصلت إلى الكويت من مسقط، لكن الشيخ مبارك أنكر وصول الأسلحة إلى بلاده[1].

في شباط ١٩٠٤ قام جوجير بزيارة الكويت، حيث حل ضيفاً على الشيخ مبارك، وقد استطاع جوجير أن يقنع الشيخ باستيراد الأسلحة باسمه الخاص، فوصل إلى الكويت ٤١ صندوقاً من الأسلحة خلال شهر آب من العام نفسه[2]. وقد ساورت بريطانيا الشكوك إزاء تدفق الأسلحة الفرنسية واستمرارها مع الكويت، فذكر أن أحد التجار الفرنسيين توجه إلى الكويت وعرض أن يقوم باحتكار التجارة فيها مقابل دفع ضريبة مقدارها ١٠% وأن الشيخ سيحصل على فوائد كبيرة إذ أن نسبة الاستيراد تصل إلى ١٢٠٠٠ بندقية شهرياً، وقد تشاور الشيخ مع تجار الكويت الذي اقترحوا عدم إعطاء هذا التاجر احتكار التجارة مع الكويت[3]. ويبدو أن تجار الكويت خافوا على مصالحهم لأنه سيفقدون مصدرا ًمهماً للدخل إذا قام ذلك التاجر باحتكار تلك التجارة. إن النشاط المتزايد للتجار الفرنسيين في الكويت دفع بريطانيا للضغط على الشيخ مبارك من أجل قطع علاقته بهم، فذكر كراي، الوكيل السياسي في الكويت وأن هذا التاجر احتج لدى حكومته بدعوى أن المقيم البريطاني يضع عراقيلاً أمام تجارته. لكن شيخ الكويت أنكر وجود أية علاقة له مع جوجير[4]. ويبدو أن الظروف المالية الصعبة التي كان يمر بها شيخ الكويت هي التي دفعته إلى اتخاذ تلك السياسة، فعلى الرغم من اتصاله بتاجر الأسلحة الفرنسي، إلاّ أنه لم يظهر ذلك أمام الوكيل البريطاني خوفاً من توتر علاقاته مع بريطانيا. وقد دلت الإحصاءات عام ١٩٠٥ أن أكثر من ١٠٠٠ بندقية كانت تصل إلى الكويت شهرياً وأن دخل الشيخ بلغ ٥٠٠٠٠ دولار، وأن جوجير كان يحمل تفويضاً من الشيخ بتوريد الأسلحة إلى الكويت [5].

---

[1] القناعي، المصدر السابق، ص ٤٥.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٨، ٣٧٣٥.

[3] القناعي، المصدر السابق، ص ٤٧.

[4] المصدر نفسه، ص ٤٨ ــ ٤٩.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٦.

تزايدت مخاوف بريطانيا من استمرار نفوذ جوجير في الكويت، فقد رفض كراي عام ١٩٠٥ السماح لشركة الملاحة البخارية الهندية البريطانية بشحن أسلحة واعتدة إلى الكويت، وذلك على طلب تقدم به جوجير إلى كراي في شباط عام ١٩٠٥ يطلب فيه الموافقة على شحن صندوق يحتوي على بنادق ذات فوهتين معها ٥٠٠ إطلاقة مرسلة إلى سعيد خلف بن نقيب أشراف البصرة الذي كان يقيم في الكويت آنذاك[١]. وادعى كراي في رسالة مؤرخة في ٥ شباط من العام نفسه، بأن استيراد البناقد والخراطيش إلى الكويت مرفوض، وأعرب عن أسفه لعدم إعطاء الإذن للشركة لشحن الأسلحة[٢]، وفي آذار عام ١٩٠٦ وصلت إلى الكويت شحنة كبيرة من الأسلحة و الذخائر، وكان الشيخ مبارك في الجهراء، فأبلغ الوكيل السياسي البريطاني الشيخ جابر تعليمات حكومته بضرورة منع التجارة، وعندما عاد الشيخ مبارك استأنف مناقشة الموضوع مع الوكيل السياسي، حيث أكد الشيخ موقفه من جوجير، وأنه سبق وتجاهل رسائل عديدة منه وأن الأسلحة التي وصلت إلى الكويت هي للأغراض الخاصة وليس للتجارة[٣].

وفي أثناء تشديد بريطانيا الحصار البحري لمنع تجارة الأسلحة، وصلت الكويت في ٢٧ نيسان عام ١٩١٠ السفينة فتح الخير، وهي ترفع العم الفرنسي، وتبين من أوراقها أنها مملوكة لشركة جوجير، كما أن الأسلحة التي تحملها باسم ممثل الشركة ذاتها، وقد حاول الكابتن شكسبير (**shhkespear**) الضابط السياسي في الكويت، إلقاء القبض على ملاح السفينة، لكن الشيخ وافق على بعض الاعتذارات من التاجر محمد صالح صاحب الأسلحة ولذلك أطق سراح الملاح، أما بالنسبة للأسلحة فقد سلمت إلى الوكيل السياسي بعد دفع الضرائب المعتادة وهي ٦ ريالات عن كل بندقية. وقد أخذ الشيخ لنفسه البعض منها. لقد كانت هذه العملية بمثابة اختبار للشيخ ومدى تمسكه بتعهداته للبريطانيين، وقد حاول الشيخ التنصل من أية مسؤولية وحاول إلقاء اللوم على عاتق الوكيل السياسي، بأن يجعله يقدم صكاً بالاستلام إلى وكيل الشركة الفرنسية، وأكد بأن الاستيلاء تم بواسطة شكسبير وليس بواسطته، ولكن شكسبير رفض ذلك. الأمر الذي دفع الشيخ إلى طلب نقل الأسلحة إلى الوكالة البريطانية حيث وضعت تحت التحفظ والحراسة، ومع ذلك فقد رفض الشيخ طلب الشركة الفرنسية لاستعادة الأسلحة مدعياً بأن الاستيلاء قد تم طبقاً لتصريح المنع[٤]. لقد شكلت تجارة الأسلحة في الكويت أهمية كبيرة بالنسبة للشيخ، لأنه

---

[1] Robin Bidwell, the Affairs of Arabia, 1905-1906, vol, one, part II, (Great Brition 1971), p48.

[2] Ibid, p.49.

[3] القناعي، المصدر السابق، ص ٥٣.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٥٠.

كانت تشكل مصدراً كبيراً للربح، لذا فقد فكرت بريطانيا بتقديم منحة مالية له تعويضاً عن الخسائر التي يتحملها مقابل استمراره في تطبيق قانون حظر تصدير واستيراد الأسلحة الصادر في مايس عام ١٩٠٠.

٣ ــ موقف الدولة العثمانية من تجارة الأسلحة في الكويت

لم تفكر الدولة العثمانية جدياً في بسط نفوذها في شرق الجزيرة العربية والكويت وذلك لموقعها البعيد عن اسطنبول وفقرها، وغلبة الحياة البدوية على سكانها[1]. إلاّ أنها أخذت تهتم بها منذ عام ١٨٦٩ حيث برز عاملان جديدان، الأول فتح قناة السويس حيث صار بإمكان الأسطول العثماني العبور إلى البحر الأحمر والخليج العربي[2]، والثاني تعيين مدحت باشا (١٨٦٩ ــ ١٨٧٢) والياً على العراق وهو من الولاة المصلحين في الدولة العثمانية، الذي أراد بسط نفوذ الدولة العثمانية على المناطق التابعة لها اسمياً ومن ضمنها الكويت[3]، والحد من النفوذ البريطاني فيها. ومن الجدير بالذكر أنص لات بريطانيا بالكويت تعود إلى عام ١٧٧٥ عندما نقلوا وكالتهم إليها من البصرة عندما غزاها الفرس ثم طمعوا فيها لأهمية مينائها واتخذوا منها محطة لنقل بريدهم[4].

بدأ مدحت باشا يفاوض شيوخ الخليج العربي، وإمكانية منحهم بعض الامتيازات على أن يعتبروا أنفسهم جزءاً من الدولة العثمانية ويرفعوا العلم العثماني[5]. وأصدر عام ١٨٧٠ فرماناً يقضي بجعل الكويت سنجقاً تابعاً لمتصرفية الأحساء، وفي العام نفسه رفعت الدولة العثمانية مدينة البصرة من متصرفية إلى ولاية مستقلة عن بغداد، وأصبحت تضم سنجق الكويت ومتصرفية الأحساء[6]. وكان للمساعدات التي قدمها شيخ الكويت في حملة الأحساء عام ١٨٧١ الأثر الكبير في رضاها عنه ومنحته لقب باشا[7]. وظلت علاقة الكويت وثيقة بالبصرة سياسياً وتجارياً، وطالما اعترفت الكويت اسمياً بالدولة العثمانية فضمنت لنفسها عدم تدخل الدولة

---

[1] شريف، المصدر السابق، ص ٣٨ ــ ٣٩.
[2] محمود، المصدر السابق، ص ١٩٧.
[3] المصدر نفسه.
[4] شريف، المصدر السابق، ص ٥٥.
[5] النجار وآخرون، المصدر السابق، ص ١٣٤.
[6] محمود ، المصدر السابق، ص ١٩٨ ــ ١٩٩.
[7] حراز، المصدر السابق، ١٧١.

العثمانية في شؤونها الداخلية[1]. كانت الحكومة البريطانية حريصة على عدم إثارة العثمانيين حول مسألة الكويت. ففي عام ١٨٧٨ اعترفت حكومة الهند البريطانية بالسيطرة العثمانية على جميع الساحل العربي من البصرة إلى العقير[2]. ولم تكن الكويت على الرغم من موقعها الاستراتيجي تحظى باهتمام كبير من جانب بريطانيا، إلاّ عندما تولى الشيخ مبارك الحكم، حيث بدأ النشاط الروسي في الخليج العربي يسترعي عن انتباه بريطانيا[3].

ففي عام ١٨٩٧ عين كروجل (**Kugl**) قنصلاً لروسيا في بغداد محط أنظار الروس لتلك المحطة، مما أثار بريطانيا، لأن الكويت يمكن أن تصبح ميناءاً طبيعياً للسفن الروسية المتجهة إلى الخليج العربي[4]. وكانت الكويت محط أنظار الروس لتلك المحطة، مما أثار بريطانيا، لأن الكويت يمكن أن تصبح ميناءاً طبيعياً للسفن الروسية المتجهة إلى الخليج العربي[5] .

كان الشيخ مبارك يتأرجح في ولائه، فهو يعلن تبعيته للدولة العثمانية وفي الوقت نفسه كان يود أن تكون بلاده، تحت الحماية البريطانية، وفي ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ وقع شيخ الكويت اتفاقية مع المقيم السياسي البريطاني تعهد فيها بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أي جزء من أراضيه إلى أية دولة أخرى بدون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية [6] مقابل أن يحصل الشيخ على مبلغ قدره ١٥٠٠٠ روبية من حكومة الهند تدفع له من خزينة بوشهر[7].

وقد ظلت هذه المعاهدة سرية حرصاً على عدم إثارة الدولة العثمانية وباقي الدول الأوروبية التي لها مصالح في الخليج العربي. وفي عام ١٨٩٩ بدأ الشيخ مبارك بتنظيم عوائد منتظمة لإماراته وأخذ يحصل على ضريبة إضافية مقدارها ٥% على الواردات القادمة إلى الكويت [8] بما في ذلك السفن القادمة من الموانئ العثمانية[9].

---

1 د. جاكلين اسماعيل، سياسة بريطانيا في الخليج العربي والكويت في القرن التاسع عشر، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ١٦، السنة الرابعة، (الكويت، ١٩٧٨) ، ص ١٦.

2 خزعل، المصدر السابق، ج ٢ ، ص ١١٤.

3 حراز، المصدر السابق، ص ١٧٣.

4 المصدر ذاته، ص ١٧٣.

5 د. بدر الدين الخصوصي، النشاط الروسي في الخليج العربي ١٨٨٧ ــ ١٩٠٧، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد ١٨، السنة الخامسة، نيسان، (الكويت، ١٩٧٩)، ص ١١٩.

6 F.O. 248/734, Mead to shaikh Mubark-bin-Sabah, 23, Jan, 1899.

7 التجار وآخرون، المصدر السابق، ص ١٣٨.

8 نوافل، المصدر السابق، ص ١٦٧.

9 حراز، المصدر السابق، ص ١٧٩. هــ. و. ب، دكسون، الكويت وجاراتها، ترجمة جاسم مبارك الجاسم، ج ١، (الكويت، ١٩٦٤)، ص ١٣.

لقد واجهت الحكومة البريطانية مشكلة القوارب الكويتية التي ترفع العلم العثماني، الأمر الذي يجعل من المتعذر على السفن الحربية البريطانية تفتيشها[١]. ورأى الرائد كميل بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار السفن الكويتية التي تحمل العلم العثماني وأن القيام بتفتيشها سيكون أمراً محرجاً إذا ما وصل الأمر إلى علم الحكومة العثمانية[٢]. وأبلغ المقيم السياسي في الخليج حكومته في ٢٨ مايس عام ١٩٠٠ بأن السفن العثمانية في المياه الهندية تخضع للتفتيش من قبل السفن البريطانية والفارسية دون اعتراض العثمانيين، بعكس السفن العثمانية التي ترفع العلم العثماني داخل المياه الكويتية، فإن قيام السفن البريطانية بتفتيشها يؤدي إلى إساءة العلاقة مع الدولة العثمانية[٣]. إن تدهور العلاقة بين الشيخ مبارك والحدولة العثمانية، أدى بالأخيرة إلى القيام بعمل عسكري لاستعادة نفوذها على الكويت فأرسلت البارجة العثمانية زحاف (**zahaf**) في كانون الأول عام ١٩٠١، وقد اعترضت السفن الحربية البريطانية هذه البارجة وأجبرتها على التراجع إلى البصرة[٤]، وبذلك تدهورت علاقة الكويت مع العثمانيين في حين أخذت العلاقات البريطانية الكويتية بالتحسن. ففي عام ١٩٠٣ زار اللورد كوزن الكويت وأقام علاقات ودية مع شيخها الذي تعهد في أثناء المقابلة بأنه لا يسمح لأية حكومة غير بريطانية بإقامة أي مكتب للبريد في الكويت[٥]، وقد عين النقيب س. ج. نوكس (**Knox**)، معتمداً سياسياً في الكويت، وأصدرت له تعليمات بإقامة علاقات ودية مع الشيخ مبارك وحماية المصالح التجارية البريطانية في الكويت، ومراقبة النشاط العثماني على حدود الكويت، والتحري عن قضية استمرار وصول الأسلحة إلى الكويت وخاصة المسدسات التي كانت تهرب لابن سعود، وفي الوقت نفسه أصدرت له تعليمات بعدم إعطاء تصاريح لتجارة الأسلحة أو التدخل لمنعها [٦].

كانت الدولة العثمانية مهمتة بمنع تجارة الأسلحة مع الكويت، وقد وافقت على تفتيش السفن الكويتية التي ترفع العلم العثماني[٧]. وأعلن وزير الدولة البريطاني في الهند أن الدولة العثمانية يهمها قمع تجارة الأسلحة في الجزيرة العربية على أن تقوم السفن البريطانية بتفتيش السفن

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٥.

[2] Saldanha, op. cit. P35.

[3] القناعي، المصدر السابق، ص ٤٣.

[4] د. نوري عبد البخيت السامرائي، الصراع حول روسيا وبريطانيا حول فارس والخليج العربي في القرن ١٩ وبداية القرن العشرين، مجلة الخليج العربي، العدد ٦، (البصرة، ١٩٧٦) ، ص ٦٣.

[5] Graves. Op. cit. p.102.

[6] د. فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية، ١٨٩٠ ــ ١٩٢١، منشورات دار ذات السلاسل، (بيروت، ١٩٧٤) ، ص ٧٧٩.

[7] Saldanha, op. cit. P50.

الكويتية بحثاً عن الأسلحة[1]. وذلك لأن الكويت تعد المورد الرئيس للأسلحة المخصصة للقبائل التي تسكن العراق التي تنتقل إليها عن طريق الزبير[2]. وفي عام ١٩٠٦ أقنعت بريطانيا الشيخ مبارك إبدال العلم العثماني ووضع علم الكويت الخاص على السفن الكويتية بحجة تميزه عن غيره، في حالة قيام السفن البريطانية بتفتيش السفن المشتبه بها بحملها الأسلحة[3]. وفي ٢٩ حزيران عام ١٩١٣ عقدت اتفاقية بين حقي باشا عن الجانب العثماني والسير إدوارد كري وزير خارجية بريطانيا تضمنت خمسة مواد تعهدت فيها الدولة العثمانية بعدم تنازلها لأية دولة عن أية مقاطعة في الخليج العربي، وأن كل ما تهتم به الدولة العثمانية هو ألا تصبح الكويت مستودعاً لتوزيع الأسلحة والذخائر الحربية التي قد تستخدمها القبائل العربية للانفصال عن الدولة العثمانية[4].

٤ ــ التعاون البريطاني الفارسي للحد من تجارة الأسلحة في الكويت

على الرغم من العلاقة الوثيقة بين بريطانيا والشيخ مبارك، فقد استمر التعاون البريطاني الفارسي من أجل القضاء على تجارة الأسلحة في الكويت، وقد أرادت الدولتان القضاء نهائياً على البحرية الكويتية التي اشتهرت بكثرة سفنها وبراعة أهلها في صنع أنواع مختلفة من السفن كالبوم والشوعي وغيرها. وكانت السفن الكويتية التجارية والحربية تحمل عدداً من المدافع[5]، وقد اتسمت سياسة فارس الخارجية بالعدوانية والتوسع على حساب عرب الخليج وانتهاز الفرص للقضاء على البحرية العربية متخذة من حظر تجارة الأسلحة عذراً لها لتفتيش السفن العربية ومصادرة حمولتها، ففي أيلول عام ١٩٠٤ اعترضت باخرة الجمارك الفارسية المظفري* سفينة كويتية وألقت القبض عليها بحجة نقلها الأسلحة وبعد تفتيشها تم العثور على ٢٨ بندقية كانت

---

[1] القناعي، المصدر السابق، ص ٤٨.

[2] ألكسندر أداموفن ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة، د. هاشم صالح التكريتي، ج ١ ، (البصرة، ١٩٨٢) ص ٥٩.

[3] كاظم باقر علي، البحرية الفارسية في الخليج العربي، دراسة لواقعها البحري، ١٨٤٨ ــ ١٩٠٧، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة ، ١٩٨٤) ، ص ١٧٣.

[4] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

[5] علي، المصدر السابق، ص ٧٢.

* المظفري باخرة بلجيكية دخلت إلى الخليج العربي عام ١٩٠٠ بعد أن اشترتها الحكومة الفارسية، وقد ساهمت مع السفينة برسيلوس في جباية الضرائب ومطاردة المشتغلين بالتهريب. انظر: علي، المصدر نفسه، ص ١٥٥، ١٥٤.

مخفية في السفينة، وقد عرض مدير الجمارك في المحمرة على ربان السفينة دفع غرامة مقدارها ١٨٠٠٠ قران **. ولما كان هذا المبلغ يمثل أكثر من نصف قيمة السفينة، فقد تم رهنه[1]. وتوجه مدير الجمارك في بوشهر على متن السفينة الحربية برسيولس – (**persapolis**) التي صاحبت السفينة الكويتية إلى بوشهر وفي ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٠٤ قررت السلطات الفارسية مصادرة السفينة مع حمولتها وإلزام ربانها بدفع الغرامة وبيعت السفينة في المزاد العلني وأرجع ربانها إلى الكويت[2] وفي آب من العام نفسه جرت مراسلات بين هاردنك الوزير البريطاني في طهران، وكوكس المقيم السياسي في الخليج العربي، حول استيلاء الفرس على حقائب بعض المسافرين إلى الكويت على متن السفينة كنجارا (**S.Skangra**) وقد أعلم كوكس السير هاردنك بأن ليس من حق دائرة الجمارك الفارسية تفتيش حقائب المسافرين على متن السفينة الذين لم يقصدوا الموانئ الفارسية، وكذلك الداوات التي تحمل الأسلحة المقدمة كهدايا من شيخ لآخر[3]. لكن السلطات الفارسية تمادت في محاولاتها للقضاء على البحرية العربية حيث شرعت بتفتيش السفن التي تحمل الأسلحة والاستيلاء عليها حتى ولو كانت هذه الأسلحة للدفاع الشخصي التي حددتها السلطات البريطانية بما لا يزيد عن ٤ بنادق على كل سفينة [٤]. كما تعرضت المظفري إلى السفينة الكويتية (مسلم) عندما كانت في رحلة بين الفاو والكويت وهي محملة بالتمور والأخشاب كما ألقي القبض على السفينة الكويتية تيسير (**Teuser**) بحجة حمل السلاح والرقيق. وقد كانت هذه الإجراءات تمثل انتهاكاً واضحاً للسيادة البحرية العربية في الخليج العربي، وقد استنكرها الشيخ مبارك الذي عدها اعتداء صريحاً على حقوقه كما عدها الشيخ خزعل أمير المحمرة تهديداً لسلطاته التنفيذية. وعلى أثر هذه الضغوط تراجعت الحكومة الفارسية عن موقفها وأصدرت أوامرها إلى مدير الكمارك في بوشهر بأن لا يعامل السفن الكويتية مثل تلك المعاملة التي شجبها المقيم البريطاني أيضاً [٥].

** القران: يعادل ٢٠ فلساً، القهواتي، ص ٤٨٣، ملحق رقم ١٣.

[1] Bidwell, Op. cit., P.47.

– برسبولس: وهي أول سفينة تحصل عليها الحكومة الفارسية من ألمانيا تحمل ٤ ــ ٥ مدافع من نوع كروب (Krapp) وعدد من البنادق استخدمتها فارس في بسط سيطرتها وتحقيق أطماعها التوسعية في الخليج العربي. انظر علي، المصدر السابق، ص ١٠٢، ص ١٠٤.

[2] Ibid.

[3] Saldanha, op. cit.P52.

[4] الزيد، المصدر السابق، ص ١٧٦.

[5] لوريمر، التاريخي، ج ٧، ص ٣٧٩٧ ــ ٣٧٩٨.

والملاحظ أن الدبلوماسية البريطانية اتخذت من تصريح مايس ١٩٠٠ الذي تعهد فيه الشيخ بمنع مرور الأسلحة إلى أراضيه حجة لتفتيش السفن الكويتية، وقد بالغت التقارير البريطانية في حجم هذه التجارة لكي تتخذ منها حجة لإضعاف البحرية العربية. وتأكيداً لذلك اتخذت السفينة الحربية البريطانية لورنس **(Loerence)**، موقعاً لها على ساحل الكويت فكانت بمثابة الهراوة التي تهدد بها بريطانيا الكويت حتى شط العرب بحجة البحث عن الأسلحة، وبذلك أدت سياسة منع تجارة الأسلحة إلى تقويض البحرية الكويتية وحرمت الشيخ مبارك من مورد سنوي يقدر بحوالي ١٠٠٠٠٠ دولار سنوياً كان في أمس الحاجة إليها لتنفيذ مشاريعه. والحقيقة أن بريطانيا على الرغم من تلك الإجراءات فقد تساهلت في وصول الأسلحة إلى الكويت إرضاء لرغبة الشيخ مبارك في كسب بعض القبائل للوقوف إلى جانبه في صراعه ضد الدولة العثمانية، ورغبتها في أن تصبح الكويت قاعدة مهمة لتنفيذ مصالحها في الخليج العربي.

المبحث الثاني

تجارة الأسلحة في

شمال الخليج العربي و الجزيرة العربية

تجارة الأسلحة في البصرة

تمتعت البصرة بأهمية كبيرة لموقعها الجغرافي المتميز على رأس الخليج العربي، ذلك الموقع الذي أشرف على ثلاثة أرباع التجارة الواردة من أوربا والهند إلى الساحل الغربي من الخليج العربي وفارس، لذا تعتبر جغرافياً وتجارياً مركزاً لسوق الخليج بدون منافس في الفترة موضوعة البحث[١]. وبعد وصول البرتغاليين إلى الهند ودخولهم الخليج العربي اهتموا بالبصرة خاصة بعد ضياع هرمز من أيديهم واعتبروها مركزاً لنشاطهم التجاري وأسسوا فيها محطة تجارية ومركزاً دينيا[٢]. وفي كانون الأول عام ١٦٠٠ أسس الإنكليز شركة الهند الشرقية الإنكليزية، التي أقامت لها عام ١٧٢٣ وكالة مؤقتة في البصرة ثم أصبحت دائمة عام ١٧٦٣ عندما انتقلت إليها وكالة بندر عباس، وظلت البصرة المركز الرئيس لنشاط الشركة في الخليج العربي حتى عام ١٧٧٨ حيث تحولت إلى مقيمية[٣] وكانت علاقة وكلاء الشركة بولاة البصرة جيدة فقدمت إليهم الشركة السلاح والعتاد، وذلك لحملهم على مقاومة السلطة العثمانية، ولتثبيت أقدامها، وعندما تولى مدحت باشا ولاية العراق وضع نصب عينيه توسيع المدينة والاهتمام بها، فشيد فيها داراً للحكومة والجمارك وواصلت الدولة العثمانية اهتمامها بالبصرة حيث أرسلت إليها عدة سفن[٤]. وزادت تجارة البصرة إلى أوربا وبريطانيا بصورة خاصة[٥]، كما أن وقوع الزبير على الطرق التجارية وإعفاء أهلها من تأدية الضرائب شجع تجارة الأسلحة في ولاية البصرة، حيث أصبحت الزبير مركزاً لهذه التجارة[٦]، وعلى الرغم من قوانين الدولة العثمانية التي كانت

---

1 القهواتي، المصدر السابق، ص ٢٣، ص ٢٥.

2 د. محمود علي الداود، العلاقات البرتغالية مع الخليج العربي ١٥٠٧ ــ ١٦٥٠.

3 القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٠.

4 القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٧ ــ ٤٨.

5 د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ١٨٦٤ ــ ١٩٥٨، ج ١، (بيروت، ١٩٦٥)، ص ٨٧.

6 حسين علي عبيد القطراني، الزبير في العهد العثماني، ١٥٧١ ــ ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (جامعة البصرة، ١٩٨٨) ، ص ٨١.

تمنع دخول الأسلحة والذخيرة إلى العراق، فإن أعداداً كبيرة منها كانت تصل إلى البصرة، وقد حاولت السلطات العثمانية وضع حد لتلك التجارة، وأصبح من الصعب دخول أي نوع من السلاح حتى بنادق الصيد إلى البصرة عن طريق دار الجمارك العثمانية[١] التي تأسست عام ١٨٦٤. وقد شجعت السلطات البريطانية تهريب الأسلحة إلى البصرة لإمكانية استخدامها في الثورة ضد الدولة العثمانية[٢]. وكان معظم هذه الأسلحة بريطاني المنشأ تهرب إلى القبائل في جنوب العراق التي أصبحت تمتلك البنادق الجيدة، فكانت البندقية ذات الفوهتين التي تعبأ من الأمام أو من الخلف، والتي كانت تصنع في برمنكهام تباع في البصرة بحوالي (١ ــ ٣) باون، كما انتشرت المسدسات البلجيكية وأنواع كثيرة من الذخيرة[٣].

شغف أبناء القبائل في العراق بامتلاك الأسلحة النارية الحديثة للدفاع عن أنفسهم أو لمقاومة السلطة العثمانية، فمثلاً كانت قبائل بني لام مرهوبة الجانب في محيطها حول مدينة العمارة لطبيعة أرضها وتسليحها الجيد، إذ كانت قوتها تقدر بحوالي ١٠٠٠٠ بندقية مختلفة الأنواع [٤]. وكانت عشائر بني مالك مسلحة ببنادق المارتيني أيضاً وامتلكت عشائر آل بو محمد أسلحة جيدة[٥]. وتسلح أبناء عشائر المنتفك ببنادق المارتيني أيضاً. وامتلكت عشائر ربيعة في الكوت (كوت الإمارة) أسلحة نارية حديثة. وكان أفراد القبائل يحصلون على الأسلحة إما بواسطة شرائها أو من غنائم أثناء المعراك مع الجيش العثماني[٦].

وفي شباط عام ١٨٨٣ وصلت شحنة أسلحة تقدر بحوالي ٨٠٠٠٠ صندوق عتاد من نوع رايمونكتون (**Rimington**)، وذكر تقرير للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بأن هذه الصناديق من طرف ظل السلطان [٧].

أصدرت الدولة العثمانية قانوناً لتنظيم بيع الأسلحة واقتنائها في العراق لكنه لم يطبق[٨]. وقد استمرت عمليات التهريب حتى بداية القرن العشرين وكانت الزبير مركزاً لبيع هذه الأسلحة[٩].

---

[1] القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٧ ــ ٤٨.

[2] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

[3] القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٣٨.

[4] لوريمر، التاريخي، ج ٤، ص ١٥٨٩.

[5] لوريمر، الجغرافي ج ٣ ، ص ١٤٦٠ ، ص ١٥٩٠.

[6] خالد حمود السعدون، الأوضاع القبلية في البصرة، ١٩٠٨ ــ ١٩١٨ (الكويت، ١٩٨٨) ص ٣١٨.

[7] Saldanha, op. cit.,p1

[8] لوريمر، الجغرافي ج ٣ ، ص ٩٨٥.

[9] القطراني، المصدر السابق، ص ٨٥.

وكانت أغلب الأسلحة الموردة إلى العراق تأتي من الكويت، وقد ضغطت الحكومة العثمانية على موظفيها لمنع دخول الأسلحة من الكويت إلى البصرة [١]. وقد اشترك رؤساء العشائر والزعماء في المدن بالعمل بهذه التجارة وتساهل الموظفون في تطبيق قوانين المنع مما أدى إلى انتشار تهريب الأسلحة[٢]. وظلت البنادق تصل إلى البصرة من الكويت. ففي ٢٢ آب عام ١٩٠٤ ذهب خمسة من تجار البصرة إلى الكويت لشراء الأسلحة لأن هناك طلباً كثيراً للاستعمال الشخصي[٣]. قامت السلطات العثمانية بالاستيلاء على كثير من الأسلحة بين عامي ١٩٠٤ ــ ١٩٠٥ [٤] وهكذا نلاحظ أن السلطات العثمانية منعت وصول الأسلحة من الكويت إلى القبائل في جنوب العراق، بينما شجعت بريطانيا هذه التجارة وذلك لإثارة القلاقل ضد الدولة العثمانية. وكانت حكومة الهند تبغي من وراء تهويل موضوع الأسلحة تنفيذ خطواتها الكبرى في احتلال البصرة وأن قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ وفر لها ذلك الجو[٥].

تجارة الأسلحة في نجد والأحساء

يعود سبب اهتمام بريطانيا بالجزيرة العربية إلى موقعها الجغرافي على طريق الهند. وقد تأكدت تلك الأهمية في أثناء غزو نابليون لمصر، ومحاولته كسب ود بعض الأمراء العرب في الجزيرة العربية وكذلك العامل الاقتصادي، فموانئ البحر الأحمر المؤدية للهند كانت مهمة للسفن البريطانية. وفي أثناء الحملة المصرية على الجزيرة العربية كان (هنل)، المقيم السياسي في الخليج العربي، يوزع الأسلحة على القبائل الكبرى في الأحساء لمواجهة تقدم القوات المصرية. وكانت بريطانيا لا ترغب بظهور قوة حقيقية في الجزيرة العربية.

لذلك لم تترك قوة فيصل بن تركي[*] تنمو في الخليج العربي، قام الأسطول البريطاني بمناورات بحرية ضرب فيها بعض موانئ الأحساء وأغرق عدداً من السفن التابعة لفيصل، وبذلك أضعفت نشاط البحرية العربية لتبسط هيمنتها دون معارضة[١].

---

[1] مجلة لغة العرب، حوادث آخر الشهر، المجلد الثاني، العدد ١١، نيسان ١٩١٢ ، دار الحرية للطباعة، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ٤٣٥.

[2] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٨، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ١٩٨ ــ ١٩٩.

[3] Saldanha, op. cit., p53.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٦.

[5] القهواتي، المصدر السابق، ص ١٤٦.

[*] فيصل بن تركي، ١٨٣٤ ــ ١٨٦٥، تولى الحكم بعد مقتل والده تركي بن عبد الله، خاض صراعاً مع القوات المصرية، إلاّ أنه اضطر للاستسلام في كانون الأول عام ١٨٣٨، ونفى إلى مصر واستطاع الهرب ودخل الرياض وحكم فيها حتى وفاته عام ١٨٦٥.

وكان استيراد الأسلحة إلى الأحساء محظوراً ولو اسمياً على الأقل[٢]. وتجري فيها المتاجرة بالبضائع الأوروبية كالأسلحة النارية والبارود[٣]. وكان أهل الأحساء ** مسلحين تسليحاً جيداً ويحصلون على الأسلحة عن طريق قطر[٤]. ويذهب أبناء قبائل الأحساء ونجد *** إلى الكويت لشراء الأسلحة والبارود بمقايضتها بالخيول والأغنام والأبقار[٥]. وقد لاحظ الرحالة الأوروبيون الذين توغلوا في الجزيرة العربية في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ظاهرة انتشار البنادق التي يطلق عليها بالعامية "أم جداحه" عند البدو وبكميات كبيرة [٦].

أما نجد فبعد حملة مدحت باشا على الأحساء عام ١٨٧١ شكل متصرفية نجد التي شملت أقضية قطر والبحرين والأحساء والقطيف[٧] ****. وكان لأهل نجد مهارة وخبرة فائقة بالسلاح فكانوا يصلحون بنادق ماوزر ومارتيني هنري، ويحسنون استخدام المدافع وإصلاحها[٨]. وكانت وارداتهم الأساسية هي الأسلحة والذخيرة والأقمشة، وظل تجار الأسلحة في نجد يقومون بزيارة مسقط مرة كل عام يشترون منها الأسلحة ويرسلونها إلى نجد عن طريق قطر لعدم وجود ما يعيق وصولها[٩]. وكانت القبائل في الجزيرة العربية تمتلك الأسلحة الحديثة التي تحصل عليها من

---

[1] على، المصدر السابق، ص ٧٢.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٦.

[3] أداموف، المصدر السابق، ص ١٣٢.

** الأحساء: تقع بين الكويت شمالاً وشبه جزيرة قطر جنوباً، انظر لوريمر، الجغرافي، ج٢، ص ٨٣٨ ــ ٨٣٩.

[4] لوريمر، الجغرافي ج ٢، ص ٤٨٦.

*** نجد: تقع وسط شبه جزيرة العرب وتضم ثلاث مقاطعات هي: شمر والقصيم ونجد الجنوبية، انظر، لوريمر، الجغرافي ج ٥ ، ص ١٦٣٥..

[5] مجلة المقتطف، مادة الكويت والمحمرة، المجلد الثالث والثلاثون، ج ٩، أيلول، (القاهرة، ١٩٠٨)، ص ٨١٤.

[6] أداموف، المصدر السابق، ص ١٣٢.

[7] القهواتي، المصدر السابق، ص ١١٩ ــ ١٢٠.

**** القطيف: تقع جنوب شرق الكويت وتبعد حوالي ٦٤ ميلاً شمال غرب ميناء العقير.

[8] مجلة لغة العرب، المجلد الأول، العدد الثاني، آب ١٩١١، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧١)، ص ٦٦.

[9] لوريمر، الجغرافي ج ٦، ص ١٦٩٧.

الكويت ومسقط، وأشهر هذه القبائل كانت قبيلة عجمان*، ومقرها الأحساء حيث تضم حوالي ٢٠٠٠٠ رجل أغلبهم مسلحون ببنادق المارتيني، وقبيلة العتبان التي كانت مسلحة أيضاً بالبنادق[١]. أما قبيلة المطير** في أواسط شبه الجزيرة العربية فكان رجالها مسلحين بالمارتيني التي تباع بحوالي مائة دولار ويستطيعون إصلاح المعطوب منها[٢]. وفي أطراف نجد كانت قبيلة حرب تستورد الأسلحة الحديثة من ميناء ينبع على البحر الأحمر[٣]. وتسلح أهل الرياض تسليحاً جيداً ببنادق المارتيني التي تحشى من فوهتها[٤]. وكانت القوات السعودية في بداية نشأتها رديئة العدة والعدد فكانت البندقية (ذات الفتيل) تمثل السلاح الرئيس لدى المشاة ويذكر علي بك في (لمع الشهاب) بأن هذا النوع من البنادق كان يصنع في نجد نفسها [٥]. وعندما استولى عبد العزيز آل سعود على الأحساء كان حريصاً على تسحين علاقاته مع الباب العالي ونجح في مايس عام ١٩١٤ من التوصل إلى اتفاقية مع الدولة العثمانية اعترف فيها بسيادتها على نجد والأحساء كما وافق على أن يكون والياً على نجد وينقل المنصب بعد وفاته إلى أبنائه ثم أحفاده من بعده[٦]. ولم ترغب بريطانيا في أن تزحف إلى داخل الجزيرة العربية قبل الحرب الأولى، إلاّ أنها كانت تراقب عبد العزيز الذي أخذ نجمه يتألق. وقد أعطت الحرب العالمية الأولى اتجاهاً

---

* عجمان قبيلة بدوية كبيرة أحد بطون قحطان موطنهم الأصلي في نجران ثم نزحوا واستوطنوا إلى الجنوب من قبيلة بني خالد، انظر، خزعل، المصدر السابق، ج ١، ص ١٢٢.

[1] لوريمر، الجغرافي ج ١، ص ٧٧.

** المطير: قبيلة كبيرة تسكن شمال نجد وقدا سببت الكثير من المتاعب لآل سعود وذلك لتدخلها في شؤون نجد باستمرار بانضمامها إلى القوى المناوئة للحكم السعودي، انظر، د. عبد الكريم محمد غرابية، مقدمة في تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠ ــ ١٩١٨، ج١، (دمشق، ١٩٦٠) ص ٣٧٣.

[2] لوريمر، الجغرافي ج ٤، ص ١٦٣٣.

[3] لوريمر، الجغرافي ج ٢ ص ٨١٢.

[4] لوريمر، الجغرافي ج ٦، ص ١٩٩٤.

[5] الشافي ، م. س. م، التنظيم العسكري للدولة السعودية الأولى، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، ١٩٨٠) ص ١٣.

[6] د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ــ ١٩٤٥، دار الفكر العربي، مطبعة المدني، ط ١، (القاهرة، ١٩٧٣) ص ٣٢٣.

جديداً للسياسة البريطانية في المنطقة العربية بشكل عام وسارعت في الدخول في مفاوضات مع أمراء الجزيرة للتعجيل بهزيمة العثمانيين[١] .

العلاقة بين الكويت ونجد والأحساء

تعد الجزيرة العربية من أكثر مناطق الخليج العربي ارتباطاً بالكويت وذلك لارتباطهم بعلاقة الجوار ولمصاهرة، حيث يرجع نسب آل سعود وآل الصباح إلى قبيلة عنزة القبيلة العربية المعروفة التي كانت في نجد[٢]، حيث قدم شيوخ آل الصباح وأتباعهم منها عام ١٧٥٦ على وجه التقريب واستقروا في الكويت وشكلوا إمارتهم فيها[٣]، وأصبحت مركزاً لتجارة شمال شرق الجزيرة العربية [٤]. ومنها تتجه القوافل إلى نجد وباقي مناطق شبه الجزيرة العربية وهي تحمل البضائع المختلفة والأسلحة النارية الحديثة [٥] .

وكانت العلاقة بين شبه نجد والأحساء والكويت تتوتر أحياناً بالرغم من العلاقة الحسنة بينهم، فدخلت الكويت في صراع مرير مع الوهابيين* اذين شنوا أول غاراتهم على الكويت خلال الأعوام ١٧٩٣ ــ ١٧٩٥، ثم تلتها غارة أخرى عام ١٨٩٧ قادها ابراهيم بن عفصان الذي غنم أسلحة كثيرة بعد أن قتل حوالي ٣٠ رجلاً من أهل الكويت، وكان جيش الوهابيين يتألف من حوالي ٢٠٠٠ جمل يحمل كل منها رجلين الأول مسلح ببندقية والثاني بحربة ليحمي صاحبه عندما يحشو بندقيته[٦]. وفي عام ١٨٠٥ وجه سعود الكبير (١٨٠٣ ــ ١٨١٤) حملة على الكويت تمكنوا من صدها وبذلك فشل الوهابيون في احتلال الكويت. وهاجم عبد الله بن فيصل

---

[1] د. مصطفى عبد القادر النجار، الوثائق البريطانية وأهميتها في كشف المصالح البريطانية في جزيرة العرب بعد الحرب العالمية الأولى، ١٩١٨ ــ ١٩٢٦، مجلة المؤرخ العربي، العدد الخامس (بغداد، ١٩٧١)، ص ٧٧.

[2] محمود، المصدر السابق، ص ٢١٤.

[3] Wigham, Op. CIT., p,94.

[4] Busch, OP. Cit. p, 32.

[5] القهواتي، المصدر السابق، ص ١٤٦.

* الوهابية: حركة دينية إصلاحية تطلق التسمية على أتباع محمد بن عبد الوهاب من قبل المناوئين على أعتبار أنه أوجد مذهباً بينما يرفضه أتباعه ويطلقون على أنفسهم اسم الموحدين، وكان لهذه الحركة أثار عميقة على أوضاع الجزيرة العربية. انظر، صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج ١ (بيروت ، ١٩٥٤) ، ص ٣٦؛ حسين بن غنام، تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين الأسد، (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٥٧ ــ ٥٨.

[6] المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٨٦٥ ـــ ١٨٦٩) قبيلة العجمان التي تسكن الأحساء فالتجؤوا إلى الكويت[١]. وعندما شرع مدحت باشا في حملته على الأحساء عام ١٨٧١ ساهمت الكويت في الحملة ورافق عبد الله بن صباح قائد الحملة نافذ باشا عن طريق البحر[٢]. أما مبارك الصباح فقد زحف إلى الأحساء براً على رأس قوة كبيرة تضم قسماً من عشائر الكويت وبمعاونة ناصر الدين السعدون شيخ المنتفك[٣]، ونجحت الحملة بعد أن أثبتت تعاون القبائل العربية مع الدولة العثمانية، فدخل الفوج الثالث العثماني قلعة القطيف واستولى على مدافعها الثلاثة وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، وتم تعيين عبد الله بن تركي حاكماً على الرياض التي استطاع سعود الهروب منها مستعيناً بقبيلة العجمان[٤].

وتوجه مدحت باشا إلى الأحساء فوصلها في تشرين الثاني عام ١٨٧١ وأعفى أهلها من الضرائب، وشكل متصرفية نجد التي تمثل أقضية نجد والبحرين والقطيف والأحساء[٥].

استغل محمد بن عبد الله بن الرشيد* اضطرابات نجد ليوسع من نفوذه، وفي عام ١٨٧٨ تحرك ابن سعود للاستيلاء على الأحساء، لكن الدولة العثمانية أرسلت قوة لتعزيز حاميتها فيها، وفي عام ١٨٨٤ دخل ابن الرشيد الرياض[٦]

ظلت القبائل التابعة لعبد العزيز الرشيد تقوم بغاراتها المستمرة على القوافل الكويتية بغية نهبها، وكانت هذه المناوشات تتكرر بين آل الصباح وآل الرشيد، بعد أن تخلص هؤلاء من آل سعود وتطلعوا إلى الحصول على منفذ لهم على البحر وذلك لاستيراد ما يحتاجونه من البضائع والأسلحة النارية الحديثة والذخائر بدون رقيب[٧] حيث كانت الكويت الميناء الوحيد للمناطق الداخلية لشبه الجزيرة العربية.

---

[1] خزعل، المصدر السابق، ج ١، ص ٦٦ ـــ ٦٨.

[2] العزاوي، المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٥٧ ـــ ٢٥٩.

[3] قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠ ـــ ١٩١٤ ، ص ١٨٢.

[4] القهواتي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

[5] المصدر نفسه، ص ١١٩ ـــ ١٢٠.

* محمد بن عبد الله بن الرشيد، تولى إمارة حائل ١٨٦٩ ـــ ١٨٩٧ وسع حدود الإمارة وتنمية مواردها وكان إداريا حازماً لقب بمحمد الكبير، استغل الفراغ السياسي الذي نجم عن الانسحاب المصري من نجد والصراعات بين أفراد البيت السعودي في تحقيق طموحاته.

[6] القهواتي، المصدر السابق، ص ١٢٤.

[7] د. صلاح الدين العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة، ١٩٧٤)، ص ١٨٢.

أقلقت هذه المنازعات بريطانيا، لأنها تشكل تهديداً لمصالحها، وخشيتها من أن تستغل الدولة العثمانية تلك المنازعات للتدخل في الجزيرة العربية وفرض سيادتها عليها لذلك أرادت منع تدفق الأسلحة إلى الكويت التي تعد نم أهم مراكز توزيع الأسلحة إلى الجزيرة العربية[١]. وقد ساند العثمانيون ابن الرشيد الذي اعتبروه ممثلهم الرسمي وسط الجزيرة العربية[٢]، فقدمت له عن طريق والي البصرة كمية من الأسلحة تقدر بحوالي ١٠٠٠٠ بندقية وكثيراً من الذخائر ليحارب ابن سعود[٣].

وفي عام ١٩٠٠ وصلت أخبار قيام العثمانيين بتزويد ابن الرشيد بالأسلحة والذخائر لاستخدامها في الحملة ضد مبارك شيخ الكويت الذي هزم في معركة الصريف، وقد عزم ابن الرشيد على غزو الكويت لينتقم من الشيخ مبارك لمساعدته ابن سعود ومده بالأسلحة والذخيرة[٤]. ولا بد من الإشارة إلى أن عبد الرحمن بن سعود وابنه عبد العزيز غادرا الرياض إلى الكويت بدعوة من شيخها محمد آل الصباح[٥]. وظل في الكويت تحت رعاية شيخ الكويت، وعندما عزم ابن سعود على استعادة الرياض لم يتخل عنه مبارك وجهزه بالأسلحة والذخائر[٦].

لقد ناصرت بريطانيا ابن سعود في صراعه ضد ابن الرشيد الموالي للعثمانيين، وذلك لإحكام سيطرتها على الخليج العربي، وقد جاءت تعليمات الحكومة البريطانية إلى المقيم السياسي في الخليج العربي بأن لا يتدخل في منع وصول الأسحلة والذخائر إلى الكويت، لأن ابن سعود كان يعتمد عليها في الحصول على ما يحتاجه من الأسلحة وظلت الأسلحة تأتي إلى الجزيرة العربية خلال الأعوام ١٩٠٠ ــ ١٩٠٤ عن طريق الكويت[٧].

إن التهديد الذي كان يتعرض له شيخ الكويت دفعه إلى أن يطلب من الوكيل السياسي البريطاني تزويده، بمدفعين أو ثلاثة لحماية الكويت لأن ابن الرشيد يملك مدفعاً أعطاه إياه الأتراك، إلاّ أن طلبه رفض بعد أن أعطته بريطانيا تعهداً بحماية الكويت من أي اعتداء

---

[1] عبد المجيد العاني، السياسة البريطانية تجاه الكويت، ١٨٩٦ ــ ١٩١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (بغداد، ١٩٨٤)، ٧٩.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٦.

[3] خزعل، المصدر السابق/ ج٢، ص ٢١٣.

[4] محمود، المصدر السابق، ص ٢١٨.

[5] Marlow, John, The Arabian Gulf In the Twentieth century. (London, 1962). P.38.

[6] خزعل، المصدر السابق، ص ١٧٣. .

[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٥.

خارجي[1]. وقدم طلباً آخر للسماح له باستيراد الأسلحة مدعياً تعرض قوافل أهل الكويت المارة بنجد للسلب والنهب من قبل قبيلة العجمان التي كانت تحصل على الأسلحة الحديثة من قطر بأسعار زهيدة[2].

لقد كان السلاح من أهم عوامل تحديد القوة في الجزيرة العربية والأداة التي كانت تتحكم في حفظ توازن القوى فيها، ولا بد من الإشارة إلى أن مساندة الكويت لابن سعود وخاصة مده بالأسلحة كان من أهم العوامل التي أدت إلى عودة آل سعود إلى الحكم في الجزيرة العربية. وقد استطاع عبد العزيز آل سعود أن يسترد الأحساء عام ١٩١٣ وطرد حاميتها العثمانية ولم تتحرك الدولة العثمانية على الساحل الشرقي للجزيرة العربية. وفي عام ١٩١٤ اندلعت الحرب وتغيرت الأوضاع لصالح بريطانيا[3].

---

[1] Robin Bidwell, The Affairs of Kuwait, 1862-1905, Vol, 2,1902-1905, Part faur , (Geat Britian), p.122-123.

[2] النجار وآخرون، المصدر السابق، ص ١٤٠.

[3] القهواتي، المصدر السابق، ص ١٢٦.

المبحث الثالث

تجارة الأسلحة في

إمارات الساحل العماني ١٨٨١ ــ ١٩١٤

بدأت تجارة الأسلحة في إمارات الساحل العماني* منذ عام ١٨٨١ وقد بلغت ذروتها بين عامي ١٨٩٦ ــ ١٨٩٨، وكانت عجمان هي السوق الرئيس لساحل عمان ثم حلت محلها دبي، إلاّ أن هذه التجارة أخذت بالتدهور وذلك لاكتظاظ السوق المحلي بالأسلحة[١].

أشرفت بريطانيا على شؤون الإمارات منذ عام ١٨٢٠ بموجب الاتفاقيات الموقعة معها، وظهر ذلك واضحاً عندما تعرضت السفينة (ظبي) في شباط عام ١٩٠١ التي اضطرت بسبب الظروف الرديئة إلى اللجوء إلى إحدى الموانئ الفارسية واحتجازها من قبل الجمارك الفارسية، حيث تدخل المقيم السياسي البريطاني لإطلاق سراحها، وإعلام الحكومتين الفارسية والعثمانية بذلك[٢].

وفي أيلول عام ١٩٠٢ وصلت الشارقة ١٠٠ بندقية مارتيني هنري ووصل إلى دبي ١٢٠ بندقية بينما وصل إلى أبو ظبي ٨٠ بندقية، وفي تشرين الأول أنزلت ٣٠٠ بندقية إلى رأس الخيمة ودبي[٣]. وقد زادت الأسلحة منذ عام ١٩٠٢ في الإمارات، فذكر كمبل ان السفن التي تحمل الأسلحة من مسقط إلى الشارقة وأبو ظبي. وفي ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٠٢ عقد كمبل معاهدة مع شيوخ ساحل الإمارات، تعهدوا فيها بتحريم الأسلحة داخل أراضيهم وعدم استيراد أو تصدير الأسلحة[٤]، ووقع على المعاهدة كل من مكتوم بن مشار شيخ دبي وصقر بن راشد شيخ

---

* إمارات الساحل العماني: أطلق البريطانيون قبل عام ١٨٢٠ ساحل القراصنة على الساحل الممتد من رامس في الشمال إلى دبي في الجنوب ثم أخذ يطلق على جميع الساحل حتى شبه جزيرة قطر، ثم أطلقوا عليه بعد عام ١٨٢٠ تسمية الساحل المهادن أو المتصالح ويسمى في الوقت الحاضر (دولة الإمارات العربية المتحدة) وتضم أبو ظبي، والشراقة، ودبي ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القوين. انظر: مؤيد عاصي سلمان، العلاقات القطرية البريطانية، ١٨٦٨ ــ ١٩١٦، دراسة تاريخية في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة (البصرة، ١٩٨٩)، ص ٥٠.

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٢.

[2] Aibaharna, Op, cit, p30.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٢.

[4] انظر الملحق رقم (٤). Saldanha, op. cit.P43.

الشارقة وراشد بن أحمد شيخ أم القوين وعبد العزيز بن جويمر شيخ عجمان وزايد بن خليفة شيخ أبو ظبي[١] وتم ذلك على سطح السفينة لورنس[٢].

وشكر كمبل الشيوخ الموقعين وسمح لهم باستيراد الأسلحة والعتاد للاستعمال الشخصي وبالكميات التي يرونها كافية لحماية أراضيها[٣].

والملاحظ أن المعاهدة المعقودة بين بريطانيا وإمارات الساحل العماني تختلف عن مثيلاتها مع فارس ومسقط، حيث قضت في معاهداتها مع الأخيرتين بمصادرة حمولة السفن التي تحمل هوية أي من الحكومتين. أما معاهدتهم مع شيوخ ساحل عمان فقد قضت بمصادرة السفن وما عليها لصالح الحكومة البريطانية[٤]. وبذلك أحكمت بريطانيا قبضتها على الخليج العربي، وقد أراد بعض شيوخ الإمارات إثبات ولائهم لبريطانيا، وذلك عندما صادروا كميات قليلة من الأسلحة التي كانت تنقلها القوارب التابعة لرعاياهم، وقد أوصى المقيم البريطاني أن تترك هذه الكميات لهم طعماً لكي يجتهدوا في اصطياد السفن التي تحمل الأسلحة[٥]. وفي عام ١٩٠٤ حذر كوكس الرعايا البريطانيين من مصادرة الأسلحة والعتاد الذي يذهب إلى إمارات الساحل العماني[٦]. لذا استمرت التجارة في حالة ركود بخلاف باقي مناطق الخليج العربي كالكويت ومسقط والبحرين على الرغم من زيارة جوجير تاجر الأسلحة الفرنسي إلى كل من دبي وأم القوين[٧]. ويبدوأن طموح شيوخ الساحل العماني في المحافظة على ارتباطهم ببريطانيا وقلة الطلب على الأسلحة هي التي حدت من تجارة الأسلحة.

وعندما فرضت بريطانيا الحصار البحري عام ١٩١٠ لأجل إغلاق منطقة الخليج العربي بوجه تجارة الأسلحة. قام شيخ دبي في كانون الثاني عام ١٩١٠ بمساعدة بريطانيا على تجارة الأسلحة تنفيذاً لبنود الحصار البحري[٨]. ومن الجدير بالذكر أن لدى شيخ دبي حوالي ١٠٠ رجل مسلح يحملون البنادق فضلاً عن ١٥٠٠ من أتباعه مسلحين بالبنادق[٩]. وقد ترددت الأنباء عن

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٧٠.

[2] نوفل، المصدر السابق، ص ٤٢٠، المنصور المصدر السابق، ص ١١٢.

[3] انظر الملحق رقم (٥) .

[4] ابراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٣٤٨.

[5] المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

[6] المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

[7] Saldanha, op. cit., p44

[8] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٧.

[9] المنصور، المصدر السابق، ص ٧٣.

وصول الأسلحة إلى ساحل الإمارات بعد حصار مكران ومنها تشحن إلى الموانئ الفارسية[١]. وقد بدأت بريطانيا بانتهاج أسلوب جديد للقضاء على هذه التجارة وهو إحراق قوارب مهربي الأسلحة وكان ذلك الأسلوب فعالاً من وجهة نظر بريطانيا، لأن أصحاب السفن وجدوا أن الأسلحة غير مربحة في هذه الحالة وأنها لا تساوي المخاطرة من أجلها[٢]. وفي ٢٧ كانون الأول عام ١٩١٠ كانت السفينة الحربية البريطانية هايسنت **(Hyacinth)** تقوم بأعمال الدورية لحراسة شواطئ الإمارات بعد أن تلقيت معلومات عن إخفاء كمية من الأسلحة في أبو ظبي، فنزلت قوة بريطانية من السفينة وفي ٣٠ كانون الأول من العام نفسه استدعى نوكس الشيخ علي شيخ دبي ليتفق معه حول تفتيش بيتين خزنت فيها الأسلحة، لكن الشيخ تلكأ في تنفيذ ذلك الطلب، الأمر الذي أدى إلى فشل تلك العملية[٣]. كما طلب الكابتن ديك **(Dike)** من الشيخ تفتيش بيتين آخرين لوجود أسلحة فيها وبصحبة قوة بريطانية، لكن الشيخ لم يستجب لذلك الطلب أيضاً. عندها قامت قوة بريطانية مؤلفة من ٧٠ رجلاً من البحرية البريطانية بالتفتيش لوحدها، وتوجهت إلى أحد البيتين ففتح العرب عليهم النار فردت القوة البريطانية بالمدافع والبنادق وانتهت هذه العملية بسقوط ١٤ بريطانياً و٣٧ عربياً بين قتيل وجريح، وعلى أثر تلك الحادثة توجه كوكس والادميرال سليد الحادي حيث وجهوا تحذيراً شديداً للشيخ، وأنكر الشيخ تعاونه مع المهربين واتهم القوة البريطانية بأنها هي التي بدأت العدوان، وتضمن الإنذار موافقة الشيخ على إقامة محطة للبرق وتسليم ٤٠٠ بندقية صالحة على أن تجمع من الأهالي ودفع ٥٠٠٠٠ ريال كتعويض يوضع تحت تصرف الحكومة[٤]، وقد رفض الشيخ تلك الشروط ولكن نتيجة للضغوط البريطانية فقد أذعن لهذه المطالب في كانون الثاني ١٩١١ [٥].

أما حكومة الهند فكانت ترى أن الموقف العسكري مضطرب في دبي، وأن مبلغ التعويض باهض وأن أهم شئ بالنسبة لها إيقاف تصدير الأسلحة إلى فارس[٦]. وعلى الرغم من استيلاء شيخ دبي في آب عام ١٩١١ على كمية من الأسلحة وتعاونه مع بريطانيا لمنع هذه التجارة، إلاّ أن التقارير البريطانية أشارت إلى استمرار التجارة مع ساحل عمان، فقد أكد قائد الأسطول البريطاني في الخليج العربي أن التجار العرب كانوا يدفنون الأسلحة في الرمال ثم ينقلونها

---

[1] طه، المصدر السابق، ص ٧٣.

[2] Graves, Op, cit, p143.

[3] Busch, Op, cit, p.289.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٥٨ ــ ١٥٩.

[5] المصدر السابق، ص ١٥٩.

[6] المصدر السابق، ص ١٥٩.

بالتدريج إلى منطقة غير مأهولة، ثم تنقل إلى القوارب بغفلة من سفن الحصار إلى الساحل الفارسي، وكان لدى التجار العرب قوارب خاصة لمراقبة السفن البريطانية. وأكد أن هذه التجارة منتظمة في الساحل العماني، وأمر بمراقبة السواحل الفارسية والعربية خاصة من قشم إلى رأس المصطاف [1].

وهكذا ساهمت الإجراءات البريطانية في تحجيم التجارة في إمارات الساحل العماني مستخدمة الطرق الوحشية المختلفة.

---

[1] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ١٠٠.

المبحث الرابع

تجارة الأسلحة في قطر حتى عام ١٩١٤

قطر شبه جزيرة كبيرة يحيط بها عدد من الجزر الصغيرة يطلق عليها جزر قطر، تقع على الجانب الغربي للخليج العربي، كان أهلها يعملون في التجارة من وإلى البحرين والبصرة وعمان[١]. ويعود ظهور أسرة آل ثاني في شبه جزيرة قطر إلى أوائل القرن الثامن الميلادي، وتنسب هذه الأسرة إلى فرع من قبيلة الوهية. وقد هاجروا من بلدة أشيقر في الوشم شرقي نجد[٢]. ثم هاجروا من نجد التي كانت مصدراً لهجرات العديد من القبائل، وأقام آل ثاني في واحة (يبرين) في الجنوب الشرقي من قطر، ثم غادرها إلى الرويس والزبارة [٣].

وقد اكتسبت الأسرة هذا الاسم نسبة إلى جدها الشيخ ثاني أحد تجار اللؤلؤ المشهورين في قطر، وبعد وفاته تولى ابنه الشيخ محمد الذي انتقل إلى الدوحة واتخذها مقراً له[٤]. وفي ١٢ أيلول ١٨٦٨ عقدت بريطانيا والشيخ محمد بن ثاني معاهدة تضمنت خمسة بنود، وكان من نتائجها اعتراف بريطانيا بأسرة آل ثاني كأسرة حاكمة في قطر، وبذلك مكنت بريطانيا من فصل قطر عن البحرين والقضاء على بحرية قطر التي قدرت بحوالي ٢٠٠ سفينة [٥].

وعندما وجه مدحت باشا حملته على الأحساء عام ١٨٧١، توجهت الحملة إلى شبه جزيرة قطر واحتلتها وأقامت حامية عثمانية فيها، ثم قرر مدحت باشا سحب القوات العثمانية منها تجنباً لتدهور العلاقات العثمانية البريطانية، وأصبحت قطر قضاءً تابعاً لولاية البصرة[٦]. وعين العثمانيون الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني (١٨٧٨ ــ ١٩١٣) قائمقاماً على قطر، قبل ذلك المنصب [٧]. وبذلك أصبحت قطر في وضع سياسي يختلف عن باقي إمارات الخليج العربي نظراً

---

[1] د. أحمد الشامي، العلاقات التجارية بين دول الخليج وبلدان الشرق الأقصى وأثر ذلك في بعض الجوانب الحضارية في العصور الوسطى، مجلة المؤرخ العربي، عدد ١٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٩٣.

[2] مصطفى مراد، الدباغ، قطر، ماضيها وحاضرها، (بيروت، ١٩٦١)، ص ١٣١.

[3] سلمان، المصدر السابق، ص ١٩.

[4] Yousif Ibrahim- al-Abdulla, A Srudy of Qatari-British Relations, 1914-1945, (Montreal, 1981). P.15.

[5] علي ، المصدر السابق، ص ٦٩.

[6] د. خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره دراسة شاملة لدول الخليج العربي، (بغداد ، ١٩٧٢)، ص ١٦٠.

[7] د. أحمد العذائي، الوجود التركي في قطر، ١٨٧١ ــ ١٩١٥، مجلة المؤرخ العربي، العدد ١٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٣٩٣.

لطبيعة العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية. وكان على بريطانيا أن تتعامل بشكل خاص مع قطر بهدف منع تجارة الأسلحة[1] لأنها كانت تشكل أحد المداخل الرئيسة لوصول الأسلحة إلى جنوب نجد والجزيرة العربية[2]. ولقد شجعت بريطانيا إدامة الصراعات بين مشيخات الخليج العربي من أجل إضعافها وإدامة سيطرتها عليها.؟ ففي مايس عام ١٨٨٩ قام جاسم آل ثاني شيخ قطر بإرسال أسلحة وذخائر حربية إلى المناطق التابعة له وذلك في أثناء عملياته ضد أبو ظبي[3]. ويبدو أن بريطانيا كانت تؤيد الشيخ جاسم آل ثاني على الرغم من احتجاجها ضد هذه العملية.

زادت مخاوف بريطانيا من وصول أكثر من ٢٠٠٠٠ قطعة سلاح عام ١٨٩٧ إلى جميع مناطق الخليج العربي، وكانت أكثر الأسلحة التي تصل إلى قطر تأتي من مسقط، ثم يعاد تصديرها إلى فارس وغيرها من الأماكن[4]. والمعروف أن بريطانيا وقعت معاهدات مع شيوخ الخليج العربي بحجة القضاء على تجارة الأسلحة، فعقدت معاهدة مع شيخ البحرين عام ١٨٨٩، والكويت عام ١٩٠٠ ومشيخات الساحل العماني عام ١٩٠٢، أما قطر فكانت مستثناة من هذه المعاهدة وذلك لأنها كانت تحت النفوذ العثماني[5]، وهذا ما أثار قلق بريطانيا لأن وضع قطر هذا شجع وصول الأسلحة إلى مناطق الخليج العربي الأخرى.

تطورت التجارة في قطر منذ بداية القرن العشرين، ففي شباط عام ١٩٠١ وصلت إرسالية كبيرة نم البنادق نوع مارتيني على متن السفينة الحديدة (**Hideida**)، صادرتها السفينة العثمانية زحاف، مقابل شاطئ قطر وقيل إن هذه الأسلحة البالغة ٢٥٠ بندقية و١٢٠٠٠ حزام عتاد موجهة إلى جاسم آل ثاني شيخ قطر الذي احتج على هذه المصادرة مدعياً أن وضع قطر غير الطبيعي هو الذي دفعه إلى استيراد تلك الأسلحة من مسقط[6]. وعلى الرغم من ذلك فقد ازدهرت التجارة في الدوحة حيث أخذت تصلها ٢٠٠٠ بندقية شهرياً لمراكب وطنية يملكها القطريون، وكان عدد من شيوخ آل ثاني وأصحاب النفوذ مهتمين بهذه التجارة، كما أن حوالي ستة من الأثرياء العرب يعملون بها، وكان سعر البندقية في الدوحة يزيد بحدود ١٥ روبية عن

---

[1] طه، المصدر السابق، ص ١٣٠.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٣.

[3] جي، أي، سالدانا، الشؤون القطرية، ١٨٧٣ ــ ١٩١٥، مجلة المؤرخ العربي، العدد ١٢، (بغداد، ١٩٨٠)، ص ٣٩٣.

[4] المنصور، المصدر السابق، ص ٧٤.

[5] المصدر نفسه، ص ١١٣.

[6] Saldanha, op. cit.P39.

سعرها في مسقط، كما أن الشيخ يأخذ رسماً يتراوح بين ٣ ــ ٨ روبيات عن كل بندقية، وكانت معظم الأسلحة تجد طريقها إلى أواسط الجزيرة العربية[١] والبحرين فقط أبلغ هاينس **(Heynssens)** مدير الجمارك في بوشهر المقيم البريطاني في الخليج العربي، بأن البحرين تستخدم القوارب القطرية لتصدير السلاح إلى فارس وأن لشيخ قطر مصالحاً في هذه التجارة ويتعاطف معها وذهب إلى أكثر من ذلك بالقول إن ابن شيخ البحرين يتاجر بالأسلحة[٢].

وشهد عام ١٩٠٨ ازدياداً ملحوظاً في تجارة الأسلحة حيث أخذت الأسلحة تنتقل من قطر إلى جنوب نجد[٣]. كما كانت قطر مركزاً رئيساً للسلاح الحديث إلى الرياض بسبب علاقات التعاون بين الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني وعبد العزيز آل سعود الذي كان بحاجة ماسة للأسلحة لبناء الدولة السعودية[٤]. ولأجل الحد من هذه التجارة قد صدرت الأوامر إلى البحرية البريطانية بتفتيش جميع الزوارق المحلية التي ترفع الأعلام العربية ومصادرة شحناتها بغض النظر عن الوجهة التي تريدها[٥]. أما بالنسبة للدولة القطرية التي ترفع العلم العثماني فكانت الأوامر تقضي بالقبض عليها وعدم تدمير الأسلحة والذخائر التي بحوزتها إلاّ بموجب أمر خاص من حكومة الهند[٦]، ثم تطور الأمر عندما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ شباط عام ١٩١٠ أنها لا تعترف بالسيادة العثمانية على قطر عندها بدأ البريطانيون يحرقون كل الداوات التي تعمل بالسلاح بعد مصادرة الأسلحة والذخيرة.

ولقد واجهت شركة جوجير الفرنسية مشكلة في قطر، ففي ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٠ غادرت السفينة فتح الخير مدينة مسقط إلى قطر وعلى متنها أسلحة حيث كانت تراقبها السفينة البريطانية أسبيجل **(Espiegle)** مما اضطرها للعودة إلى مسقط دون أن تنزل شحنتها التي تقدر بحوالي ٢٠٠ بندقية[٧]. وقد احتجت الشرطة الفرنسية على اعتراض السفينة البريطانية لفتح الخير ومنعها من الإبحار إلى قطر وقطع مياه الشرب والتموين عنها وطالبت بتعويض قدره

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٧.

[2] المنصور، المصدر السابق، ص١١٥.

[3] المصدر نفسه.

[4] د. محمد مرسي عبد الله، رسالتان في تاريخ شرقي الجزيرة العربية الحديث لجنة تدوين تاريخ قطر، ج ٢، (الدوحة، ١٩٦٧)، ص ٧٣٥.

[5] Saldanha, op. cit., P43.

[6] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٥.

[7] طه، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٦٠٠٠٠ ريال[1]. ولكن هذه الحادثة لم تمكن شركة جوجير من العمل في هذه التجارة، فقد أكدت السلطات البريطانية أن الأسلحة لا زالت تشحن إلى قطر تحت العلم الفرنسي. ولا بد من الإشارة إلى أن الشركات الفرنسية كانت تدعمها حكومتها وهي تزاول هذه التجارة مع قطر.

أدى سقوط الاحساء في يد عبد العزيز بن سعود عام ١٩١٣ إلى ايجاد قوة جديدة في الجزيرة العربية والخليج العربي[2]. وقد بدأت بريطانيا محاولاتها لربط قطر بعجلة السياسة البريطانية وساعدها في ذلك عقد الاتفاقية البريطانية العثمانية عام ١٩١٣، والتي اعترفت فيها بريطانيا بسيادة الدولة العثمانية على قطر[3]. قد رأت قطر أن ترك قطر خارج نطاق سيطرتها يؤدي إلى جعلها مركزاً مزدهراً لتجارة الأسلحة، الأمر الذي يهدد نفوذها في الهند[4]. وقد حاول كوكس أن يجبر الشيخ جاسم آل ثاني لإصدار قرار لمنع التجارة في بلاده بمقتضى الاتفاق البريطاني العثماني، إلاّ أن سقوط الأحساء حال دون ذلك واستمرت قطر تمثل المركز الوحيد في الخليج العربي، وقد استمرت تجارة الأسلحة في قطر خاصة قبل الحرب العالمية الاولى عندما كانت الحكومة البريطانية تواجه اضطرابات في أفغانستان[5].

وفي تشرين الثاني عام ١٩١٤ أبلغ كوكس المقيم البريطاني، حاكم قطر، بقيام الحرب مع الدولة العثمانية وقد ظلت علاقات الشيخ مع بريطانيا جيدة خلال الحرب ساهمت قطر مع إمارات الخليج العربي الأخرى في مساعدة بريطانيا[6]. ولم تتوقف هذه التجارة في قطر إلاّ عام ١٩١٦ عندما فرضت الحماية البريطانية على قطر بعقد معاهدة ٣ تشرين الثاني ١٩١٦ التي أكدت المادة الثالثة منها "أنا شيخ قطر قد نشرت إعلاناً لينهي دخول الأسلحة وبيعها في حدودي وبنادر قطر، ورعاية لتعهدي الذي أتعهد الآن فإن الدولة البهية تتقبل منق بلها أن تعطين تسهيلات حتى أتري وأجلب من مخزن الأسلحة في مسقط أو من أي محل مستحسن لدى الدولة البهية الانكليزية أي أسلحة وفشق أحتاجها بنوع معقول وأطلبها لأجل حاجيتي الخصوصية، ولأجل تسليح أتباعي بأي نحو يتقرر فيما بعد بتوسط ج ناب باليوز الدولة في البحرين وأتعهد قطعياً بأن الأسلحة والجبه خانه التي تورد إلى على هذا المنوال لإعادة تصديرها أو يتصرف في بيعها إلى العموم بأي حالة من الحالات، بل تخصص فقط لسد حاجة قبائلي وتوابعي الواجب

---

[1] المنصور، المصدر السابق، ص ٧٥.

[2] المنصور، المصدر السابق، ص ١١٥.

[3] قاسم، الخليج العربي، ١٩١٤ ــ ١٩٤٥، ص ٢٦٩.

[4] Al-abdulla, Op. Cit, p30.

[5] Al-abdulla, Op. Cit., P33.

[6] قاسم، المصدر السابق، ص ٩٧.

علي تسليحهم لحفظ النظام في أطرافي، ولوقاية حدود بلادي وحسب نظري الكمية التي تحتاجها من السلاح سنوياً تصير إلى خمسمائة تفكة بندقية"[1] وتعد هذه المعاهدة أول معاهدة وقعت بين قطر وبريطانيا.

[1] سلمان، المصدر السابق، ص ١٧٧ ــ ١٧٨ انظر الملحق رقم / ٧/.

تجارة الأسلحة في البحرين ١٨٨٥ ــ ١٩١٤

بعد سيطرة آل خليفة على البحرين في القرن الثامن تركزت نشاطاتهم الاقتصادية على التجارة بشكل كبير[١]. وعقدوا اتفاقاً مع بريطانيا من أجل حمايتهم، وفي عام ١٨٨٥ تعرضت البحرين لخطر كبير عندما تعرضت لهجوم جاسم آل ثاني حاكم قطر، وانتهت الحملة بتدمير مدينة الزبارة وساهمت مدافع السفن البريطانية **pigeong , Sphinx** بالدفاع عنها تم صد الغزو، ولم يكن في البحرين في ذلك الوقت سوى ١٠٠ بندقية تقريباً[٢]. ويبدو أن هذا الحادث نبه شيوخ البحرين بضرورة الحصول على الأسلحة للدفاع عن بلادهم ضد أي تهديد خارجي. وفي آذار عام ١٨٨٨ ذكر حاكم بومباي بأن وكيل شركة الملاحة البخارية الهندية البريطانية طلب الحصول على إجازة يستورد بمقتضاها ٧٢ صندوقاً من الأسلحة والعتاد من زنجبار للبحرين، لكن حكومة الهند رفضت الطلب[٣]. كما تبين أن الرشاشات والخراطيش المستوردة إلى عمان يعاد تصدير أغلبها إلى البحرين، وذلك بعد إخفائها بصناديق أو حقائب كما أن قسماً منها يذهب إلى فارس أو اليمن.

ففي عام ١٨٨٥ وصلت إلى مسقط ٢١ بندقية و١٠٥ صندوق بارود أعيد تصديرها إلى البحرين لحساب شركة مالكولم[٤].

في ٢١ كانون الثاني عام ١٨٩٦ أصدر الشيخ عيسى بن علي آل خليفة إعلاناً مبهماً بمنع تجارة الأسلحة في بلاده وألزم المخالف بدفع ربع قيمة الأسلحة، وقد أعطى الشيخ امتياز تجارة الأسلحة إلى وزيره عبد الرحمن بن عبد الوهاب مدى الحياة بشرط عدم بيع الأسلحة في البحرين وقطر والساحل العربي عدا ساحل عمان[٥]، على أن يقوم الوزير بتمويل الشيخ بـــ ٣٠ بندقية سنويا و٦٠٠ حزام عتاد[٦]، فضلاً عن ضريبة سنوية تقدر بثلاث بنادق عن كل ١٠٠ بندقية و٢٠٠ طلقة لكل بندقية[٧]. وقد قام الوزير بنقل امتيازه إلى (الآغا محمد رحيم) * التاجر

---

[1] Molly, Op. Cit., P.100.

[2] Saldanha, op. cit., P19.

[3] Ibidp. 2

[4] F.O. 60/591, Major, Hayes, Sdler, Political Agent, Mascast, to the Political Residnt in the Arabian Agent Gulf, the 25 Feb, 1896.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٢.

[6] Saldanha, op. cit.P.19.

[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٣.

العربي، وقام الآغا بنقل الامتياز كله إلى شركة فرانسس تايمز** بشرط اقتسام الربح. وازدادات حركة تجارة الأسلحة في البحرين بسرعة بموجب الامتياز الذي حصلت عليه الشركة حيث بلغت واردات الأسلحة تتدفق على البحرين بين عامي ١٨٩٥ ــ ١٨٩٦ حوالي ٩٥٤٠٠ روبية [١]، وبدأت الأسلحة تتدفق على البحرين وكانت الشركة تبيع السلاح عن طريق موظفيها [٢]، وكانت شحنات الأسلحة تصل من البحرين إلى بوشهر ولنجة والمحمرة على الساحل الفارسي، وإلى نجد والكويت وعمان على الساحل العربي، بل تصل إلى قطر والبحرين متحدية بذلك الشروط الامتياز [٣]. وبعد ستة أشهر من منع الامتياز أصدر شيخ البحرين في كانون الثاني عام ١٨٩٦ أمراً يمنع فيه استيراد الأسلحة إلى البحرين ويعاقب من يقوم بذلك بأخذ ربع قيمة البضاعة [٤]. وفي تقرير رسمي رفع إلى حكومة الهند في ١٢ كانون الثاني عام ١٨٩٧ بين فيه عدد الأسلحة والذخيرة الموردة إلى الخليج العربي للفترة من ٢٣ حزيران إلى ٢٥ آب ١٨٩٦ [*].

الوجهة النهائية للأسلحة	نوع الشحنة	اسم السفينة	مصدر السفينة	تاريخ الشحن
البحرين	٢٥٠ بندقية		مانشستر	٢٨ تموز ١٨٩٦
	٢٤٠ ألف خرطوشة			
البحرين	١٥٠٠٠٠٠ كبسولة بندقية		مانشستر	٢٥ آب ١٨٩٦
	٢٧٢ بندقية			

---

* ينحدر من أصل عربي يحمل الجنسية العثمانية وحصل على سمعه واسعة في بوشهر وكان موالياً لبريطانيا، تمتع باحترام الممثل السياسي في البحرين (Saldanha, op. cit., P19).

** فرانسس تايمز، أنشأت أول وكالة لها في بوشهر عام ١٨٨٧ وفتحت لها فرعاً في البحرين ١٨٩٥ قدرت أرباحها عام ١٨٩٧ حوالي ٤٠٠٠٠ جنيه.

[1] نفس المصدر، ص ٣٧٢٤.

[2] Saldanha, op. cit., p19.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٣.

[4] Saldanha, op. cit.,P20.

* F.O. 60/591, the Officiating under secretary to the government of India, Foreign Department, to the political Residendt in the Arabian Gulf, the 12 Jun, 1897.

F. O 60/ 591, the officiating under secretary to the government of India, foreign Department, to the political residendt in the Arabian Gulf, the 12 Jun, 1897.

وقد انزعج شيخ البحرين من زيادة التجارة في البحرين، فأرسل إلى آغا محمد رحيم بوجوب إيقاف تجارة الأسلحة لمدة أربعة أشهر، ثم حدث خلاف بين الآغا محمد رحيم والشركة حول تقسيم الأرباح[1]. كما أمر الشيخ في ١٨٩٨ بحجز كل الأسلحة العائدة للشركة وذلك لمخالفتهم شروط الامتياز، وقدرت الأسلحة المحجوزة حوالي ٢٦٦٧ بندقية و٦٣٧٥٠٠ طلقة ذخيرة [2]، ويبدو أن الآغا هو الذي حرض الشيخ وذلك لوجود خلاف بينه وبين الشركة أو لعلمه بأن بريطانيا قد أصبحت تنظر إلى ازدياد تجارة الأسلحة في البحرين بعدم الرضا[3].

كما قام محمد الخليل ابن أخ الآغا ببيع حوالي ٦٠٠ بندقية قيمة الواحدة حوالي ١٠٠ روبية فانزعج الشيخ من ذلك العمل،[4] وبلغت قيمة التجارة في البحرين سنة ١٨٩٨ حوالي ٤٦٧٧٩٠ روبية [5]. ويبدو أن الشيخ عيسى كان قلقاً نتيجة لزيادة الأسلحة الداخلية إلى بلاده، وما تعانيه البحرين من وضع هش، ولكون هذه الأسلحة قد تستخدم ضده إذا ما حصل اعتداء على حكمه لذلك رغب في منع هذه التجارة.

خشيت بريطانيا من ازدياد التجارة مع البحرين لكونها تؤدي إلى تحول البحرين إلى مخزن للأسلحة، لذا طلبت من الكولونيل ميد المقيم البريطاني في الخليج العربي، أن يضع حداً لتجارة الأسلحة في البحرين، وحل مشكلة الأسلحة التي يحجزها الشيخ[6]. وعلى أثر ذلك وصل الرائد ميد إلى البحرين وقام بفحص الأسلحة المحجوزة[7]، والتقى بالشيخ عيسى بن علي على متن السفينة لورانس، وقد أراد ميد وضع أختام على أبواب المخازن، كما فعل من قبل في بوشهر، إلاّ أنه عدل عن ذلك لأن هذه العملية تستغرق عدة أيام ولكون الأسلحة أصبحت الآن في عهدة الشيخ عيسى عندما قام بحجزها بنفسه وكانت الأسلحة بلجيكية الصنع[8]، واستطاع ميد في أثناء

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٤.
[2] المصدر نفسه، ص ٣٧٢٥.
[3] المصدر نفسه.
[4] Saldanha, op. cit.p20.
[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٤.
[6] Saldanha, op. cit.P20.
[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٨٢٥.
[8] Saldanha, op. cit.p12.

الزيارة أن يقنع الشيخ عيسى بضرورة العمل على القضاء على هذه التجارة التي أخذت تنمو في البحرين[١].

وقد أصدر الشيخ عيسى بن علي في ٣٠ نيسان عام ١٨٩٨ إعلاناً يحظر فيه تجارة الأسلحة جاء فيه منع استيراد وتوريد الأسلحة والذخيرة إلى البحرين ويتولى شيخ البحرين أمر الأسلحة المصادرة كما خول الشيخ السفن الحربية البريطانية والفارسية حق تفتيش السفن التي ترفع الأعلام البريطانية والفارسية، ومصادرة كل الأسلحة والذخائر التي توجد على متن تلك السفن والتي تقصد الموانئ الهندية والبحرينية[٢].

ومن أجل تنفيذ الحظر فقد أصدر مرسوماً آخر لجميع المعنيين بالأمر لتطبيقه[٣]، ثم تبعه إعلان آخر يمنع بموجبه بيع الأسلحة على المواطنين في البحرين[٤]، ولأجل تطبيق الحظر قام موظف تابع للشيخ عيسى بالاستيلاء على أسلحة صغيرة كانت تهرب بين الحين والآخر[٥].

طالبت شركة فرانسس تايمز بالإفراج عن الأسلحة المحجوزة والسماح لها باستئناف التجارة طبقاً للامتياز الممنوح لهم قانوناً، وكانت الشركة على علم بمقايضة الشيخ عيسى للتجارة، وأشاروا في إحدى رسائلهم بأن الامتياز ينتهي بموت الوزير وبعثت الشركة رسالة مطولة إلى وزير الدولة البريطاني في الهند تتعلق بالاستيلاء على بعض صناديق الأسلحة والعتاد المصدرة من طرفهم إلى الخليج العربي[٦]. وفي أيلول عام ١٨٩٩ أراد أحد المقربين من الشيخ التصرف بالأسلحة المصادرة مما أدى إلى سوء العلاقة بينه وبين بريطانيا [٧].

ويبدو أن الشيخ رأى إعادة الأسلحة المحجوزة إلى مندوبي الشركة. وأوضح بأن الاستيراد جاء بناء على طلب الآغا محمد رحيم الذي توفى عام ١٩٠٠ ولم يكن له ويكل يخلفه في البحرين. لكن بريطانيا لم توافق الشيخ على إعادة تسليمها لهم. وقد خالف المقيم البريطاني في الخليج العربي هذا الرأي فكتب إلى حكومة الهند البريطانية في ٢٩ نيسان عام ١٩٠٠ يقول "إن

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٣.
[2] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٨، انظر ملحق رقم (١).
[3] القناعي، المصدر السابق، ص ٣٩.
[4] Ghoalm.
[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٤.
[6] Saldanha, op. cit., P15.
[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٤.

شيخ البحرين حاكم مستقل ومن حقه الاستيلاء على الأسلحة وأنه له الحرية في إعادتها للشركة"[1].

وقد ساورت بريطانيا الشكوك من احتمال وصول الأسلحة إلى الكويت من البحرين فنصحت الشيخ عيسى بإعادة الأسلحة المحجوزة إلى الشركة بشرط عدم بيعها في البحرين أو قطر أو الكويت أو الساحل العماني[2]، ولذلك فقد قرر الشيخ إعادتها وإنهاء التحقيقات حولها[3]، ومن الجدير بالذكر أن الأسلحة أعيدت في ٢١ حزيران عام ١٩٠٦ إلى أصحابها بعد تلف معظمها[4].

أدت إجراءات منع وصول الأسلحة إلى البحرين إلى استياء الشيخ عيسى حيث رفع مذكرة في تشرين الثاني عام ١٩٠٥ إلى الحكومتين الهندية والبريطانية يشكو فيها من تأثير الحظر على جماركه، في الوقت الذي تسمح فيه لباقي شيوخ الخليج العربي بالمتاجرة بالسلاح والاستفادة من أرباحها مشيراً إلى أنه فرض الحظر على استيراد وتصدير الأسلحة في عام ١٨٩٨ بمحض إرادته[5]. وقد ذكرت السلطات الهندية في ردها على مذكرة الشيخ في أيار ١٩٠٦ بأنه سبق وأن فرض الحظر على نفسه وأن عليه أن يفهم بأن الحكومة البريطانية لن تفكر على الإطلاق في تعديل أو تخفيف أي اتفاق عقدته معه كما أخطروه بأن شيخ الكويت وشيوخ ساحل الإمارات قد منعوا من التجارة بالأسلحة[6]. ويبدو أن شيخ البحرين خفف القيود على حظر تجارة الأسلحة ليتسنى له الحصول على موارد مالية من جمارك الأسلحة. ففي كانون الأول من عام ١٩٠٦ ذكر هانيس مدير جمارك في بوشهر، بأن البحرين أصبحت مستودعاً لتصدير الأسلحة وأن الشيخ حمد بن شيخ البحرين كان ضالعاً في هذه التجارة[7].

زادت الضغوط البريطانية لمنع تجارة الأسلحة في البحرين فقام الوكيل السياسي بتفتيش البواخر وتوقف الاستيراد المباشر من مسقط إلى البحرين، لكن الشيخ لم يلتزم بذلك الإجراء وظلت الأسلحة تنتقل بين قطر والقرى الساحلية للبحرين[8].

---

[1] القناعي، المصدر السابق، ص ٣٩.

[2] المصدر نفسه، ص ٤١.

[3] Saldanha, op. cit.P35.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٥.

[5] نفس المصدر، ص ٣٧٤٨.

[6] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٩٣.

[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٨.

[8] المصدر نفسه،

وفي آب عام ١٩١٠ قام شيخ البحرين بمساعدة بريطانيا في الاستيلاء على كميات من الأسلحة المهربة إلى جزر البحرين فشكرته بريطانيا على ذلك[١]. وفي آب من العام نفسه استولت إحدى السفن البريطانية قرب جزر البحرين على ٢٥ بندقية و٨ مسدسات و٣٩٨٣٤ طلقة بمعاونة شيخ البحرين تعود إلى يوسف فخري وهو أحد المقربين من الشيخ وأحد كبار التجار في البحرين، فحكم عليه الشيخ بغرامة قدرها ٤٠٠٠ ريال، وتم تدمير الأسلحة بعد موافقة الضابط السياسي[٢].

وتمتعت بريطانيا بنفوذ واسع في البحرين قبل الحرب العالمية الأولى، فعقدت اتفاقية مع شيخ البحرين في أواخر عام ١٩١ بشأن استغلال اللؤلؤ والإسفنج والثانية في ١٤ أيار عام ١٩١٤ تعهد فيه الشيخ بألا يسمح باستغلال البترول لأي شخص إلاّ بعد الحصول على موافقة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الذي كانت له صلاحيات واسعة [٣].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في تشرين الأول عام ١٩١٤، زاد اهتمام بريطانيا في البحرين بوصفها قاعدة بحرية مهمة في الخليج العربي، وتم استخدامها فعلاً نقطة تجمع لقوات الحملة الهندية ــ البريطانية على العراق.

---

[1] المنصور، المصدر السابق، ص ٧٢.

[2] طه، المصدر السابق، ص ١٥٢.

[3] قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠ ــ ١٩١٤، ص ٢٥٢ ــ ٢٥٣.

الفصل الثالث

تجارة الأسلحة في

مسقط وموقف سلطان مسقط

والقبائل الإباضية منها ١٨٨١ ـ ١٩١٤

البحث الأول: بداية تجارة الأسلحة وتطورها في مسقط.

البحث الثاني: تجارة الأسلحة من مسقط إلى فارس.

البحث الثالث: موقف سلطان مسقط والقبائل الأباضية من تجارة الأسلحة.

البحث الرابع: تجارة الأسلحة بين عمان والساحل الشرقي الأفريقي.

البحث الأول

بداية تجارة الأسلحة

وتطورها في مسقط

كان للعثمانيين دور نشيط في التجارة البحرية، وغدا ميناء مسقط مرسى ترتاده سفن الدول الأوروبية، وقد اشتهر المسقطيون بتهريب المواد الممنوعة والأسلحة، وكانت مراكبهم معدة لهذا الغرض وفيها أماكن سرية لإخفاء الأسلحة[١]. ارتبط سلطان مسقط بمعاهدات تجارية مع الدول الأوروبية، فعقد من أمريكا معاهدة عام ١٨٣٣ ومع بريطانيا معاهدة عام ١٨٣٩ وفرنسا عام ١٨٤٤ [٢]، بالإضافة إلى التصريح التجاري الذي أصدره السلطان تركي بن سعيد مع هولندا عام ١٨٧٧ [٣]، فضلاً عن التصريح البريطاني الفرنسي المشترك الصادر في آذار عام ١٨٦٢ الذي أعطى لفرنسا مركزاً مساوياً لبريطانيا في مسقط [٤].

---

[1] جان جاك بيريي، الخليج العربي، تعريب نجدة الهاجر وسعيد الغز، ط ١، (بيروت، ١٩٥٩)، ص ١٩٣.

[2] المنصور، المصدر السابق، ص ٧١.

[3] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٠.

[4] د. محمد عبد الله العزاوي، التنافس الفرنسي البريطاني في الخليج العربي، ١٧٩٣ ـ ١٨٦٢، ج ٢، (كس بروفانس ـ فرنسا، ١٩٨٥ رسالة دكتوراه دولة باللغة الفرنسية غير منشورة، ص ٨٠٨ ـ ٨٠٩.

ازدهرت عمان خلال القرنين الثامن والتاسع عشر وغدت إمبراطورية ملاحية كبيرة [١]، وامتلكت أسطولاً بحرياً وتجارياً كبيراً خاصة في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ ــ ١٨٥٦) الذي كان له أسطول قوي [٢] يتألف من حوالي ١٥ سفينة حربية على الطراز الأوروبي و٧٤ مدفعاً [٣]. وكانت سفن الأسطول العماني تنقل أكثر من نصف تجارة الخليج العربي.

إن منع تصدير الأسلحة إلى إفريقيا بموجب قرار مؤتمر بروكسل ١٨٩٠ أدى إلى تحول تجارة الأسلحة إلى الخليج العربي لكونه غير خاضع إلى شروط منع الأسلحة التي وردت في قارات المؤتمر[٤]. وبذلك غدت مسقط أكبر سوق للسلاح في الشرق الأوسط حيث بلغت مدخولات استيراداتها عام ١٨٩١ أربعة ملايين روبية، مثلت الأسلحة أكثر من ربع ذلك المبلغ. وكانت حصة سلطان مسقط من أرباح هذه التجارة نسبة تتراوح بين ٢٠ ــ ٣٠ % من ذلك المبلغ[٥]، وكان أغلب الأسلحة الموردة إلى مسقط بريطاني وفرنسي المنشأ. لقد استمر تدفق الأسلحة إلى مسقط من زنجبار. ففي نيسان من سنة ١٨٩٠ ــ ١٨٩٢ وصلت إلى مسقط ١١٥٠٠ قطعة من السلاح وأن جزءا كبيرا منها تنقل على متن سفن تابعة لسلطان زنجبار[٦].

وقد استطاعت الحكومة البريطانية أن توثق صلتها بسلطنة مسقط، وتحقق لنفسها الكثير من الامتيازات خاصة بعد وفاة السيد تركي بن سعيد عام ١٨٨٨ [٧]. وتولى ابنه فيصل الحكم الذي كانت أولى عماله السياسية عقد معاهدة صداقة وملاحة وتجارة مع بريطانيا في ١٩ آذار عام ١٨٩١، وقد تضمنت المعاهدة الجديدة العلاقات التجارية بين بريطانيا ومسقط، كما أعطت امتيازات عديدة للقنصل البريطاني وخولته البت في الكثير من المسائل سواء كانت مدنية أم جنائية وحماية الرعايا البريطانيين في مسقط[٨]. كما تضمنت المعاهدة نصا آخر يفرض على السلطان بموجبه سياسة طبقا لما تمليه عليه الحكومة البريطانية. وأن لا يقبل معونة أو راتباً من أي حكومة أخرى غير بريطانيا[٩]. ونتيجة للضغوط البريطانية على سلطان مسقط فقد أصدر هذا

---

[1] لاندن، المصدر السابق، ص ٦٦.

[2] الداود، المصدر السابق، ص ٢٩.

[3] لاندن، المصدر السابق، ص ١٠٦.

[4] Firouz, op. cit. P164.

[5] Wendell, Op.cit. P157.

[6] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٤.

[7] J.b. Philpy, Arabia (London, 1950), p. 165.

[8] C.U. Aitehison, Acollection of Treaties, Enggmend and Sanads Relating to India and neighbouring coutries, Vol, XI (Calcutta, 1892) P.83-84.

[9] قاسم، الخليج العربي، ١٩١٤ ــ ١٩٤٥، ص ٣٥٦.

الأخير في ٣ آذار ١٨٩١ إعلانا يحرم فيه استيراد وتصدير الأسلحة والذخيرة إلى جوادر وعلى ساحل مكران[١].

وفي ٢١ تشرين الثاني عام ١٨٩٣ قدمت شركة تاول وشركائه احتجاجا على حجز شحنة من صناديق أسلحة شحنت من بريطانيا إلى مسقط ولكنها أوقفت في بوشهر، وأعلنت إنه لا توجد معاهدات أو قوانين تمنع استيراد الأسلحة من بريطانيا إلى مسقط وأن الأسلحة كانت تشحن من كراتشي إلى مسقط دون أية صعوبة، كما أن المادة السابعة من معاهدة الصداقة والتجارة المبرمة مع سلطان مسقط عام ١٨٩١، نصت على أن لا "توجد بضاعة مهما كان نوعها ممنوعة من الاستيراد والتصدير من وإلى أراضي صاحب السمو سلطان مسقط[٢]".

أخذت التجارة تنمو في مسقط عاماً بعد عام وغدت موضع اهتمام السكان نتيجة للرسوم الجمركية الكبيرة التي كان يحصل عليها، فبلغ مجموع الأسلحة التي وصلت إلى مسقط بين عامي ١٨٩٥ ــ ١٨٩٦ حوالي ٤٣٥٠ بندقية و٦٠٤٠٠٠ خرطوشة[٣]. وفي ٢٥ شباط عام ١٨٩٦ قدر الميجر سادلر، الوكيل السياسي البريطاني في مسقط، في تقرير رسمي عدد صناديق البنادق والبارود الموردة إلى مسقط للمدة من ٣٠ آذار ١٨٩٥ إلى ٣٠ كانون الثاني عام[*] ١٨٩٦ كما يلي:

---

[1] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٤.

[2] F.O. 60/591, Major. Hayes. Sadler, Political Agent at Mascat, to the Political residnt the Arabian Gulf, Mascat, 8th cecembar, 1893.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٥.

- F.O. 60/591, M.H.Sadler, political agent, Mascat, to the Political resident in the Arabian Gulf, the 25th feb, 1896.

اسم المرسل إليه	اسم صاحب السفينة	عدد صناديق البارود	عدد صناديق البنادق	مصدر السفينة	التأريخ
روشنس برشوتم	شركو مالكوم وشركاؤه	...	صندوق واحد	بوشهر	٣٠ آذار ١٨٩٥
= =	= = =	صندوق واحد	= =	=	٢٥ نيسان ١٨٩٥
==	===	٥ صناديق	٦ صناديق	=	٢ أيار ١٨٩٥
==	===	صندوق واحد	صندوق واحد	=	٦ حزيران ١٨٩٥
==	نجف ابن غالب	٦٢ صندوقاً	٣١ صندوقاً	انكلترا	١٣ تموز ١٨٩٥
==	شركة مالكولم وشركاؤه	١٤ صندوقاً	١٥ صندوقاً	=	١٦ تموز ١٨٩٥
==	===	٣ صناديق	صندوقان	=	١٨ تموز ١٨٩٥
==	==	صندوقان	صندوقان	=	٢ تشرين الثاني ١٨٩٥
==	==	٤ صناديق	٣ صناديق	=	١٦ كانون الأول ١٨٩٦
=	===	٢٩ صندوقاً	١٢ صندوقاً	=	١٥ كانون الثاني ١٨٩٦
==	===	٢٣ صندوقاً	١١ صندوقاً	بوشهر	٣٠ كانون الثاني ١٨٩٦
المجموع		١٥١ صندوق بارود	٨٧ صندوق بنادق		

وفي تقرير آخر رفع إلى حكومة الهند في ١٢ كانون الثاني عام ١٨٩٧ يبين عدد الأسلحة والذخيرة الموردة إلى الخليج العربي للمدة من ٢٣ حزيران إلى ٢٥ آب عام ١٨٩٦[*]. وقدرت الأسلحة التي وصلت إلى مسقط بين عامي ١٨٩٦ ــ ١٨٩٧ حوالي ٢٠٠٠٠ بندقية ومعها خراطيش مناسبة [1].

[*] F.O. 60/591, the Officiating under secretary to the government of India, Forign department, to the political rsident in the Arabian Gulf, the 12th Jan, 1897.

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٦.

الوجهة النهائية للأسلحة	نوع الشحنة	اسم السفينة	مصدر الشحنة	تأريخ الشحن
مسقط	١٣٩ ألف خرطوشة	**Afridander**	مانشستر	٢٤ تموز ١٨٩٦
=	٦٠ خرطوشة	=	=	=
=	١٠ آلاف خرطوشة	=	=	=
=	٦٥٠ بندقية	=	=	٢٨ تموز ١٨٩٦
=	٥٦ بندقية قديمة	=	=	=
=	٩٠ صندوق بنادق قديمة طويلة	**Arabistan**	لندن	١١ آب ١٨٩٦
=	=	=	=	٢٢ آب ١٨٩٦
=	١٣٦ بندقية	=	مانجستر	٢٥ آب ١٨٩٦

تركز الاهتمام منذ عام ١٨٩٨ على مسقط لأنها أصبحت المركز الرئيس لتجهيز الأسلحة والذخائر إلى مناطق الخليج العربي وكانت الأسلحة بأيد فرنسية في الغالب مع اهتمام ألماني قليل[١]. ففي عام ١٨٩٩ اقترح أوتافي، نائب قنصل فرنسا في مسقط، على وزارة الخارجية الفرنسية إنشاء مصرف تجاري فرنسي في مسقط يتاجر بالأسلحة[٢]. وكانت الأسلحة تجد طريقها إلى خورمنباب وقشم ولارك وهرمز[٣]. وبلغ مجموع الأسلحة المباعة في مسقط عام ١٨٩٩ حوالي ٣٧٩٢ بندقية من قبل رعايا بريطانيين، وكان ٥ % منها تم تصريفه في مسقط و٤٠% يعاد تصديره إلى إمارات الساحل العماني والكويت و٣٠% توزع في ماشزور ولنجة و٢٠ % إلى بندر عباس ونادراً ما كانت الداوات تغادر مسقط دون أن تحمل على متنها الأسلحة وكان الكثير منها يحمل إجازة من السلطان، بينما كان البعض منها يغادر مسقط دون إجازة حيث تغطى الأسلحة المهربة بالتمور[٤]. وذكر الكابتن باورنك **Bowring** بأن العتاد منتشر بين

---

1 ولسون، المصدر السابق، ص ٤٣٣.

2 LomAn ET la France Auelaues Elements Dhistoire, p. 199.

3 لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٨.

4 Saldanha, op. cit.p31.

قبائل محسود وأن التاجر حجي أمين **Haji Amin** وهو تاجر أفغاني معروف يقيم في بندعباس وله ثلاث محال لبيع البنادق والعتاد يديرها أزواج بناته في مسقط، كان يتاجر بالأسلحة بشكل كبير[١].

لقد أصبحت تجارة الأسلحة منذ عام ١٩٠٢ محظورة اسمياً في جميع مناطق الخليج العربي ما عدا مسقط، خاصة بعد أن تمكنت بريطانيا من عقد اتفاقيات لتحريم تجارة الأسلحة في مشيخات الخليج العربي[٢]. وقد اقترح الكولونيل كمبل في مذكرة رفعها إلى حكومة الهند ضرورة تفتيش السفن الفارسية والمسقطية في ضمن المعاهدات التي عقدتها حكومته مع تلك الدول، وأنه تؤول الأسلحة التي يلقى القبض عليها من قبل السفن البريطانية في المياه المسقطية إلى سلطان مسقط[٣]. لكن مقترحه لم يؤخذ به. زادت كميات الأسلحة الموردة إلى مسقط، ففي عام ١٩٠٦ استوردت مسقط ٤٥٠٠٠ بندقية ومليون مخزن عتاد تم إعادة تصديرها مرة ثانية عبر مسقط، وقد قدر كراي أن حوالي ٢٠٠ بندقية تصل أسبوعياً من مسقط إلى مكران، وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية والبريطانية هي التي تقوم بتصدير الأسلحة إلى مسقط وبلغت حجماً كبيراً عام ١٩٠٧ حيث وردت إلى مسقط حوالي ٤٤٩٣٧ بندقية بلغت قيمتها ١١٢٣٣٨ جنيهاً[٤]. إن عدم فعالية الإجراءات البريطانية في منع تجارة الأسلحة في مسقط دفع حكومة الهند إلى أن تقترح في شباط عام ١٩٠٧ إلى إغلاق مخازن الأسلحة في مسقط وذلك عن طريق إبرام اتفاقية دولية وذلك لأجل منع تدفق الأسلحة والذخائر إلى مناطق الخليج العربي الأخرى، لكن حكومة لندن أعلنت أن الوقت ليس مناسباً للإبرام مثل هذه الاتفاقية وأنها سوف تعطي تعليماتها إلى المفوضين البريطانيين الذين سيشاركون في المؤتمر الدولي الذي سيعقد في بروكسل عام ١٩٠٨ لمناقشة موضوع تجارة الأسلحة[٥]. وفي عام ١٩٠٨ ارتفع عدد البنادق التي وصلت مسقط إلى حوالي ٨٧٦٨٠ بندقية بلغت قيمتها حوالي ٢٧٩٠٥٠ جنيها[٦]. وقد ذكر رئيس أركان حكومة الهند البريطانية أن حوالي ٣٠٠٠٠ بندقية ترسل سنوياً من مسقط إلى حدود الهند وأفغانستان وأن ١٠٠٠٠٠ من رجال القبائل مجهزين بالبنادق الحديثة، أما الأرباح التي كانت تجنيها مسقط من تجارة الأسلحة فكانت ضخمة. فمثلاً تباع البندقية من نوع لي أنفليد **Lee**

---

[1] المنصور، المصدر السابق، ص ١١١ ــ ١١٢.

[2] Saldanha, op. cit.p.31.

[3] طه، المصدر السابق، ص ١٧٠.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٦٥.

[5] طه، المصدر السابق، ص ١٧٠.

[6] طه، المصدر السابق، ص ١٧١.

Enfiled بحوالي ٦٥ ــ ٨٠ جنيهاً استرلينياً على الحدود الهندية في حين أن سعر شرائها لا يتجاوز ٦ جنيهات. ثم انخفضت عام ١٩٠٩ إلى ٥٨٢٠ بندقية بلغت قيمتها ٢٣٧٦٤٤ جنيه، وساهمت المصانع البلجيكية بتصدير أكثر من نصف هذه الأسلحة[١].

البحث الثاني

تجارة الأسلحة من مسقط إلى فارس

وجهت فارس في إطار سياستها التوسعية والعدوانية الاتهامات إلى سلطنة عمان بأن مسقط كانت القاعدة لتزويد الأفغان ورجال القبائل المعارضة للسلطات الفارسية بالأسلحة النارية الحديثة، علما أن الكثير من العاملين بهذه التجارة هم من الشخصيات الأوروبية. إن تزايد تهريب الأسلحة إلى فارس وأفغانستان أثار قلق السلطات الفارسية والبريطانية في الخليج العربي، وبضغط من بريطانيا وافق سلطان عمان على منع تصدير الأسلحة من مسقط إلى الهند وفارس حيث كان استيراد الأسلحة إليها يعد عملا غير مشروع، كما فرضت السفن البريطانية في تنفيذ هذا المنع، لكن استيراد الأسلحة إلى مسقط أو إعادة تصديرها باستثناء البلدين المذكورين لم يكن محظوراً [٢].

وصل إلى مسقط عام ١٨٩٥ (٨٥) صندوقاً من البنادق و١٠٥ صندوق من البارود تعود ملكيتها لشركة مالكولم وشركائه من أجل إعادة شحنها إلى بوشهر، ما وصلت شحنة أخرى على متن السفينة فارنفيل (**S.S. Farmfield**) إلى مسقط وهي تحمل ١٥٠ صندوق للأسلحة. وقد ذكر الوكيل السياسي البريطاني في مسقط في شباط عام ١٨٩٥ أن نقل الأسلحة إلى زنجبار قد توقف وأن الأسلحة والعتاد تشحن من بريطانيا إلى مسقط وبالتالي إلى بوشهر وطالب السلطات الفارسية بمنع وصول الأسلحة المهربة من مسقط إلى المقاطعات الفارسية.

وفي ظل التعاون البريطاني ــ الفارسي للقضاء على تجارة الأسلحة في مسقط وحرمان العرب من أهم مورد لهم زادت الجولات للسفن البريطانية وفي أواخر عام ١٨٩٧ عثر في بوشهر على كميات كبيرة من الأسلحة على ظهر السفينة ترسكو[٣]. وقد أكد الصدر الأعظم الفارسي على ضرورة تعزيز قانون المنع وطالب أن يكون هناك اتصال مع سلطان مسقط لمنع تصدير الأسلحة من بلاده إلى فارس والهند[٤]. وفي ١٣ كانون الثاني عام ١٨٩٨ أصدر سلطان

---

[1]

[2] A.A.C. Corr, Cons, et com-Mscate, vol, 2 pp. 30-33, ottavia hano taux, 26 Juin 1898.

[3] الكردي، المصدر السابق، ص ١٧٨.

[4] F.O. 60/604, the tread arms with the Arabian Gulf 3june, 1898.

عمان بياناً يخول السفن البريطانية والفارسية حق تفتيش السفن التي تحمل الأعلام المسقطية ومصادرة الذخيرة التي بحوزتها وتبعه في حزيران عام ١٨٩٨ بإصدار أمر إلى رعايا بريطانيا في مسقط بضرورة تسليم كافة أسلحتهم إلى القنصل البريطاني فيها[1]. ويلاحظ أن استيراد الأسلحة وتصديرها من مسقط استمر بالرغم من ذلك فأصبحت مسقط سوقاً للأسلحة التي تصل إلى فارس وأفغانستان[2].

إن تدفق الأسلحة إلى مسقط دفع بريطانيا إلى مطالبة فارس بوقف تجارة الأسلحة من بوشهر إلى الهند، ولكن الحكومة الفارسية أكدت أنها لن تستطيع السيطرة على تلك التجارة خاصة وأن موظفي الجمارك الفرس يعملون بها وأنها تصل من مسقط إلى فارس[3].

استمر وصول الأسلحة إلى فارس، في مايس عام ١٩٠٣ وصلت ٤٠٠ بندقية مارتيني هنري من مسقط إلى لنجة وشيراز، وأنزلت عام ١٩٠٤ (١٥٠٠) بندقية في جلج و٧٠٠ بندقية أرسلت إلى جهة غير معروفة في فارس[4]. وخلال شهر كانون الثاني عام ١٩٠٦ ظلت السفينة البريطانية ردبرست **Redbreast**، مرابطة بشكل دائم في مسقط وبذلك ساعدت على تحجيم التجارة فيها بعض الوقت[5]. رغب الأفغان في الحصول على الأسلحة الأوروبية التي يستوردها التجار الفرس من ساحل عمان[6]، وكان تجار السلاح الأفغان يقصدون مسقط بحرية للحصول على ما يرغبون به من الأسلحة الحديثة[7]، وظل أكثر من ١٠٠ أفغاني في مسقط يتاجرون بالأسلحة وأن نصفهم يعيشون على حساب جوجير تاجر الأسلحة الفرنسي[8]. وفي كانون الثاني عام ١٩٠٧ غادرت مسقط إلى مكران سفينة وعلى متنها ٣٠٠ بندقية اشتراها الأفغان من مسقط[9]. واستمر الأفغان بنقل الأسلحة من مسقط بالداوات وكانوا يستعملون وسائل عبقرية في التهريب ليتجنبوا إلقاء القبض عليهم في المياه العمانية والفارسية من قبل السفن البريطانية

---

[1] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٧.

[2] طه، المصدر السابق، ص ١٣١. قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

[3] F.o. 90/591, H.M.Dur and, K-cit, Her Majestys Minister at, Tahran, to the Secretary to the Government of India, Foreign Debartment, the Loth, April, 1895.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣٨ ــ ٣٧٤١.

[5] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٥٢.

[6] Firouz, op. cit. p. 242.

[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٤٥.

[8] Busch, op. cit. p.277.

[9] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٥٩.

وكانت الرشاشات والبنادق تنقل إلى ساحل فارس حيث تنتظرها القوافل لتذهب من هناك إلى أفغانستان[١]، وكانت الأسلحة المهربة تخفى تحت سلال التمور وأكياس الحلوى والسكر[٢].

البحث الثالث

موقف سلطان مسقط والقبائل الإباضية من تجارة الأسلحة

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع زادت نسبة الواردات على الصادرات في عمان، لكن ذلك تم تسويقه عن طريق القروض والأرباح الناتجة عن الخدمات التي تقوم بها السفن كتجارة وتهريب الأسلحة[٣]. فقد بلغ دخل واردات السلاح في مسقط عام ١٨٩٠ حوالي ٤٤٩٢٧ باون[٤]، وكان سلطان مسقط، والمسؤولون الرسميون التابعون له يتعاونون مع تجار الأسلحة، فكانت الأسلحة المصادرة تعاد غالباً للمهربين مرة أخرى[٥]. لم يكن في عمان في أي وقت مراكز مهمة للصناعة، رغم وجود بعض الورش اليدوية التي كانت تصنع السيوف والخناجر وتصليح البنادق والمدافع التي كانت تصنع خصيصاً لأسطول السلطان، لكن استيراد الأسلحة من أوربا أدى إلى توقف صب المدافع للأسطول العماني وقضى على صناعة الأسلحة المحلية[٦]. أدت إجراءات المراقبة الصارمة التي فرضت على التجارة في زنجبار عام ١٨٩٢ إلى قطع جزء كبير من موارد الدخل الأساسية للسلطان[٧]. وقد ساعدت السلطات البريطانية في الخليج العربي والهند على تعزيز نفوذ السلطان واقترحت وضع ضرائب ثقيلة على الأسلحة، غير أن المعاهدات التي عقدتها عمان مع الدول الأوربية كانت تتعارض مع ذلك الإجراء[٨].

كان العمانيون من أنشط التجار في المنطقة واتبعوا طرقاً اجتذبت التجار الآخرين، وأصبح لهم دور مهم في التجارة في المحيط الهندي كموزعين لسلع التجارية التي ترد من كلكتا وغيرها من المناطق فضلاً عن التجارة الداخلية لمسقط وميناء زنجبار الخاضع للعمانيين[٩]. واستفادت

---

[1] Busch, op. cit, p.278.

[2] molly, Op. cit, p.162.

[3] لادن، المصدر السابق، ص ١١١.

[4] المصدر نفسه، ص ١٣٦.

[5] Graves, Op. cit., P143.

[6] لاندن، المصدر نفسه، ص ١٣٠.

[7] Busch, Op. cit. P272.

[8] F.O. 60/604, the trade Arms with Arabian Gulf, 3 June 1898.

[9] لاندن، المصدر السابق، ص ٥٧.

مدينة مسقط من تحول التجارة إليها من بندر عباس، وغدت كخيوط العنكبوت التي ترتبط ببعضها البعض عن طريق الخطوط الجوية البحرية[١].

توترت علاقات السلطان مع بريطانيا جراء عمليات المنع والمضايقات التي تعرض لها حيث كان يرغب في الحصول على الأسلحة لمواجهة معارضيه ودعم موارده المالية التي تضررت نتيجة للحظر، قد زادت كمية الأسلحة التي تصل إلى مسقط حيث بلغت بين عامي ١٨٩٥ ــ ١٨٩٦ حوالي ٤٣٥٠ بندقية ومليونين ونصف طلقة[٢]، وأن من أهم المتاجرين بالأسلحة عام ١٨٩٥ التاجر الهندي روتنس برشوتم **Ruttonsi Burshotom** مالك عقد الجمارك لتلك السنة، وذكر سادلر في إحصائية له بعض الإرساليات القادمة إلى مسقط خلال الستة أشهر الأخيرة من عام ١٨٩٥ كما يلي [*].

المحتويات	عدد الصناديق	اسم المرسل إليه	اسم المرسل
٢٠ بندقية خرطوش	صندوق واحد	**Ruttonsi Burshotom**	**J. Malcolm co.**
٢٠ بندقية رشاشة	صندوق واحد	=	=
١٤٠ بندقية وعتاد		=	=
٣٥ بندقية خرطوش و١٠٠ بندقية رشاشة	١٤ صندوقاً	=	**Isaac Hollis &**
عتاد الأسلحة السابقة بمعدل ٢٠٠ مخزن لكل قطعة سلاح	١٩ صندوقاً	**J.J.Malcolm co.**	=

وفي عام ١٨٩٧ ونتيجة للأرباح الطائلة التي كان يحصل عليها فيصل بن تركي من الرسوم الجمركية المفروضة على الأسلحة، اقترح زيادة الضريبة بنسبة تزيد على ٥% من القيمة المتفق عليها في المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية بحجة الحد من تجارة الأسلحة التي تشكل خطراً على سلامة واستقرار حكومته[٣]، لكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب[٤]،

---

[1] لاندن، المصدر السابق، ص ٦١.

[2] F.O. 60/604, the Arms trade with the Arabian Gulf, 3, June, 1898.

[*] F.O.60/591, M.H. Sadler, Political At Mascat, to the political resident in the Gulf, 5th February, 1895.

[3] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٧ ــ ٣٧١٨.

[4] F.O. 60/591 F.Wilson, Political Resident in the Arabian Gul to the secretary the government of India, Foregn department, the 17 April, 1897.

واقترحت على فرنسا تعديل الاتفاقية التي أبرمتها مع السلطان عام ١٨٤٤ لكن ذلك الاقتراح لم يكن موضع قبول لدى فرنسا[1]، الأمر الذي دفع السلطان إلى رفع الضريبة إلى ٦ % ولم تعارض لندن أو واشنطن ولم تهتم باريس أيضاً بهذه الزيادة الطفيفة[2]. ولأجل الحد من تجارة الأسلحة في مسقط قدم قنصل بريطانيا في مسقط في ١٤ تشرين الثاني عام ١٨٩٧ المقترحات الآتية:

كل مواطن يستورد الأسلحة يجب أن تدرج قوائم قد يطلبها القنصل من حين لآخر.

كل رعية من رعايا سلطان مسقط يريد بيع الأسلحة يجب أن يعلم القنصل بكمية الأسلحة المباعة واسم وعنوان الشخص الذي سترسل إليه الأسلحة.

يتعرض المخالف بدفع غرامة لا تتجاوز ٥٠ دولاراً أو السجن لمدة ثلاثة أشهر[3]، لكن هذا المقترح لم يؤخذ به.

بدأت بريطانيا في بداية عام ١٨٩٨ باتخاذ إجراءاتها الخاصة للحد من تجارة الأسلحة في مسقط، لاعتقادها بأن الأسلحة التي تصل إلى حدود الهند مصدرها مسقط، لكن تجارة الأسلحة كانت مصدراً للرزق بالنسبة لعدد كبير من ملاحي عمان وكانت الموانئ العمانية هي التي تستقبل تجارة الأسلحة، فمدينة ودام كانت قرية بيوتها من سعف النخيل في عام ١٨٤٠ ، إلاّ أنها تحولت في عام ١٩٠٠ إلى مركز مهم للتهريب، كما أصبحت مدينة صور من المدن المهمة أيضاً[4]. ومنذ عام ١٩٠٠ ونتيجة للضغوط التي مارستها بريطانيا على عمان تخلى المصدرون البريطانيون عن جانب من التجارة وحل محلهم المصدرون الفرنسيون. وقد بلغت قيمة الأسلحة عام ١٩٠٤ حوالي ١١٩٩٣ جنيه [5]. في حين قدرت قيمة المستورد منها بين عامي ١٩٠٦ ــ ١٩٠٧ حوالي ١١٢٣٣٨ جنيه استرليني وزع معظمها إلى موانئ الخليج العربي وأفغانستان[6]. ونتيجة لفرض الحصار البحري البريطاني فقد تعرضت التجارة إلى هزة كبيرة في مسقط[7].

لقد أنفقت بريطانيا حوالي ربع مليون جنيه لمنع التجارة حتى عام ١٩١٠ وقد قللت هذه الإجراءات بالفعل من حجم التجارة وبدا واضحاً بالنسبة لبريطانيا أنه إذا لم تمنع التجارة في

---

[1] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧١٨.

[2] ابراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند، ص ٨٥.

[3] Saldanha, op. cit.,p17.

[4] لاندن، المصدر السابق، ص ١٠٩.

[5] المصدر نفسه، ص ١٣٧.

[6] القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٩٣.

[7] لاندن، المصدر السابق، ص ١٣٦.

مسقط فإنه لا يمكن القضاء على هذه التجارة تماماً[1]، خصوصاً بعد فشل بريطانيا في الوصول إلى اتفاق مع فرنسا من أجل منع التجارة في مسقط على أثر ذلك قدم كوكس مشروعاً إلى السلطان يقضي بتقديم منحة كتعويض مالي مقابل الحد من تصدير الأسلحة بإشراف ضابط بريطاني يعطي للسفن البريطانية حق الاستيلاء على أي قارب لا يحمل تصريحاً للمرور مهما كانت وجهته، وقد رفع المشروع إلى وزارة الخارجية وكان كري وزير خارجية بريطانيا مستعداً لمناقشته والموافقة عليه طالما أنه لا يتعارض مع المعاهدة الفرنسية العمانية لعام ١٨٤٤، لكن فرنسا عارضت ذلك المقترح [٢].

كان السلطان يعاني من ضائقة مالية ومن أجل ذلك تفاوض مع التاجر علي بن موسى أحد كبار تجار الأسلحة الذي عرض على السلطان مبلغاً ضخماً مقابل حصوله على امتياز جمارك عمان، لكن السلطان رفض ذلك بعد أن حصل على ١٣٠٠٠٠ ريال إعانة من حكومة الهند البريطانية[٣].

لقد شددت بريطانيا من إجراءاتها ضد السلطان واتهمته بأنه تحول من موقف الحياد بالنسبة لتجارة الأسلحة إلى التدخل الفعلي فيها، وأنه وقع تحت تأثير كبار تجار الأسلحة وتعاطف معهم وخاصة التاجر علي موسى. ففي كانون الأول عام ١٩١٠ قدم السلطان شكوى إلى تريفور **Trevor** الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، وذلك لحرق قاربين تابعين للسلطان في نهر جالح[٤]. وفي نيسان عام ١٩١١ قامت السفينة الحربية أسبيجل **Espigle** بأسر ثلاثة قوارب في أعلى خليج عمان تحمل أسلحة وذخائر حربية تقدر بحوالي ٢٠٠ بندقية و٦٦٨٠٠ طلقة وهي تحمل تصاريح مرور من السلطان الذي اشتكى بدوره إلى كوكس على أساس أن الاستيلاء على القوارب تم في المياه الإقليمية لمسقط، لكن كوكس رفض شكواه مدعياً بأن القوارب كانت خارج المياه الإقليمية لمسقط [٥].

أثارت السيطرة البريطانية على السلطان حفيظة الإباضيين، حيث بدأ زعماء القبائل الإباضية بالاستعداد لمواجهة الحظر الذي يتهددهم جراء فرض بريطانيا ضغوطاً كثيرة على تجارتهم[٦]، وظل الإباضية ورجال القبائل في الداخل يكنون العداء للسلطان وذلك لتعاونه مع

---

1 طه، المصدر السابق، ص ١٧١.

2 المصدر نفسه.

3 المصدر نفسه، ص ١٧٢.

4 المصدر نفسه.

5 المصدر نفسه، ص ١٧٢ ــ ١٧٣.

6 قاسم، الخليج العربي، ١٩١٤ ــ ١٩٤٥، ص ٣٨٤ ــ ٣٨٥.

الانكليز ومضايقتهم في تجارة الرقيق وتهريب الأسلحة والعتاد. ومن الجدير بالذكر أن الإباضية يدعون أن الرقيق ليس محرماً في الشريعة. لذا يجب أن لا يتدخل فيه أحد، وعارضوا كل دعوة للحد من نشاطهم ونشاط المهربين الذين يمدونهم بالأسلحة[١]. وعارضوا كل المعاهدات التي عقدت مع الدول الأجنبية التي تهدف إلى الحد من تجارة الأسلحة[٢]. وفي عام ١٩١٠ بعث عيسى بن صالح أحد زعماء الهناوية الذي نشأ نشأة سياسية، وكان يطمع لتحقيق الاستقلال الذاتي واحتلال المركز الطبيعي بين القبائل الهناوية، رسالة شديدة اللهجة إلى السلطان فيصل بن تركي يحتج فيها على إطلاق المسؤولين سراح العبيد الذين يفرون من أسيادهم[٣]، لكن فيصل استطاع أن يقيم علاقات جيدة مع الشيخ عيسى بن صالح[٤]. غير أن القيود الكثيرة التي فرضها السلطان على تجارة الأسلحة عجلت بانفجار أزمة داخلية في عمان، ورأى الكثير من العمانيين أن توقيع السلطان على اتفاقية حظر تجارة الأسلحة دليل على خضوعه للبريطانيين وأنه يعتمد على المساعدات البريطانية، الأمر الذي اضطره إلى مجاراة مواقف الحكومة البريطانية بخصوص منع التجارة في مسقط[٥]. إن سوء الأحوال المالية للسلطان اضطرته إلى عقد قروض مع كبار التجار الهنود المستوطنين في مسقط وحصل على قرض جوجير[٦]، كما قدمت له حكومة الهند قرضاً كبيراً في عام ١٩١١ بدون فائدة وذلك لإنقاذه من إفلاس مؤكد[٧].

صعدت بريطانيا حملتها للحد من تجارة الأسلحة عام ١٩١٢ فأقنعت السلطان بإنشاء مخزن الأسلحة توضع فيه الأسلحة تحت المراقبة البريطانية وعرضوا إعطاءه مبلغ ١٠٠٠٠٠ روبية، فضلاً عن الإعانة السنوية المقدمة له[٨]، وقد احتج عيسى بن صالح على ذلك الإجراء وأرسل كتاباً شديد اللهجة إلى السلطان يشجب فيه التدخل البريطاني للحد من تجارة الأسلحة في مسقط [٩]. على أثر ذلك ثارت القبائل الإباضية ضد فيصل عام ١٩١٣ وأعلنوا معارضتهم ومقاومتهم

---

[1] شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، إدارة العلاقات، شعبة البحث، (القاهرة، ١٩٥٢) ، ص ٨.

[2] المصدر نفسه، ص ٦٩.

[3] لاندن، المصدر السابق، ص ٣٤٨.

[4] المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

[5] لاندن، المصدر السابق، ص ٣٤٨.

[6] شركة الزيت، المصدر السابق، ص ٨١.

[7] لاندن، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

[8] شركة الزيت، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

[9] لاندن، المصدر السابق، ص ٣٤٨ ــ ٣٤٩، شركة الزيت، المصدر السابق، ص ٨١.

للأجانب ورفضهم لكل من يدعو لكل من يدعو إلى وقف تجارة الأسلحة، وزعم كبار الإباضية أن فرض الرسوم الجمركية تتنافى مع الدين الاسلامي[1]. وقد استطاع زعماء الإباضية ودعاتهم المحافظين تعبئة الرأي العام في المقاطعات الوسطى من عمان ضد الإجراء البريطاني بإنشاء مخزن الأسلحة لأنه يحرم أبناء القبائل العمانية من الحصول على الأسلحة الحديثة التي يحتاجونها[2]، على أثر ذلك اجتمعت ثلاث طوائف رئيسية من المحافظين الأولى بقيادة سليم بن راشد الخروصي[3]، والأخرى يقودها عبد الله بن حميد السالمي العالم والمؤرخ العماني المعروف، والأخيرة مجموعة عيسى بن صالح شيخ الحارثية وهي قبيلة عسكرية تمثل النواة الصلبة في قوة المحافظين العسكرية ومجموعة يتزعمها حميد بن ناصر من بني ريام الغافرية[4]، وقرروا خلع السلطان الخروصي وتعيين الخروصي إماماً على عمان. لكن بريطانيا لم تبق مكتوفة الأيدي إزاء هذا الموقف، فقد وجه المعتمد السياسي البريطاني في حزيران عام ١٩١٣ تحذيراً إلى الزعماء العمانيين من القيام بمهاجمة مسقط وأنزلت فصيلة من القوات الهندية في مطرح لتعبر بذلك عن التزامها بحماية ومساعدة السلطان، وقد تدهور الموقف كثيراً في آب من العام ذاته وأعلن زعماء الإباضية أن هدفهم هو الإطاحة بالسلطان وإنهاء حكمه، لكن وفاة فيصل بن تركي في ٤ تشرين الأول عام ١٩١٣ وتولي ابنه تيمور أدى إلى تهدئة الأوضاع في عمان[5].

يبدو أن السلطان فيصل اعتقد أن إنشاء مستودع الأسلحة يفيده من الناحية السياسي ويحرم القبائل العمانية المعارضة له من الحصول على الأسلحة، لكن إجراءه جاء متأخراً إذ أن القبائل كانت قد امتلكت الكثير من الأسلحة الحديثة ومنذ زمن بعيد.

ظلت الأوضاع غير مستقرة في عمان، ففي بداية عام ١٩١٤ وصلت إمدادات أخرى من حكومة الهند لتعزيز موقف بريطانيا في مسقط[6]. ونلاحظ أن بريطانيا وقفت بجانب السلطان لتنفيذ رغباتها في مسقط.

---

[1] Wendel, Op. cit. p.154.

[2] لاندن، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

[3] Wendel, op. cit, p.154.

[4] لاندن، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

[5] المصدر نفسه، ص ٣٥١.

[6] شركة الزيت، المصدر السابق، ص ٨٣.

تجارة الأسلحة بين عمان والساحل الشرقي الإفريقي

كانت العلاقات التجارية بين عمان والساحل الشرقي الإفريقي[1] قد تمت منذ عصر ما قبل الإسلام، وقد ساعدت العوامل الجغرافية على نشاط حركة الملاحة حيث كانت الرياح الموسمية التي تهب على منطقة المحيط الهندي تمكن الداوات من الإبحار من خليج عمان وتتجه بمحاذاة الساحل الإفريقي. وبعد وصول الإسلام إلى شرق إفريقيا نتج عنه استقرار العرب الدائم وإقامة مدن عربية إسلامية، فزاد عدد العرب المسلمين المهاجرين إليها، وقد هاجر الكثير من أهالي عمان إلى شرق إفريقيا، وكانت سفن عمان وسيراف تقوم بتجارة منتظمة مع شرق إفريقيا. ومن المؤكد أن العرب كان لهم تأثير واضح على ساحل شرق إفريقيا من ثقافة ولغة ودين. وفي عهد أحمد بن سعيد المؤسس الأول لسلطة البوسعيد الذي اهتم بإنعاش العلاقات التجارية مع شرق إفريقيا، وكان له تأثير واضح لأنه ينتمي إلى عائلة تمارس التجارة، حيث كان يرسل سفنه كل عام لتأتي بالبضائع الإفريقية وشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر نجاح سلطنة عمان في ضم المقاطعات الساحلية من شرق إفريقيا تحت زعامتها. لقد ازدهرت عمان وأصبحت قوة ملاحية كبيرة بفضل موقعها الجغرافي الذي جعلها مركزاً مهماً على طرق المواصلات بين الهند وشرق إفريقيا والبحر الأحمر[2]، واستطاع السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٦ ــ ١٨٥٦) أن يملك أسطولاً تجارياً وحربياً كبيراً تميز عهده بنشاط بحري واسع[3]، حيث قدرت سفنه بحوالي ١٤ سفينة حربية ومئات السفن الصغيرة. وكان ينفق أموالاً كثيرة لأجل شراء السفن الحربية [4]. ومنذ عام ١٨٣٠ بدأ سيد سعيد ببناء قصرين له وإحداهما في زنجبار يسمى بيت الساحل والثاني بناه في مونت **mont** الذي يبعد حوالي ثلاثة أميال شمال زنجبار[5] التي انتقل واستقر فيها عام ١٨٣٢ وذلك لموقعها الجغرافي وتوسطها بين موانئ شرق إفريقيا وخصوبة أرضها وميناءها

---

[1] د. جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية (تونس، ١٩٧٥)، ص ٤٩.

[2] لاندن، المصدر السابق، ص ٦٦.

[3] د. محمود علي الداود، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ ــ ١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦١)، ص ٢٩.

[4] لوريمر، التاريخي، ج ٢، ص ٧٢٩ ــ ٧٣٠.

[5] د. جمال زكريا قاسم، دول بوسعيد في عمان وشرق إفريقيا ١٧٤١ ــ ١٨٦١، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ٢١٧.

الذي يصلح لرسو السفن الكبيرة[1]. وذلك غدت زنجبار مستودعاً هائلاً تخزن فيه البضائع التي كانت تأتي من أنحاء أفريقيا. وزاد النشاط التجاري فيها خاصة وأن السيد سعيد أخذه معه تجار عمان الأثرياء ليساهموا في إغناء الحركة التجارية في مداخل شرق أفريقيا[2]. في عام ١٨٥٦ توفي السيد سعيد فانفصلت زنجبار عن مسقط وقد ساهمت بريطانيا في ذلك الانفصال رغبة منها في تفتيت سلطنة عمان وذلك من أجل السيطرة عليها.

وفي عام ١٨٦١ أصدر اللورد كاننك **canning** تحكيمه الشهير حيث تولى ماجد حكم زنجبار بينما حكم أخوه ثويني مسقط، وتعهد ماجد بأن يعطي ٤٠٠٠٠ ريال سنوياً إلى ثويني وذلك تعويضاً له[3]، لكن العلاقات التجارية ظلت مستمرة بين مسقط وزنجبار رغم انفصالهما.

استمر نشاط الأوروبيين في زنجبار بعد عهد السيد سعيد وقد لاحظ البريطانيون والفرنسيون تزايد التجارة الخارجية لزنجبار بصورة مطردة حيث بلغ متوسط تجارتها الخارجية من عام ١٨٦٢ ــ ١٨٧٢ حوالي مليون جنيه سنوياً ووصل عام ١٨٨٠ إلى ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه. وكانت تصدر المطاط والقرنفل والعاج إلى أوربا[4]. وأخذت الدول الأوروبية تتهافت للحصول على مشاريع استغلال المعادن وباقي الثروات الطبيعية في زنجبار وكان من أهم المشاريع مشروع وليم ماكنن الرأسمالي البريطاني الذي ترجع صلته بشرق إفريقيا إلى سنة ١٨٧٦ عندما كان مديراً لشركة النقل التجاري في المحيط الهندي، وحظي بتأييد من السلطان برغش، وفي عام ١٨٧٧ قدم الشريكان ماكنن وبوكشين مشروعاً يهدف إلى استغلال شرق إفريقيا التابعة لزنجبار وأن تحتل الشركة أراضي السلطنة ما بين الساحل وبحيرة فكتوريا باسم السلطان. ويتألف المشروع من ثمانية بنود الذي يهمنا منها البند الرابع الذي ينص على أن "تقوم الشركة بتنظيم تجارة السلاح والمخدرات بالطريقة التي تراها [5]".

وكان لفرنسا مشاريع استغلال اقتصادية عديدة في أجزاء من السلطنة. فقد قدمت شركة (رابو) ومقرها مرسيليا إلى برغش مشروعاً لتنشيط تجارتها مع شرق إفريقيا وذلك بإقامة خط حديدي. لكن العلاقات بين فرنسا والسلطان برغش ساءت، ففي عام ١٨٧٨ وقع نزاع بين حكومة زنجبار وبين إحدى السفن الفرنسية التي أرادت إنزال كمية من الأسلحة إلى ميناء

[1] د. صلاح العقاد ود. جمال زكريا قاسم، زنجبار، (القاهرة، ١٩٥٩) ص ٦٠.

[2] المصدر نفسه، ص ٧٤.

[3] المصدر نفسه، ص ٧٤.

[4] المصدر نفسه، ص ١٧١.

[5] للتفصيلات عن هذا المشروع وغيره من المشاريع وبنود الامتيازات. راجع المصدر نفسه، ص ١٧٨.

مقاديشو بغية بيعها لرؤساء القبائل استناداً إلى معاهدة ١٨٤٤ التي تنص على حرية التجارة، لكن حاكم (لامو) منعها من تنفيذ هذه العملية، وكذلك فعل حاكم (براوة) حينما قدمت السفينة إلى هذا الميناء للغرض نفسه، وقد طالبت الحكومة الفرنسية بتعويض من السلطان نتيجة للخسائر التي لحقت بالسفينة، لكن السلطان برغش أدعى أن له الحق بأن يحول دون بيع الأسلحة لقبائل الصومال نظراً لأن المعاهدة تحرم بيع الأسلحة إلى رعايا السلطان في حالة الحرب، وأن قبائل الصومال كانت في حالة عصيان دائم [١].

وكانت الدول الأوروبية المتنافسة على مناطق النفوذ في شرق إفريقيا تشجع توزيع الأسلحة في منطقة نفوذ الأخرى، وقد استغلت بريطانيا تلك الحادثة وتدخل السفير البريطاني في باريس ليدافع عن حق برغش في منع تجارة الأسلحة في السلطنة إلاّ تحت مراقبة حكومتها. وكانت نتيجة ذلك اضمحلال نشاط فرنسا الاقتصادي في شرق إفريقيا، بينما زاد نشاطهم التبشيري في المنطقة كثيراً [٢].

أدى تعدد المراكز التجارية الغربية واتساع نشاطها وتسرب الأسلحة إلى أيدي أبناء القبائل الإفريقية بواسطة التجار الأوروبيين إلى زيادة الاحتكاك بين العرب والأفارقة في عهد السلطان برغش[٣] . وقد استمر نقل الأسلحة من مسقط إلى زنجبار وساحل شرق إفريقيا. لكن بريطانيا أرادت منع وصول الأسلحة إمعاناً في تشديد سيطرتها على ذلك الجزء، لأنها اعتقدت أن العتاد والأسلحة التي تم إنزالها في جوادر يمكن أن تصل إلى حدود الهند وأفغانستان. وفي عام ١٨٨٨ أوقفت شحنة تتألف من ٢١ صندوقاً يحتوي على بنادق مرسلة من طرف السادة روزي وشركائهم والسادة بوشار بوندالي. كما أوقفت شحنة تتألف من عدة صناديق في جوادر تابعة لتجار الخوجة الأفغان[٤]. وقد رفضت بريطانيا جميع إجازات شحن الأسلحة إلى الساحل الإفريقي. وشرعت بفرض الحصار البحري في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٨٨٨ على ذلك الساحل بالتنسيق مع القوات البحرية بعد أن أخذت موافقة السلطان بمساعدتها في ذلك الإجراء. [٥] وعلى أثر عقد مؤتمر بروكسل عام ١٨٩٠ الذي منع وصول الأسلحة إلى إفريقيا[٦]، إلاّ أن ذلك لم

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٧٨.

[2] المصدر نفسه، ص ١٧٨.

[3] المصدر نفسه، ص ١٤٩.

[4] Saldanha, op. cit.,p2.

[5] د. عبد الفتاح حسن أبو علية، مختارات من وثائق عمان الحديث، قراءة في الأرشيف الأمريكي (الرياض، ١٩٨٤)، ص ٢٥٤ ــ ٢٥٥.

[6] Firrouz, Op. cit. p164.

يمنعها نهائياً. فقد ظلت الأسلحة تنقل من مسقط إلى ميناء صور وباقي سواحل عمان وتصل إلى الصومال وموانئ سواحل إفريقيا. ورغبة من السلطان في تبديد شكوك بريطانيا. أصدر أمراً في ٣٠ نيسان عام ١٨٩٢ منع فيه إعادة تصدير الأسلحة إلى جوادر وسواحل شرق إفريقيا، لكنه لم يوافق على قيام جنود بريطانيا بتفتيش السفن العمانية، لذلك ظل الأمر حبراً على ورق[1]، وظلت الإرساليات الكبيرة من الورق تصل من زنجبار إلى مسقط متوجهة إلى التجار الهنود ورعايا بريطانيا، وقد نقلت تلك الأسلحة على متن سفن تابعة لسلطان زنجبار[2]، وقد أكد الوكيل السياسي البريطاني في مسقط في برقية لحكومة الهند البريطانية في ٢٣ آب عام ١٨٩٢ بأن الطلب قد زاد على الأسلحة النارية في موانئ الخليج العربي وأنه طالما أن الطلب عليها سيستمر فإن الأسلحة سوف تصل من زنجبار إلى مسقط متوجهة إلى التجار الهنود ورعايا بريطانيا، وقد نقلت تلك الأسلحة على متن سفن تابعة لسلطان زنجبار[3] ، وقد أكد الوكيل السياسي البريطاني في مسقط في برقية لحكومة الهند البريطانية في ٢٣ آب عام ١٨٩٩٢ بأن الطلب قد زاد على الأسلحة النارية في موانئ الخليج العربي وأنه طالما أن الطلب عليها سيستمر فإن الأسلحة سوف تصل وتتكدس في مسقط، واقترح اتخاذ الإجراءات الفعالة في زنجبار، طالما أنه لا يمكن منعها في مسقط[4]. وذكر في تقرير آخر في ٢١ آب من العام نفسه بأن باخرة تابعة لسكان زنجبار تسمى ساوردسمان (**Swordsman**) وصلت إلى مسقط وعلى متنها ١٣ صندوقاً يحتوي على ٣٦٧ قطعة سلاح وهي مرسلة إلى أحد التجار البريطانيين[5].

وكتب الميجر سادلر، الوكيل السياسي في مسقط، إلى المقيم السياسي في الخليج في كانون الأول عام ١٨٩٣ يقول بأن أغلب الأسلحة التي يستوردها أصحاب محلات الأسلحة في مسقط تجد طريقها لإعادة تصديرها إلى الكويت وجنوب العراق، وتهرب كذلك إلى الساحل الشرقي الإفريقي بالداوات، وطالب سادلر في تقريره أن تضغط حكومته على السلطان من أجل منع وصول الأسلحة إلى الساحل الأفريقي[6]. وفي تموز عام ١٨٩٦ وصلت أخبار عن قيام العرب بتهريب أعداد ضخمة من الرشاشات من زنجبار إلى مسقط على متن السفينة أفوكا **Avoca** والتي كان من المؤمل إرسالها إلى المتمردين ضد السلطان في مسقط[7]. وقد أخذت الأسلحة

---

[1] لوريمر، التاريخي، ج٦، ص ٣٧١٥.

[2] Saldanha, Op. cit., P3.

[3] Ibid, p. 4

[4] Ibid,

[5] F.O. 60/591, M.H. Sadler, political Agent at Mascat, to the Political, resident in the Arabian gulf, 18th doc, 1893

[6] Saldanha, Op. cit., P7.

[7] Ibid, P.28.

تصل إلى الساحل الصومالي الإيطالي، ففي نيسان عام ١٨٩٩ أعلم القنصل الإيطالي زميله البريطاني بأن كمية كبيرة من الأسلحة والعتاد استوردت حديثاً إلى محمية إيطالية على ساحل بنادر **Bensdir** ، لكنه لا يعرف عددها بالضبط وكانت هذه الأسلحة قد استوردت من مسقط وجيبوتي بالداوات من قبل تاجر صومالي[١]، وقد استمر تصدير الأسلحة من عمان إلى ساحل شرق إفريقيا. وتبين بأن الأسلحة التي كانت تصل إلى الصومال يأتي أغلبها من جيبوتي، وفي عام ١٩٠٢ أسرت سفينة مسقطية في مياه عدن وتقوم بإنزال أسلحة وذخائر إلى أحد التجار الصومالي[٢]. وفي ظل الإجراءات التي أرادت بريطانيا اتخاذها لمنع وصول الأسلحة من مسقط إلى الساحل الإفريقي، فقد اقترح كوكس على حكومة الهند تعيين وكيل سياسي بريطاني في صور، لكن حكومة الهند أكدت على عدم وجود أهمية لذلك التعيين ما دام سلطان عمان يستطيع أن يتحرك في كل الاتجاهات، وأن ذلك قد يثير حفيظة فرنسا، كما أن السفن البريطانية ليس لها الحق بأن تتدخل وتفتش الداوات التي تحمل العلم الفرنسي في ساحل شرق إفريقيا باستثناء الحراسة الشديدة على ساحل الصومال الإيطالي.

وفي ٢٣ تموز عام ١٩٠٣ أعلم أدميرال المحطة الهندية الشرقية كوكس بأن السلطات المحلية قد ألقت القبض على أسلحة تقدر ما بين ٣ ــ ٤ آلاف بندقية وعتاد كثير أنزلت على ساحل الصومال الإيطالي جلبت من مسقط، ويقال بإنها مرسلة إلى الشيخ عثمان محمود (شيخ منطقة مدجرثين الواقعة بين أوبيه وراس جردفون) الذي يرسلها بدوره إلى القبائل[٣].

وفي آب من العام نفسه كتب كوكس إلى حكومة الهند يشير إلى أن أحد مالكي الداوات في صور الذي يحمل أوراقاً فرنسية اشترى ٥٠٠ بندقية مع عتاد مناسب من التجار الفرس والروس في مسقط لأجل إعادة تصديرها ولأجل تمويه السفن الحربية البريطانية، فقد قام بتغطيتها بالتمور[٤]. لقد جذبت تقارير كوكس اهتمام حكومة الهند، فأوضحت له بأن سفن بريطانيا لا يمكن أن تتدخل لتفتيش الداوات التي تحمل الأعلام الفرنسية في المياه العالية، وأنها لا تستطيع أن تتخذ أي إجراء بشأنها عدا تشديد الحراسة على ساحل الصومال الإيطالي، أما بخصوص تعيين وكيل بريطانيا في صور فإن ذلك عديم الأهمية، لأن السلطان يستطيع أن يحرك سفنه في أي

1

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣١.

[3] Saldanha, Op. cit., P48.
[4] Ibid,

اتجاه يرغب وأن إرساله ذلك الوكيل سوف يثير انتباه فرنسا خاصة وأن بريطانيا تريد التوصل إلى اتفاق معها بشأن الساحل الشرقي الإفريقي[١].

وقد استمر وصول الأسلحة من مسقط إلى شرق إفريقيا وبالعكس مما أثار غضب بريطانيا وإيطاليا وضغطت كلتا الدولتين على سلطان مسقط من أجل منع وصول الأسلحة إلى مسقط وإعادة تصديرها إلى الساحل الشرقي الإفريقي والممتلكات الإيطالية في الصومال.

وتنفيذا لرغبات الحكومتين البريطانية والإيطالية أصدر سلطان مسقط في ١٧ تشرين الأول عام ١٩٠٣ أمراً يحرم فيه تصدير الأسلحة والذخائر من أراضيه إلى الساحل الإفريقي، وكذلك إلى الممتلكات الإيطالية على الساحل الشرقي الإفريقي، وحول السفن البريطانية والإيطالية حق تفتيش السفن العمانية المشبوهة في أعالي البحار والمياه الإقليمية لعمان [٢].

قدم كوكس في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٠٣ إلى حكومة الهند نسخة من المذكرة التي أصدرها سلطان مسقط، والخاصة بمنع تجارة الأسلحة من مسقط والساحل الإفريقي والتي جاء فيها (ليكن معروفاً بأن استيراد الأسلحة والمخزونات الحربية إلى هذه الأجزاء من الساحل والجزر الإفريقية بما فيها سومطرة الواقعة شمال رأس جواردافوى **Fuardafai** التي تحت الحماية البريطانية، وكذلك المناطق الواقعة تحت الحماية الإيطالية، وأنه استناداً إلى طلب الحكومة البريطانية وتفاهمها مع الحكومة الإيطالية فإني بموجب هذا أعلن هذا التحريم المذكور، وقد أصبح معروفاً بأن أي زورق أهلي ينقل الأسلحة والذخائر الحربية في الأماكن المشار إليها فإنه يتحمل خطر المصادرة، واني قد منحت السلطة لرجال الحرب البريطانيين وذلك نيابة عني، وقيام سفنهم بتفتيش زوارق مسقط التي تتهمها بريطانيا بنقل الأسلحة، وكذلك أمنح السلطة للسفن الحربية الإيطالية أيضاً في تفتيش سفن مسقط المتهمة سواء في المياه الإقليمية أو في البحار العالية) [٣].

وفي ٩ كانون الأول عام ١٩٠٥ اقترحت وزارة خارجية حكومة الهند على وزارة الخارجية البريطانية ضرورة إجراء المزيد من الاتصالات مع الحكومة الفرنسية حول تجارة الأسلحة في البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وفعلاً تم إجراء المباحثات بين الدولتين، غير أن فرنسا أنكرت وجود تلك التجارة وتصدير الأسلحة من جيبوتي إلى الساحل العربي[٤]. إما فيما يخص جيبوتي التي أصبحت مركزاً لتوزيع الأسلحة والذخائر إلى شرق إفريقيا، تقدم السفيران البريطاني

---

[1] Ibid, p.49.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٨٣٢.

[3] Saldanha, Op. cit., P45.

[4] Bidwell, the Affaris of Arabian, 1905, Vol, I, Part, v, P.76.

والإيطالي في باريس بعرض مشترك لدى الحكومة الفرنسية وأعربا عن أملهما في أن تتعاون الحكومة الفرنسية في إلغاء تجارتها مع جيبوتي، وذكر السفير البريطاني في باريس بأن الحكومة الفرنسية أبلغته برغبة الإدارة الفرنسية بمنع تهريبها الأسلحة ووصولها إلى جيبوتي كما أنها أبلغت حاكم الصومال الفرنسي بذلك الإجراء وذلك تنفيذاً لقرارات مؤتمر بروكسل الدولي عام ١٨٩٠ الذي كان قد حظر بيع الأسلحة إلى شرق إفريقيا.[١].

كشفت الحكومة الإيطالية في كانون الأول عام ١٩٠٧ عن خطة كانت موضع اهتمام بريطانيا، حيث أرادت تعيين وكيل سياسي إيطالي في مسقط وذلك لتنظيم الخدمات الاستخبارية حول تجارة الأسلحة. وفي كانون الثاني عام ١٩٠٨ أرادت تأسيس (قنصلية رسمية منتظمة)، لكن كري وزير خارجية بريطانيا طلب من الإيطاليين عدم التعجيل في ذلك التعيين لأن كثرة القناصل في مسقط سوف يعقد الوضع البريطاني الخاص في الخليج العربي، وقد وافق الإيطاليون بالرضا[٢]. وفي نيسان عام ١٩٠٨ عقد مؤتمر بروكسل الدولي وتقدمت إيطاليا بمقترح لتوسيع المنطقة الخاضعة للمراقبة لتشمل كل الخليج العربي، لكن تحركاتها في هذا المجال وأن السلطان يجب أن يسمح له بالحركة بخطوات خاصة في مسقط، وكان هاردنك دبلوماسياً ماهراً استطاع أن يحمل إيطاليا على التنازل على مقترحها الخليجي[٣].

فشلت إيطاليا في الحصول على مكسب من مؤتمر بروكسل الدولي لكنها عادت مرة أخرى طلبها بخصوص تعيين وكل لها في مسقط، وقد طمأن دوليانو **Giuliano** وزير خارجية إيطاليا كري بأن إيطاليا ليس لها دوافع سياسية بل تعلم بإخلاص في سبيل منع تجارة الأسلحة، واقترح تعيين وكيل سري إيطالي، وصل فعلاً أمبرتو عمر **(Omar to Umar)** من بني عامر إحدى القبائل الأرتيرية بصفة وكيل سري إيطالي في مسقط، وكان على الوكيل السياسي البريطاني أن يقدم عمر إلى فيصل وتأمين مكان له، لكن فيصل رفض التحدث مباشرة مع عمر مدعياً أن ليس له صفة رسمية، وقد ترك عمر مسقط في شباط عام ١٩١١ [٤]، وبذلك فشلت محاولات إيطاليا بتعيين مثل لها في مسقط.

---

[1] Ibid.
[2] Busch, Op, cit, P2890.
[3] Ibid.
[4] Ibid, p. 284.

الفصل الرابع

التنافس البريطاني ــ الفرنسي

حول تجارة الأسلحة في مسقط ١٨٨١ ــ ١٩١٤

البحث الأول: التنافي البريطاني ــ الفرنسي وتأثيره على تجارة الأسلحة في مسقط حتى عام ١٩١٢.

البحث الثاني: النزاع الدبلوماسي البريطاني ــ الفرنسي حول مستودع الأسلحة في مسقط ١٩١٢ ــ ١٩١٤.

البحث الأول

التنافي البريطاني الفرنسي

وتأثيره على تجارة الأسلحة في مسقط حتى عام ١٩١٢

بدأت علاقة بريطانيا في الخليج العربي منذ أوائل القرن السابع عشر وقد شجعت الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ ــ ١٨٠١ بريطانيا على ضرورة سيطرتها على الخليج العربي لتأمين طريق الهند [١]. وقد اتخذت بريطانيا من قمع تجارة الرقيق حجة لإحكام سيطرتها على الخليج، وكانت بريطانيا قد اتهمت العرب بمزاولة هذه التجارة. ولكن ذلك يناقض الحقيقة إذ أن تجارة الرقيق استمرت تحت الراية البريطانية حتى عام ١٨٠٧ عندما صدر قانون يحرم نقل الرقيق من الموانئ البريطانية، وتوج مؤتمر بروكسل عام ١٨٠٨ منع هذه التجارة بصورة فعالة[٢]. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت قد أبرمت معاهدة مع عمان عام ١٨٢٢ حرمت فيها بيع الرقيق للأمم المسيحية من جانب رعايا السلطان وعرضت كل من يقوم بذلك للعقاب[٣]، كما عقدت معاهدة مع فارس عام ١٨٣٨ لتحريم هذه التجارة، أما الدولة العثمانية فقد منعت السفن التي تحمل العلم العثماني من الاشتغال بهذه التجارة[٤]. أراد البريطانيون إحكام سيطرتهم على الخليج العربي فاختلقوا حججاً واهية للتدخل في شؤونه الداخلية وتفتيت البحرية العربية

---

[1] قاسم، المصدر السابق، ص ٦.

[2] ولسون، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

[3] المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

[4] المصدر نفسه، ص ٣٥٧.

بدعوى مكافحة تجارة الرقيق ومنع تهريب الأسلحة[١]، وقد خاضت بريطانيا صراعاً عنيفاً في عمان للحد من النفوذ الفرنسي المتنامي هناك. ورأت في موقع عمان الاستراتيجي ما تطمع إليه لتأكيد سيطرتها على الخطوط الملاحية إلى الهند والاستيلاء على التجارة في سواحل عمان[٢].

أما فرنسا التي خسرت في حروبها مع إنكلترا معظم مستعمراتها في الهند وأمريكا فقد أخذت تعد العدة وتحبك الخطط لزحزحة بريطانيا والحلول محلها في الشرق.[٣]. لكن البريطانيين نجحوا في عقد معاهدة مع سلطان عمان عام ١٧٩٨ وهي أول معاهدة سياسية ربطت بين سلطنة عمان وبريطانيا[٤]. غير أن هذه المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ في الكثير من شروطها وذلك لأن حاكم مسقط وأهل عمان كانت لديهم اعتبارات اقتصادية أخرى تؤثر على موقفهم السياسي فلهم تجارة نشطة مع كل من الهند وجزيرة مورشيوس، لذلك استمرت علاقات عمان التجارية مع فرنسا وعقدت معها معاهدة عام ١٨٤٤، على الرغم من العلاقات السياسية والتجارية القوية مع بريطانيا[٥].

والواقع أن بريطانيا لن تستطع أن تتفرد بالسيادة في عمان مثلما فعلت مع بقية إمارات الخليج العربي وذلك لأن مركو مسقط الدولي كان م حدداً باتفاقيات ومعاهدات تجارية عقدها السلاطين مع الدول الأخرى ومها معاهدة الصداقة والتجارة مع فرنسا عام ١٨٤٤، التي نصت المادة الثالثة منها على حرية الفرنسيين باستيراد وتصدير البضائع المختلفة واستئجار الأراضي والمحلات والبيوت في ممتلكات السلطان، وأشارت المادة السابعة عشرة إلى حق الفرنسيين في إنشاء مخازن تجارية من أي نوع وفي أي مكان يرغبون فيه في أراضي السلطان[٦]. وقد حققت هذه المعاهدة نجاحاً حقيقياً للسياسة وأتاحت للفرنسيين حق إنشاء الوكالات في عمان كما أتاحت

---

[1] د. عبد الأمير محمد أمين ود. مصطفى النجار، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها في وثائق العراق وبقية أقطار الخليج العربي والجزيرة العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٨) ص ٥٣ ــ ٥٤.

[2] عادل رضا، عمان والخليج قضايا ومناقشات، (القاهرة، ١٩٦٩) ص ١٥٩.

[3] د. محمد عبد الله العزاوي، نشاط فرنسا السياسي في الخليج العربي والإجراءات البريطانية المضادة، ١٧٩٣ ــ ١٧٩٨ ، مجلة الخليج العربي، المجلد الثامن عشر، السنة الرابعة عشر، العدد ٣ ــ ٤، (البصرة، ١٩٨٦) ص ٢٩.

[4] العقاد ، التيارات السياسية، ص ٦٦.

[5] للتفصيلات عن هذا الموضوع، راجع د. محمد عبد الله العزاوي، النزاع الفرنسي البريطاني في الخليج العربي ١٧٩٣ ــ ١٨٦٢، ج ٢، ص ٧٣٧.

[6] A.A.E. cerr. Cons. Et comm. Zanazibar, Vol.l (1828-1851), pp. 139-153.

لهم حماية ممتلكاتهم، كما أن إعفاء الرعايا الفرنسيين ومن يعمل في خدمتهم من التفتيش والمحاكمة دفع أهل البلاد إلى طلب الحماية الفرنسية عن طريق رفع العلم الفرنسي على سفنهم الشراعية للتخلص من تفتيش السفن الحربية البريطانية [١]. فضلاً عن التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في آذار عام ١٨٦٢ الذي أعطى لفرنسا مركزاً مساوياً لبريطانيا في كل من مسقط وزنجبار [٢]. وبذلك استطاعت فرنسا أن توثق علاقتها بالسلطنة وأن تحقق لها الكثير من الامتيازات [٣].

برزت قضية العلم الفرنسي كقضية أخرى من قضايا التنافس، ولا بد من الإشارة إلى أن استخدام المسقطيين للأعلام الفرنسية استرعى نظر الحكومة البريطانية التي اعتبرتها حجر عثرة في سبيل القضاء على تجارة الرقيق والأسلحة [٤]. وظل الكثير من السفن العمانية تحمل الرقيق والأسلحة المهربة تحت العلم الفرنسي [٥]. لذلك مارست بريطانيا ضغوطاً على السلطان لتحقيق مصالحها [٦].

وبذلك استطاعت بريطانيا أن توثق صلتها بسلطنة مسقط وأن تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات. وقد تطورت علاقتها بشكل خاص على أثر وفاة السيد تركي بن سعيد عام ١٨٨٨ وتولي فيصل بن تركي (١٨٨٨ ــ ١٩١٣) الحكم بعد أن نجح في إقصاء أخيه الأكبر محمود الذي كان من المفروض أن يؤول إليه الحكم وبذلك أصبح فيصل في موقف يحتم عليه الحصول على تأييد خارجي يعتمد عليه في مواجهة المتاعب التي أثارها أخوه ضده، وكذلك لمواجهة القلاقل في بعض أجزاء عمان الداخلية، ولعل الحكومة البريطانية وجدت في ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالي الضغط على السلطان الجديد فلم تعترف به في بداية الأمر، ويبدوا أنها أخذت تساومه على ذلك نظير اعترافها به حتى أعلنت هذا الاعتراف عام ١٨٩٠ مع استمرارها في دفع الإعانة السنوية له، بعد أن تعهد بالمحافظة على الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها والده مع

---

[1] د. محمد عبد الله العزاوي، موقف بريطانيا من تجارة الأسلحة الفرنسية في مسقط، ١٩١٢ ــ ١٩١٤، دراسة وثائقة (البصرة، ١٩٩١) بحث غير منشور، ص ١٠.

[2] المصدر نفسه.

[3] طه، المصدر السابق، ص ١٦١.

[4] قاسم، الخليج العربي، ١٨٤٠ ــ ١٩١٤، ص ٣٧١.

[5] ولسون، المصدر السابق، ص ٢٤. Frazer, Op. Cit., P.50.

[6] د. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩ ــ ١٩٤٧، دراسة وثائقية، ط١، (الرياض، ١٩٨١)، ص ٥٤٥، ص ٥٧٥.

بريطانيا[١]. وكانت أولى الأعمال السياسية للسلطان فيصل عقده معاهدة صداقة وملاحة وتجارة في ١٩ آذار عام ١٨٩١ مع بريطانيا[٢].

والواقع أن من أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى تقوية نفوذها في سلطنة عمان والى توقيع المعاهدة السابقة، ظهور النشاط الفرنسي في السلطنة بشكل واضح، إضافة إلى انضمام روسيا إلى جانب فرنسا عام ١٨٩١ وعقد اتفاقية سرية تهدف إلى مواجهة النفوذ البريطاني خاصة في منطقة الخليج العربي[٣].

وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولي الذي عقد عام ١٨٩٠ قد وجه ضربة قاضية لتجارة الأسلحة في أفريقيا، فإن منطقة الخليج العربي لم تكن ضمن نطاق هذا المرسوم، فقط ظلت الأسلحة المهربة تتزايد تزايداً ملحوظاً حتى عام ١٨٩٢ فقد بلغ عدد البنادق المصدرة إلى مسقط ذلك العام حوالي ١١٥٠٠ بندقية، وزعت على بقية أنحاء الخليج العربي، ثم تضاعف هذا الرغم عدة مرات في السنوات اللاحقة. وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات البريطانية[٤]. ففي تشرين الثاني عام ١٨٩٣ ذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أن تاجراً فرنسياً يدعى شاني استورد حوالي ٤٠٠ بندقية من فرنسا إلى بومباي لتشحن إلى مسقط بواسطة الباخرة **Esther** العائدة له[٥]، وفي عام ١٨٩٤ استولت دائرة الجمارك في بومباي على صندوق يحتوي على ٢٧ بندقية مرسلة إلى بوشهر يعتقد أنها لنفس التاجر[٦] ولأجل مراقبة النشاط البريطاني في مسقط أنشأ الفرنسيون عام ١٨٩٤ قنصلية فيها وعين أوتافي **Ottavi**، وكان يجيد اللغة العربية وصديقاً لعبد العزيز، ومستشار السلطان وكاتم أسراره، وكان يرتدي الزي العربي وكثير التجوال في عمان[٧]. واستمر التجار الفرنسيون باستيراد الأسلحة عن طريق ميناء بورسعيد، فقد بلغت تجارة فرنسا مع عمان خلال الربع الأخير من عام ١٨٨٤ (٤٩٠) بندقية و ٩ صناديق عتاد[٨].

---

[1] Philby, Op. Cit.,
[2] Aitchison, Op. cit., p20.
[3] Graves, Op. Cit., pp. 69-70.
[4] Richard coce, the Heart of the middle east (London, 1925) p. 136.
[5] Saldanha, Op. cit. p5.
[6] Ibid.
[7] Graves, Op. Cit., p61.
[8] F.O. 60/591, M,J. Sadler, political Agent of Maskat to the political resident in the Arabian Gulf, 5th February, 1895.

كانت الأوضاع الداخلية للسلطان غير مستقرة، مما جعله يتجه إلى فرنسا، فعلى أثر التمرد الذي حصل في الداخلي عام ١٨٩٥ وعدم تقديم بريطانيا له المساعدة[1]، ومطالبته بدفع التعويضات نتيجة للخسائر التي تعرض لها التجار الهنود على أثر الاضطرابات التي حدثت في عمان، أما فرنسا فقد وقفت مع السلطان حيث عرضت عليه المساعدة العسكرية وأرسلت السفينة الحربية الفرنسية ترود **Troud** التي وصلت متأخرة إلى الخليج العربي وبذلك شهدت عمان نشاطاً فرنسياً متصاعداً استرم لعدة سنوات[2]. وقد استمر تدفق الأسلحة فخلال عامي ١٨٩٦ ــ ١٨٩٧ وصل إلى مسقط من ميناء مرسيليا الفرنسي ٧٥٠ صندوق أسلحة تحمل ٢٥٠٠٠ بندقية و٧٥٠ صندوق عتاد[3] ونجحت فرنسا في مايس عام ١٨٩٨ في الحصول على موافقة فيصل بن تركي على منحها امتياز بندر جصة لاستخدامه كمخزن للفحم[4] لقد أثارت هذه الإجراءات حفيظة بريطانيا خوفاً من حصول فرنسا على نفوذ واسع في السلطنة فاحتجت بريطانيا بشجاعة وأكدت أن عليها أن تحل خلافاتها مع فرنسا مباشرة دون أن تكون طرفاً في النزاع، وبعد أن علم كرزن برد السلطان أصدر أوامره برفع العلم البريطاني على مرفأ بندر جصة عند ظهور أية سفينة فرنسية في ذلك الميناء[5]. ونتيجة للضغوط البريطانية وتهديدها رضخ السلطان وفسخ عقده مع الفرنسيين في ١٣ شباط عام ١٨٩٩، ثم أخذت العلاقات بين بريطانيا والسلطان تتحسن، مما حدا بفرنسا أن تقدم في شباط من العام نفسه احتجاجاً ضد الإجراءات البريطانية، وواصلت فرنسا جهودها من أجل الحصول على مستودعات خاصة للفحم الموجودة في ميناء مسقط، وقد وافق الفرنسيون في النهاية على الاقتراح البريطاني[6].

وفي عام ١٨٩٩ وصل أوتافي إلى درجة قنصل واتخذ من جوجير الذي كان يتاجر بالأسحة بمنأى عن التدخل البريطاني لأنه يجلب الأسلحة على متن سفن ترفع العلم الفرنسي، مساعداً له[7]، وكان جوجير يقيم في مسقط وأقام فيها مركزاً لتجارة الأسلحة[1].

---

[1] F.O. 27/3611, Memorandum on the use of the French Flog by subject of the Sutan of Mascat, July, 1901.

[2] لاندن، المصدر السابق، ص ٢٢٢.

[3] F.O. 60/591, captan, berille, political Agent at Maskat to the political resident in the Arabian Gulf, 13th February,1897.

[4] شركة الزيت، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

[5] لاندن، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

[6] المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩.

[7] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٨ . .Graves, Op.cit. 69-70

واستطاع أن يوثق صلته بالتجار الهنود وأن يقنعهم بأن يجلب لهم ما يحتاجونه من الأسلحة ويوفر لهم الحماية من تفتيش السفن الحربية البريطانية، وطلب منهم دفع ١% من قيمة البضاعة المراد شراؤها كمقدمة، وأن يتعهدوا بإعطائه ٢٥% من الفوائد التي يحصلون عليها فيما بعد[٢]. وظل جوجير من أنشط تجارة الأسلحة في مسقط، وحقق منها أرباحها طائلة بحيث أخذ يمول السلطان بالقروض التي يحتاجها[٣]، وكانت له اتصالات واسعة مع الصحف الفرنسية وظل يمدها بالمقالات الكثيرة عن سيطرة ونفوذ بريطانيا في الخليج العربي[٤]، كما أقام لويس ديو **L.Dieu** مركزاً آخر للتجارة في مسقط [٥].

استطاع سالزبوري أن يخمد نار الخلاف الفرنسي البريطاني في مسقط لفترة محدودة[٦]. وكان يرى ضرورة تهدئة العلاقات مع فرنسا لإبعادها عن روسيا، ولا يعني ذلك أن حكومة لندن سوف تتنازل عن نفوذها في مسقط بل لأنها لم تكن تريد حدوث أزمة في العلاقات بين البلدين، مع إصرارها على ضرورة التمسك بما ارتبط به السلطان فيصل من تعهدات بعدم التنازل عن أراضيه، فضلاً عما يمكن أن تحصل عليه بريطانيا من نفوذ مادي في السلطنة نتيجة لاستمرار حكومة الهند في دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط[٧].

وفي تشرين الثاني عام ١٨٩٩ اقترح الميجور فاجان **Fagan** الوكيل السياسي في مسقط، على حكومة الهند تقديم مبلغ ٢٦٢٥٠ روبية للسلطان، واقترح رفع النسبة المئوية المفروضة على السلاح عوضاً عن الراتب، لكنه لم ينجح في إقناع السلطان بالتعاون مع بريطانيا، لأن تجارة الأسلحة كانت تدر عليه أرباحاً وفيرة وكان من الصعب على السلطان "ذبح الدجاجة التي تبيض ذهباً" [٨]واستعرض فاجان الوجهة القانونية لمصادرة الأسلحة في مياه مسقط كالآتي:

١ ــ الأسلحة التي يتم ضبطها في المياه الإقليمية لمسقط تؤول إلى السلطان.

---

[1] A.A. F. Ns. Mascate, Vol, 18, P.29, Ottavi a Deicasse, Minister de Affairee Etraferes, 17 Mars, 1899. وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، ن. س. مسقط، المجلد الثامن عشر ص ٢٩. أوتافي إلى دلكاسيه. وزير الخارجية الفرنسي بتأريخ ١٧ آذار ١٨٩٩.

[2] Saldanha, Op. cit. p23.

[3] ابراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص ٣٣٣.

[4] ابراهيم، السلام البريطاني، ص ١٢٤.

[5] العزاوي، المصدر السابق، ص ٢.

[6] لاندن، المصدر السابق، ص ٢.

[7] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٣٦.

[8] Saldanha, Op. cit. p30.

٢ ــ الأسلحة التي يتم ضبطها خارج المياه الإقليمية لمسقط فإن من حق السفن البريطانية مصادرتها بموجب الأعلان الذي أصدره السلطان في ١٣ كانون الثاني عام ١٨٩٨[١].

وقد أقنعت بريطانيا السلطان في عام١ ٩٠٠ بضرورة تزويد الوكيل السياسي ببيان أسبوعي عن المعاملات المالية لتجار الأسلحة المهمين في مسقط، لكن التجار ظلت مستمرة وظل تصدير الأسلحة يتم بواسطة السفن المحلية التي كانت نادراً ما تغادر مسقط دون أن تحمل الأسلحة[٢].

ظلت تجارة الأسلحة من أهم مقومات الاقتصاد العماني، حيث كانت تحقق أرباحاً طائلة تصل أحياناً بين ٢٠ ــ ٣٠ % من قيمة البضاعة وقد سيطر التجار الهنود على جانب كبير من هذه التجارة وكانوا يأخذون ١٠ % من قيمة البضاعة المصدرة وكان يقيم في مسقط حوالي ٢٠ تاجر أسلحة هندي ومن أشهرهم روتنس برشوتم **Rittonsi Burshotom** الذي كان يملك عقارات كثيرة في مسقط ويتمتع بنفوذ واسع لدى السلطان من خلال القروض الكبيرة التي يقدمها له، فضلاً عن أنه شغل منصب مدير الجمارك في مسقط [٣].

إن نمو تجارة الأسلحة الفرنسية في مسقط منذ العام ١٩٠١[٤] دفع الحكومة البريطانية إلى أن تقترح على السلطان تزويد مصدري الأسلحة بتراخيص خاصة لإخراج الأسلحة من مسقط[٥]. وقد وافق فيصل على هذا الاقتراح، لكن المسوؤلين البريطانيين في الخليج العربي اعتقدوا أنه لا يمكن وقف انتشار الأسلحة غير المشروعة في ميناء مسقط الحر أو عرقلة ذلك عن طريق المراقبة البحرية، وعلى هذا الأساس اقترحت حكومة الهند عام ١٩٠٢ تعديل معاهدة عام ١٨٤٤ التي سبق أن عقدها السلطان مع فرنسا وبريطانيا وأمريكا وهولندا بتعويض سلطان عمان عن الخسائر التي تحصل في عائداته الجمركية نتيجة لذلك. ولكن الخلافات الفرنسية البريطانية حول سلطنة عمان وخاصة فيما يتعلق بمسألة العلم الفرنسي، دفع فرنسا إلى عدم موافقتها على هذا المشروع [٦]. وقد أدت الضغوط البريطانية على السلطان إلى التأثير على عائداته الجمركية ولأجل حل قضية مشكلة السلطان المالية، اقترحت الحكومة البريطانية على السلطان تعيين أحد الضباط البريطانيين لإدارة الجمارك على أن يكون هذا الضابط خاضعاً له،

[1] Ibid.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٣١.

[3] لاندن، المصدر السابق، ص ١٥٤ وص ١٢٥.

[4] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٨.

[5] Busch, Op. cit., P.274.

[6] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٨.

وأن تكون حصة السلطان من الجمارك ٢٠٠٠٠ دولار شهرياً، وقد اعتقد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي أن هذه المقترحات ستشجع السلطان على وقف تجارة الأسلحة[١]. لكن صادرات السلاح الفرنسية إلى مسقط ارتفعت عام ١٩٠٥ حيث بلغت ٤٠% من المجموع الكلي. كما أن عدد البنادق التي وصلت مسقط خلال عامي ١٩٠٤ ـــ ١٩٠٥ حوالي ٢٠٠٠٠ بندقية صدر ٤٠ % منها إلى ساحل عمان والكويت و٥٥% إلى فارس بينما وزع ٥ % منها في سلطنة عمان[٢].

إن نشاط فرنسا المتزايد في عمان دفع فيصل للارتماء في أحضان بريطانيا، وكان ممثل كل من بريطانيا وفرنسا في مسقط يتبادلان التهم فيما يتعلق بتجارة الأسلحة[٣]، وعلى الرغم من توقيع الاتفاق الودي **Entente Cordiale** بين الدولتين عام ١٩٠٤ والذي سوى المشكلات الاستعمارية بينهما، لكن النزاع حول تجارة الأسلحة في مسقط استمر بين الدولتين، وظل يشكل خطراً كبيراً على نفوذ بريطانيا في الخليج العربي والهند[٤].

في الوقت الذي ربطت فيه بريطانيا جميع مشيخات الخليج العربي بسياستها، فإن مسقط ظلت حرة وزاد النفوذ الفرنسي فيها، الأمر الذي دفع حكومة الهند أن تقترح ضرورة تسوية مسألة الأعلام الفرنسية مع فرنسا، وقد سويت هذه المسألة بموجب قرارات محكمة لاهاي عام ١٩٠٥[٥]. التي كانت قراراتها لصالح بريطانيا لذا شعرت فرنسا بالمرارة ولم تطبق بنود المحكمة بجدية [٦].

ظلت فرنسا تتمتع بامتيازات كبيرة بموجب معاهداتها مع السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٤٤[٧]. وقد اتسعت تجارة الأسلحة الفرنسية في عمان وغدت مسقط منذ عام ١٩٠٦ أهم مستودع للأسلحة والذخائر الفرنسية في الخليج العربي، حيث بلغت قيمة الأسلحة المستوردة خلال عامي ١٩٠٦ ـــ ١٩٠٧ حوالي ١١٢٣٨ باون استرليني وزعت أغلبها في فارس

---

[1] Bidwell, Affairs of Arapa, vol, l part, p.135.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٢٨، ص ٣٧٣٥.

[3] لاندن، المصدر السابق، ص ٢٣١.

[4] المشهداني، المصدر السابق، ص ٤٤ ـــ ٣٥.

[5] للتفاصيل عن قرارات محكمة معاهدة لاهاي انظر: Busch, Op. cit., p276. Firouz, Op. cit. P.238-240.

[6] Firouz, Op. Cit., P. 236.

[7] Ibid, P. 241.

وأفغانستان[١]، وظل جوجير من أكبر الموردين للسلاح بسفنه التي تحمل العمل الفرنسي وبلغ عدد البنادق المستوردة من أوروبا إلى مسقط عام ١٩٠٨ حوالي ١٥٠٠٠٠ بندقية [٢].

في نيسان عام ١٩٠٨ عقد مؤتمر بروكسل الدولي، وكان من أهم أهدافه قمع تجارة الأسلحة في الخليج العربي وفارس وحدود الهند[٣]. وقد ادعى البريطانيون بأن هذه التجارة منحصرة بأيدي الفرنسيين[٤]. وأعلنت هولندا وأمريكا أنهما مستعدتان للتنازل عن حقوقها بالنسبة للتجارة في الخليج العربي إذا تمسكت بريطانيا وفرنسا بنفس السياسة[٥]. وقد حاولت حكومة الهند أن تدرج موضوع الأسلحة في مسقط ضمن أعمال المؤتمر، لكن بريطانيا رفضت أن تناقش الأمر، وكان هاردنك، ممثل بريطانيا في المؤتمر يرى أن يستبعد الخليج عن أية مؤثرات عالمية خشية أن تتدخل القوى الأوروبية الأخرى بحقوق التفتيش[٦]. لكن نائب الملك في الهند رأى إدخال فرنسا ضمن خطة بريطانيا لمحاربة تجارة الأسلحة، وتعويض السلطان عن الخسائر الناجمة عن نقص الجمارك، وتعيين ضابط بريطاني وتقديم معونة للسلطان قدرها ٥٧٦٠٠ روبية سنوياً [٧]. وقد مثل فرنسا في المؤتمر الكونت أرميسون **Ormesson**، الذي أبلغ هاردنك بأن حكومته غير مستعدة لمناقشة المسألة، وطالب بتأخير عقد المؤتمر[٨]. وقد فشل المؤتمر في اتخاذ أي قرار ضد التجارة نتيجة لمعارضة فرنسا وإيطاليا[٩]. والواقع أن الشركات الفرنسية كانت تضغط على حكومتها لتستمر في ممارسة نشاطها التجاري وسجلت الوثائق الفرنسية احتجاجات عديدة، فقد احتجت شركة الأسلحة والصيد في باريس لدى وزير الخارجية الفرنسي لكي يتدخل لحماية حرية التجارة[١٠]. وقد ساءت الأحوال الاقتصادية في مسقط بعد فشل المؤتمر، لكن التجارة استمرت حيث صدر خلال عام ١٩٠٨ حوالي ٨٠٠٠٠ بندقية، وانخفض سعر البندقية إلى

---

[1] القهواتي، المصدر السابق، ص ٤٣٩.

[2] لوريمر، التاريخي، ص ٣٧٦٥.

[3] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

[4] جان بيشون، بواعث الحرب العالمية الأولى في شرق الأدنى، ترجمة محمد عزة دروزة، مطبعة الكشاف، (بيروت، د. ت)، ص ٧٧.

[5] المنصور، المصدر السابق، ص ٧٠.

[6] ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي، ص ١٢٥.

[7] ابراهيم، سياسة الأمن، ص ٩٣ ــ ٩٤.

[8] Busch, Op. Cit, P282.

[9] Graves, Op. Cit, P141.

[10] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

حوالي ٥٠ % من قيمتها مما أثار قلق بريطانيا[١]، الأمر الذي أتاح للقبائل فرصة اقتناء الأسلحة الكثيرة والجيدة.

في خضم هذه الأحداث توفي جوجير في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٠٩، وترك ممتلكات قدرت بحوالي ٤٠٠٠٠ جنيه استرليني تكدست من أرباح الأسلحة، ووجد في مخزنه حوالي ١٠٠٠٠ قطعة سلاح من مختلف الأنواع وحوالي ١٠٠٠٠ طلقة أغلبها فرنسية وألمانية الصنع[٢]. وقد سببت تجارة الأسلحة الكثير من المتاعب لبريطانيا، لأنها تصل في النهاية إلى حدود الهند ومقاطعات آسيا[٣]. وقد رفضت حكومة الهند التفاوض مع فرنسا حول حقوق التجارة حسب التصريح المشترك لعام ١٨٦٢، كما رفضت وزارة الخارجي البريطانية ذلك لأنها أرادت تحجيم موضوع الأعلام الفرنسية التي كانت تحملها الداوات العمانية للتخلص من التفتيش البحري البريطاني[٤]. على أثر فشل الجهود الدبلوماسية في التوصل إلى اتفاق مع فرنسا للحد من تجارة الأسلحة بعد فشل مؤتمر بروكسل، قررت الحكومة البريطانية فرض الحصار البحري على سواحل الخليج العربي لمنع تجارة الأسلحة بالقوة [٥].

وواجهتها مسألتان ترتبطان بالحصار البحري في صيف عام ١٩١٠، الأولى في أحقية بريطانية بالاستيلاء على الأسلحة التي تصل إلى فارس. والمسألة الثانية تخص السفن التي تحمل الأسلحة وهي ترفع العلم الفرنسي[٦]. وبناء على طلب من حكومة الهند أوضح الأدميرال سليد، قائد الأسطول البريطاني في الخليج العربي، وجهة نظره في ٢٥ حزيران من العام نفسه مؤكداً أن المسألة لها وجهان، الأولى عندما تكون الأسلحة المشحونة مملوكة لرعايا فرنسيين، فإن لهم مطلق الحرية في نقلها، كما أن لفرنسا الحق للاحتجاج على أي إجراء بريطاني يهدف إلى التأثير على ثروات الرعايا الفرنسيين[٧]، والثاني فهو أن تكون الأسلحة مملوكة للتجار الوطنيين التي يتم نقلها تحت العلم الفرنسي تلافياً لتدخل السفن الحربية البريطانية[٨].

---

[1] Busch, Op. Cit., P.285. بيشون المصدر السابق، ص ٧٧.

[2] Molly, Op. cit., P.277.

[3] Busch, Op. Cit., P277.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٣١.

[5] طه، المصدر السابق، ص ٧١.

[6] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨١.

[7] المنصور، المصدر السابق، ص ٧١.

[8] المنصور، المصدر السابق، ص ٧١.

لقد شددت حكومة الهند في مطالبتها بإبقاء الحصار مفروضاً على مسقط إلى أن يتم التفاهم مع الحكومة الفرنسية أو السلطان. وفي ٢٩ كانون الأول عام ١٩١٠ طلبت حكومة الهند توضيح وجهة نظرها فيما يتعلق بالمفاوضات مع فرنسا حول عدة نقاط منها:

١ ــ التنازلات الإقليمية التي يمكن منحها لفرنسا في الهند مقابل الامتيازات البريطانية في مسقط.

٢ ــ الحصول على تنازلات من فرنسا وحرية السلطان في منع تجارة الأسلحة.

٣ ــ هل يكفي احتكار مسقط وحكومة الهند للتجارة في مسقط.

٤ ــ هل من الممكن دراسة مسألة التعويض النقدي للحكومة الفرنسية أو للتجار الفرنسيين في مسقط[١].

وبعد أن اجتمع الماجور تريفور **Trevor**، المقيم السياسي في الخليج العربي، مع الأدميرال سليد عبر عن وجهة نظره كالآتي:

"تهدف مفاوضاتنا مع فرنسا إلى المنع التام للاستيراد والتصدير، وبدون ذلك يكون من الصعب على أي موظف حكومي السيطرة على الجمارك، أما بالنسبة إلى احتكار سلطنة مسقط للتجارة فيعد أمراً غير عملي، لأن من المحتمل أن يمنع السلطان هذا الاحتكار لمن يدفع الأكثر، أما فيما يتعلق بمسألة التعويضات فإن الحل الوحيد هو شراء المخزون من الأسلحة الموجودة في مسقط، لقد بذلت بريطانيا جهودها للوصول إلى تسوية مع فرنسا، لكن هذه الجهود باءت بالفشل خاصة أن الشركات الفرنسية كانت تضغط على حكومتها لكي تستمر في ممارسة نشاطاتها بتجارة الأسلحة[٢].

ولأجل إنجاح الحصار البحري البريطاني تم التنسيق بين الوحدات البحرية البريطانية. واستخدم اللاسلكي للاتصال بين السفن، وقد بذل كوكس جهوداً كبيرة من أجل تطبيق ذلك الحصار[٣]. كان للحصار البحري تأثيره على مسقط، فقد اشتكى السلطان إلى كوكس سوء حالته المالية وما لحقه من ضرر بسبب تدهور تجارة الأسلحة، وقد رد كوكس بأن إعطاءه قرضاً صغيراً هو بمثابة حل سريع، لكن السلطان رأى أن ذلك لا يليق بمكانته وطالب بالبدء بالتفاوض من أجل تسوية التجارة بصورة شاملة[٤] وكانت بريطانيا قد ركزت على الوضع المالي للسلطان،

---

[1] المصدر السابق، ص ١٤٨.

[2] طه، المصدر السابق، ص ١٤٨ ــ ١٤٩.

[3] Graves, Op. cit., p.143.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٥٢.

لأنه لا يستطيع العيش على دخله المتواضع ولا سيما وأن عليه ديون مستحقة تقدر بحوالي ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لذلك فكرت بريطانيا بإدارة جمارك السلطان وتقديم القروض له، لكن السلطان رفض ذلك وفضل أن يستلف من كبار التجار في مسقط حيث كان يحتاج إلى ٢٠٠٠٠ دولار ليرسل ابنه تيمور إلى مكة[1]. ويبدو أن السلطان لم يكن مرتاحاً لنوايا بريطانيا، التي زادت من مضايقتها للسلطان، فقامت السفينة فوكس بالاستيلاء على السفينة بديل في ميناء مسقط، فاحتج السلطان على ذلك وعد هذا العمل إهانة شخصية له كحاكم مستقل، واستنكر عمليات الاستيلاء على شحنات الأسلحة، لكن بريطانيا ادعت بأن تصريح السلطان عام ١٨٩٨ يعطيها الحق في تلك المصادرات. واقترح كوكس أن تقدم حكومة الهند تعويضاً للسلطان عن قيمة شحنة السفينة بديل، حيث قدرت قيمة كل بندقية بحوالي ١٠ ريالات و٥ ريالات عن كل ١٠٠ طلقة، أي ما يساوي ١٤٢٥٠ ريال. لكن السلطان رفض المبلغ وطالب بإعادة الأسلحة إلى أصحابها[2]. ونتيجة لسوء الأحوال المالية للسلطان فقد اغتنم التاجران علي بن موسى وسيد يوسف الفرصة وعرضا على السلطان أن يمنحهما التزام إدارة الجمارك مقابل إعطائه ٢٤٠٠٠٠ ريال مع ضمان مقدم ضخم ومبلغ شهري محدد، لكن السلطان رفض ذلك العرض. ونتيجة لتدهور الأحوال المالية للسلطان فإنه طلب من حكومة الهند قرضاً بحوالي ١٣٠٠٠ ريال على أن يسترد من راتبه، وقد وافقت حكومة الهند على ذلك الطلب مقابل تعهد السلطان بعدم إعطاء التزام الجمارك لأي شخص[3].

أثرت تلك الإجراءات البريطانية بشكل طبيعي على شركات الأسلحة وكان الحصار فعالاً ومؤثراً، فقد انخفضت الأسعار وأخذ بعض التجار يحتفظون بالأسلحة الموجودة في مخازنهم، لأنهم كانوا يأملون الحصول على تعويض مناسب[4]. ولم تدم حالة الكساد بالنسبة لتجارة الأسلحة طويلاً ففي تشرين الأول عام ١٩١٠ باع لاجاس كل الأسلحة والذخائر الموجودة في مخازن شركة **M.M.Baijeot etcie** بأثمان منخفضة جداً، كما باع ممثل شركة كوفركوف **M.Kovorkoff** كل ما في مخازنه بنفس الأثمان، كما حاول لابين **M.Lapigne** ممثل شركة **Compagnie de L`inde et L`extreme Orient** التخلص من مخازنه في كانون الأول عام ١٩١٠ كما أن نوبر **M.Neauber** ممثل شركة جوجير حاول إنهاء

---

[1] Busch, Op. Cit., P.277.
[2] طه، المصدر نفسه، ص ١٥٣.
[3] المصدر السابق، ص ١٦٦ ــ ١٦٧.
[4] المصدر نفسه، ص ١٥٤.

أعماله، وقد كل التاجر علي بن موسى الوحيد الذي ظلت تجارته مزدهرة. فقد كانت له مستودعات في موانئ أخرى في عمان كما اشترى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مخازن شركة[١] **Baiject et cie**. أصبحت تجارة الأسلحة المشكلة الرئيسية أمام بريطانيا قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بثلاث سنوات، حيث أخذت تتزايد بسبب رفع السفن العمانية التي تتاجر بالأسلحة العلم الفرنسي[٢]. وقد شعرت حكومة الهند منذ عام ١٩١١ بضرورة التدخل لدى فيصل بن تركي لمنع هذه التجارة وتشجيعه على التنصل من معاهدة ١٨٤٤ المعقودة مع فرنسا[٣]. وقد بلغ عدد الأسلحة الموردة إلى مسقط، لغرض إعادة تصديرها في هذا العام ١٤ % فرنسية و٢٢ % بريطانية، وكتبت جريدة التايمز البريطانية في أحد تعليقاتها "إن الأسلحة البريطانية في الخليج تستخدم لإطلاق النار على الجنود البريطانيين وأن أغلب الأسلحة المستخدمة ألمانية وبلجيكية الصنع[٤]". لقد أدت تلك الإجراءات إلى زيادة مخاوف بريطانيا فقد ألقى اللورد كرزن خطاباً في مجلس اللوردات في ٢٢ آذار عام ١٩١١ جاء فيه "إن هذه التجارة سوف تختفي إذا تم إلغاء المعاهدات التي تربط فرنسا بموجب المرسوم الصادر عن السلطان[٥] وبذلك فشلت بريطانيا في التوصل إلى اتفاق مع فرنسا للحد من تجارة الأسلحة ونموها في مسقط.

---

[1] المصدر السابق، ص ١٦٦.

[2] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ٤.

[3] A. N.E. 12, No. 7150, Jeannier apoincare, 29, Oct. 1912.

[4] Graves, Op. p152.

[5] Firous, Op. 240.

المبحث الثاني

النزاع الدبلوماسي البريطاني الفرنسي

حول مستودع الأسلحة في مسقط ١٩١٢ ـ ١٩١٤

لم تنجح بريطانيا في مفاوضاتها مع فرنسا حتى سنة ١٩١٢ لذلك قررت الأخذ بمقترح كوكس في كانون الثاني عام ١٩١١ والقاضي بضرب تجارة الأسلحة محلياً عن طريق تأسيس مستودع الأسلحة **Warehouse** بعد تعويض سلطات مسقط التعويض المناسب، واقترحت أن يكون مبلغ التعويض بين ٤٠٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠٠ ريال شهرياً. وفي ١٠ حزيران عام ١٩١١ وافقت حكومة الهند على هذا الاقتراح[1]، وكان كوكس قد بعث برسالة إلى فيصل فيها مزيج من الترغيب والترهيب، تهدف إلى تخويف السلطان فأبدى السلطان رغبته بالتعاون لإصدار تصريح بذلك حتى ولو تناقص مع معاهدة عام ١٨٤٤ المعقودة مع فرنسا[2].

وافقت الحكومة البريطانية على مقترحات كوكس، لكنها رأت عدم التنفيذ الفوري لها لتتجنب غضب فرنسا، لكن حكومة الهند خشيت من اتصال السلطان بفرنسا وأرادت إقناعه بفكرة إنشاء مخزن الأسلحة، أما مبدأ التعويض فإنها رأت ضرورة إنقاص المبلغ. ورأت أنه يجب منح السلطان مبلغ ٣١٥٠٠ ريال، فضلاً عن أن المبالغ المقترحة كتعويض له وذلك لقيام بريطانيا بالاستيلاء على قوارب تابعة له في نيسان عام ١٩١١ على أن يكون ذلك مشروطاً بموافقة السلطان على المشروع الذي قدمته بريطانيا كترتيب يتلاءم مع مصالحها[3].

وفي شباط عام ١٩١٢، وافق السلطان على تلك الشروط، ومنح قرضاً مقداره ١٠٠٠٠ ريال بعد ن تعهد بأن يعيد ١٠٠٠ ريال كل شهر[4].

قام كوكس بزيارة مسقط في الأول من شهر مايس عام ١٩١٢، وأجرى مباحثات مع السلطان لمنع هذه التجارة، وعلى الرغم من أن السلطان كان يخشى من العواقب السياسية مع الدول التي لها معاهدات مع مان، فقد اضطره كوكس إلى الموافقة على إصدار إعلان خاص بالأسلحة يقضي بإنشاء مستودع للأسلحة في مسقط واللوائح المنظمة له، والعمل به ابتداءً من

---

[1] ابراهيم، سياسة الأمن، ص ٩٦ ـ ٩٧. المنصور، المصدر السابق، ص ٧٣. طه، المصدر السابق، ص ١٧٤.

[2] Busch, Op. Cit., P.293.

[3] طه، المصدر السابق، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

[4] طه، المصدر السابق، ص ١٧٧.

أيلول عام ١٩١٢، وكان يقضي بتسليم الأسلحة الموردة إلى مسقط إلى المسؤولين في المستودع ويتم بيعها عن طريقهم[1]. وقد رفض السلطان اقتراح بريطانيا على تعيين موظف بريطاني للإشراف على مستودع الأسحلة لذا طلب كوكس عدم دفع أية تعويضات للسلطان إلاّ بعد إجراء الترتيبات الخاصة بذلك[2]. وفي ٢٥ أيلول عام ١٩١٢ قام السلطان بزيارة القنصلية الفرنسية في مسقط وأجرى مفاوضات مع جانيه **Jeannier** القنصل الفرنسي فيها بهدف مساعدته لإلغاء بعض بنود معاهدة عام ١٨٤٤، التي تسمح للفرنسيين في إقامة المستودعات في كل الأماكن التي يحددونها ومزاولة تجارة الأسلحة والذخائر بكل حرية، وعرض عليه الوضع الصعب الذي يمر به مع البريطانيين، لكن جانييه لم يستجب لمطالب السلطان وتبريراته ودافع بقوة عن المعاهدة قائلاً "إن أي قنصل لا يملك الصلاحيات لتغيير حتى كلمة من المعاهدة، وإذا كان ينوي فعلاً إلغاء تجارة الأسلحة أو الحد منها فعليه أن يعبر عن رغبته هذه للحكومة الفرنسية لمعرفة موقفها"[3].

وفي ٣ حزيران عام ١٩١٢ تسلم جانييه رسالة من السلطان تؤكد اعتزازه بالروابط الودية بين عمان وفرنسا ويناشده الحصول على مساعدته في تطبيق الإجراءات الجديدة الخاصة بتجارة الأسلحة من قبل الرعايا الفرنسيين في مسقط، كما تسلم في الوقت نفسه القانون الخاص بتجارة الأسلحة الذي أعلنه السلطان على شعبه[4]. وقد تحدث السلطان في هذا القانون عن النتائج الخطيرة التي تترتب على خزن كميات هائلة من السلاح والذخيرة بدون نظام في أبنية متفرقة في مسقط، وهي بهذه الطريقة معرضة لأخطار السرقة والحريق، لهذا فقد انصب اهتمامه على معالجة هذا الخطر لحماية العاصمة مسقط[5] وذلك ببناء مستودع في جمارك الميناء تحت إشراف ورقابة مشددة، وتضمن المشروع الذي أعلن السلطان أنه قيد الدرس الأحكام الآتية:

١ ــ ستنقل الأسلحة والذخائر وملحقاتها الواردة إلى عمان ابتداءً من الأول من أيلول عام ١٩١٢ مباشرة من السفينة إلى المستودع الخاص بالأسلحة الذي سيديره موظف يعين لهذا الغرض.

---

[1] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ٤.

[2] طه، المصدر، ص ١٧٧. ابراهيم، المصدر السابق، ص ٩٩.

[3] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ٥.

[4] A.A.E. Corr-dip- commerce des Armes a Mascate, Mascate, Feysal ben Turki aJwannier, 3 Juin, 1912. وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات، دبلوماسية، تجارة الأسلحة في مسقط، فيصل بن تركي إلى جانييه بتأريخ ٣ حزيران ١٩١٢.

[5] Busch, Op. Cit., P.295.

٢ ــ على كل تجار الأسلحة الذين يقيمون في عمان إيداع جميع الأسلحة في ذلك المستودع ابتداء من الأول من أيلول وأن المخالف سيتعرض إلى مصادرة شحناته من الأسلحة الواردة باسمه إلى مسقط.

٣ ــ لا يسمح بإخراج أية أسلحة من المستودع إلاّ بعد دفع الضرائب كاملة إلى مدير الجمرك.

٤ ــ إن دفع الضرائب الجمركية لا يتم إلاّ بموجب تصاريح خاصة من مدير المستودع ويوقع عليه السلطان.

٥ ــ إن هذا التصريح لا يسلم للتجار بل للمشترين أو وكلائهم الذين عليهم تقديم الأدلة الكافية عن عدد وكمية الأسلحة ومكان إرسالها والمتطلبات الأخرى التي تسمح بإخراج البضائع من الجمارك.

٦ ــ كل الأسلحة التي تخرج من المستودع يجب أن توضع عليها علامة المستودع والرقم والتسلسل.

٧ ــ ستنظم بعض الترتيبات الخاصة لخروج بعض البضائع لكي تعرض كنماذج في مخازن التجار.

٨ ــ ينبغي دفع ضرائب على الأسلحة والذخائر المودعة وأن هذه الضرائب تقدر حسب المساحة المستعملة في المستودع.

٩ ــ ستنظم تدابير خاصة بنقل الأسلحة والذخائر المودعة في المستودع من تاجر إلى آخر.

١٠ ــ ستقدم تسهيلات خاصة على بنادق الصيد والكميات المحددة من البنادق والكبسولات.

وقال السلطان في الفقرة الأخيرة، إن القانون هو قيد الدرس وسوف يعلن في الوقت المناسب، وطالب بتطبيقه[١]. وقد قدم جانييه احتجاجاً إلى سلطان عمان أشار فيه إلى أن جميع مواد القانون تخالف المعاهدات التي عقدتها عمان مع فرنسا والدول الأخرى وبخاصة الأنظمة الجمركية، ورفض الاعتراف بتطبيقه على الرعايا الفرنسيين دون استلام الأوامر من حكومته[٢]. ومن جهة أخرى أثارت موافقة السلطان على إقامة مستودع الأسلحة في مسقط قلقاً كبيراً لدى

---

[1] A.A.E. Corr-dip- commerce des Armes a Mascate, Mascate, Feysal ben Turki aJwannier, 3 Juin, 1912. وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات دبلوماسية، تجارة الأسلحة في مسقط، فيصل بن تركي إلى جانييه بتأريخ ٣ حزيران ١٩١٢.

[2] Busch, Op. Cit., P.297.

شركات السلاح الفرنسية، ففي ٦ حزيران عام ١٩١٢ كتب بيانيميه **Bienaime** المدير المفوض لشركة ذخائر الصيد والرمي والحرب الفرنسية، رسالة إلى بونكاريه **Poincare** وزير الخارجية الفرنسي بعنوان، "السلطان الإنكليزي يريد منع تجارة الأسلحة" أشار فيها إلى الأضرار التي قد تلحق بالتجارة الفرنسية في حالة مع تجارة الأسلحة في مسقط. وأوضح بأن الشركة تقوم بتجارة الأسلحة في مسقط بموجب المعاهدات التي عقدها سلطان عمان مع حكومات كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا، فضلاً عن ترخيص من السلطان يسمح بممارسة هذه التجارة، وطالب وزير الخارجية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالدفاع عن المصالح الفرنسية وحماية الصناعة الفرنسية التي تسعى للحصول على أسواق لها في الخارج لكي تفسح المجال أمام الأيدي العاملة الفرنسية، كما طالبت شركة بارات وليورا **Parent et leroy** من وزير الخارجية الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في مسقط لأن النظام الجديد الذي أصدره السلطان سوف يسبب مشاكل كثيرة للتجارة[1]، كما أبلغ وكلاء بيت جوجير للأسلحة في مسقط وزير الخارجية أن تجارتهم ستتعرض للدمار وأن الاتفاق البريطاني الفرنسي عام ١٨٦٢ الذي تعهدت فيه بريطانيا باحترام استقلال مسقط وزنجبار، سيصبح حبراً على ورق، وأكدوا أنه إذا لم تدافع الحكومة الفرنسية عن رعاياها وتتصدى لهذا القانون فعليا أن تدفع تعويضات كبيرة إلى المتضررين جراء تطبيق هذا القانون[2].

وفي حزيران عام ١٩١٢ قام بول كامبون **Paul Cambon**، السفير الفرنسي في لندن، طبقاً لتعليمات حكومته بمناقشة موضوع الإجراءات الجديدة التي أصدرها سلطان عمان مع السير كري **Grey**وزير الخارجية البريطاني، وقد أشار كمبون إلى معارضة حكومته لهذه الإجراءات التي تتعارض مع مبدأ حرية التجارة واستنكر بشدة هذه الاجراءات. لكن كري، أعلن أن القانون الجديد لا يؤدي إلى الحاق ضرر بحرية التجارة لأنه نظام خاص بتجارة الأسلحة[3]، وقد أبلغ كامبون بونكاريه قائلاً، "إن حكومة لندن والهند تحاولان تطبيق النظام الجديد للأسلحة تخلصاً من معاهداتنا مع السلطان[4]. من جهة أخرى فقد أبلغ بونكاريه سفيره في لندن باحتجاجات

---

[1] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ٧.

[2] A.A.E. Corr-dip- commerce des Armes a Mascate, Les Gerants de La maison Goguyer a poincare, 21Juillet, 1912. وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات دبلوماسية، تجارة الأسلحة في مسقط، وكلاء بيت جوجير إلى بونكاريه بتأريخ ٢١ تموز ١٩١٢.

[3] Ibid, cambon a poincare, 13 Juin, 1912. المصدر نفسه من كامبون إلى بونكاريه بتأريخ ١٣ حزيران ١٩١٢.

[4] Ibid

شركات السلاح الفرنسية حول النظام الجديد وطالبه باتخاذ موقف متصلب في مفاوضاته مع المسؤولين البريطانيين[١]. ونتيجة لذلك أعلن كامبون إلى السلطات البريطانية في لندن أن حكومته سوف ترفض تطبيق هذا القانون على رعاياها وطالب بضرورة إيجاد حل عادل لمصالح فرنسا في مسقط[٢]، كما أعلن بونكاريه إلى جانبيه ان حكومة الجمهورية ستحافظ على حقوقها الناتجة عن معاهدة ١٨٤٤ وستطالب بتعويض عن الأضرار التي سوف يسببها النظام الجديد للرعايا الفرنسيين والتجارة الوطنية الفرنسية وطالبه بالاحتجاج لدى السلطان وإعلان موقف فرنسا الرافض لهذا النظام[٣]. لكن السلطان فيصل قام بتنفيذ مشروع مستودع الأسلحة في الأول من أيلول ١٩١٢. في غضون ذلك تعجل السلطان الحوادث في ١٦ آب عام ١٩١٢،[٤] ابلغ التجار الفرنسيين بأن يمتثلوا للقانون وأن تخضع مخازنهم للتفتيش بحلول شهر أيلول ويبدأ تطبيق القانون على الأسلحة[٥]. فقام السلطان بمصادرة ٣٣ صندوقاً من الذخيرة وصلت إلى مسقط على ظهر الباخرة أكباتانا **Ekbatana** لحساب شركة لويس ديو[٦]. فطلب ممثل الشركة الفرنسية تسليمه الصناديق والذخيرة، لكن مسؤول الجمارك رفض ذلك وكتب قنصل فرنسا للسلطان معترضاً، وطالب بإعادة الصناديق بعد دفع الضريبة عليها طبقاً للمعاهدة التي لا تمس استقلال عمان[٧]. كما قام السلطان بمصادرة ٢١١ صندوقاً من الأسلحة والذخائر المرسلة إلى شركة جوجير وطلب من الشركتين الفرنسيتين نقل الأسلحة والذخائر الموجودة في مخازنها إلى

---

[1] Ibid, poincare a cambon, 23 Juin. 1912. المصدر نفسه، من بونكاريه إلى كامبون، ٢٣ تموز ١٩١٢.

[2] Ibid,cambon a poincare, 13 Juillit, 1912. المصدر نفسه من كامبون إلى بونكاريه بتأريخ ١٣ حزيران ١٩١٢.

[3] Ibid, poncare a Jeannier, 29Aout, 1912. المصدر نفسه، بونكاريه إلى جانبيه، بتأريخ ٢٩ آب ١٩١٢.

[4] Ibid, Jeannir a poincare, 11 Sept, 1912. المصدر نفسه، جانبيه إلى بونكاريه بتأريخ ١١ أيلول ١٩١٢.

[5] طه، المصدر السابق، ص ١٨١ ــ ١٨٢.

[6] A.A.E. Corr-dip- commerce des Armes a Mascate, Mascate, Jeannier a poincare, 7 Sept, 1912. المصدر نفسه، جانبيه إلى بونكاريه بتأريخ ٧ أيلول ١٩١٢.

[7] طه، المصدر نفسه، ص ١٨٣.

المستودع العام للأسلحة[1] وقد ساندت وزارة الخارجية البريطانية موقف السلطان، حيث أشار لويس مالت **Louis Mallet** الوكيل المساعد لوزير الخارجية، إلى حرية السلطان في بلاده، وأكد بأن الإجراءات الجديدة لا تشكل خرقاً للتصريح البريطاني الفرنسي لعام ١٨٦٢، وأبدى كامبون اعترافات حكومته على تلك الإجراءات لأنها تشكل خرقاً للاتفاق الفرنسي مادام مستودع الأسلحة سيكون خاضعاً بالتالي للإشراف البريطاني، وأن الحكومة الفرنسية ستطالب بإلغاء النظام الجديد للأسلحة الذي شرع السلطان في تنفيذه ما دامت معاهدة عام ١٨٤٤ تسمح للفرنسيين المقيمين خارج السلطنة العمل في هذه التجارة[2]. لكن نصيحة بريطانيا للسلطان هي رفض تسليم الشحنة وإظهار تمسكه بقانون مستودع الأسلحة، وأجاب القنصل الفرنسي بأن التجار الفرنسيين لن يمتثلوا لقانون مستودع الأسلحة وأن مسألة التعويضات سيتم بحثها. وقد رفض السلطان وضع الحراس على مخازن الأسلحة الرئيسية إلى أنه منع البيع منذ ذلك الحين، وكانت أغلب الشركات التي تعمل بالتجارة فرنسية الجنسية وضغطت على حكوماتها لكي تستمر بالتجارة[3].

أثارت هذه المصادرات عاصفة احتجاجات في الصحف الفرنسية فنشرت صحيفة **Le Tempt**الفرنسية في ١٢ أيلول برقية لشركتين فرنسيتين ضالعتين في التجارة هما شركة ديو وجوجير وأن سفينة محملة بالأسلحة صودرت في ١٣ أيلول عام ١٩١٢ وأن حكومة بريطانيا كانت في نيتها عدم تعويض الشركات الفرنسية[4] وفي ١٨ أيلول من العام ذاته قام السير فرانسس بارتي **Berrtie** ، السفير البريطاني في باريس، بمناقشة الموضوع مع بوكاريه، وزير الخارجية الفرنسي، وقد أصر بارتي على طرح الخلاف البريطاني الفرنسي حول تجارة الأسلحة في مسقط على هيئة تحكيم دولية[5] على أن تتعهد الحكومة الفرنسية بتطبيق قانون السلطان الخاص بمستودع الأسلحة عن طريق تسليم الأسلحة الموجودة في مخازن تجار السلاح الفرنسيين إلى المستودع على أن يحافظ على هذه الأسلحة حتى صدور قرار التحكيم وحل

---

[1] Ibid, Jeannir a poincare, 11 Sept, 1912. المصدر نفسه، جانييه إلى بونكاريه بتأريخ ١١ أيلول ١٩١٢.

[2] Ibid, cambon a poincare, 12Sept, 1912. المصدر نفسه من كامبون إلى بونكاريه بتأريخ ١٢ أيلول ١٩١٢.

[3] طه، المصدر نفسه، ص ١٨٣.

[4] Graves, Op. Cit, p.162.

[5] طه، المصدر نفسه، ص ١٨٥، قاسم، الخليج العربي ١٩١٤ ــ ١٩٤٥، ص ٣٨٣.

الخلاف بين الدولتين [1]. وإذا كانت نتيجة التحكيم في صالح فرنسا فعلى السلطان دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالفرنسيين. ورد بونكاريه على السفير البريطاني بأن الخلاف حول معاهدة عقدتها فرنسا مع سلطان مسقط وليس مع بريطانيا ورفض فكرة التحكيم[2]. ومن جهة أشار كري وزير خارجية بريطانيا أن المسألة التي ستناقش هي معرفة إذا كانت فرنسا وبريطانيا قد تعهدتا بالتبادل باحترام استقلال مسقط وأكد على حق السلطان في إصدار الأنظمة التي تحافظ على الأمن والنظام في بلاده، والتي لا تشكل خرقاً للاتفاق، وأوضح بأن المسألة التي سترفع إلى التحكيم هي اتفاق عام ١٨٦٢ وليس معاهدة عام ١٨٤٤. وفي ٢٢ تشرين الأول عام ١٩١٢ استقر رأي الحكومة الفرنسية على قبول مبدأ التحكيم وطلب بونكاريه من السفير البريطاني في باريس تحديد النقاط التي يجري فيها التحكيم[3]، وموافقته من حيث المبدأ على وجهة النظر البريطانية الخاصة في طرح المسألة على التحكيم، إلاّ أنه طالب بإرجاع أسلحة التجار الفرنسيين التي صادرها السلطان وعدم تطبيق قانون مستودع الأسلحة على الفرنسيين حتى انتهاء فترة التحكيم[4]. وفي الوقت الذي أكد فيه تمسك فرنسا بحقوقها في مسقط، أشار إلى رغبة الحكومة الفرنسية في إيجاد حل عادل للمسألة عن طريق التفاهم بين الدولتين[5].

وفي ١٣ تشرين الثاني من العام نفسه، أوضح بارتي طبقاً للتعليمات لاصادرة إليه من حكومته لوزير خارجية فرنسا أنه منذ صدور قانون مستودع الأسلحة لم تتم أية مصادرات للأسلحة، وكانت فرنسا قد هددت في أيلول، بأنه إذا لم تعاد الأوضاع السابقة قبل صدور قانون المستودع فإنها سوف ترسل طرادات إلى مسقط لحماية حقوق رعاياها، لذلك رأت الحكومة البريطانية أنه من الضروري تدعيم حصار مسقط لمواجهة أية حوادث قد تقع [6]، وفي ٣٠ أيلول وصل الأدميرال بيذل **Bethell** على ظهر السفينة هاي فلير **High Flyer** ومعه السفن الحربية **Sphix, Espiegl Pesseus, polorus** وقامت المخابرات الحربية البريطانية برصد تحركات الطراد الفرنسي **Monteaim** الذي قررت الحكومة الفرنسية إرساله إلى مسقط، وجاءت المعلومات بالفعل في نهاية تشرين الأول وأوائل تشرين الثاني بأن جماعات تهريب الأسلحة انتهزت الفرصة أمعنت في تهريب الأسلحة مما أتاح مجالاً واسعاً لترويج

---

[1] Graves, Op. Cit, p.162

[2] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ٨.

[3] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٣.

[4] المصدر ذاته.

[5] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ٩.

[6] طه، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

التجارة، وأشار كوكس أنه من الضروري تحقيق مركز جيد للسفن البريطانية في مسقط لمواجهة ذلك الانتشار الواسع لتهريب الأسلحة[١]، وفي ١٦ تشرين الثاني عام ١٩١٢ أوضح كري للسفير البريطاني في لندن أنه لم تتم أية مصادرات للأسلحة منذ صدور القانون ولن تصادر أية أسلحة حتى يتم التحكيم[٢]. كما اعترض كري على مطالب بونكاريه مدعياً بأن تعطيل قانون مستودع الأسلحة ليوم واحد، أو إرجاع الأسلحة المصادرة سيؤدي إلى إثارة الاضطرابات في فارس وأفغانستان، وأكد أن تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية لعمان بعد انتهاكات للتصريح البريطاني الفرنسي المشترك الصادر في آذار ١٨٦٢[٣]، واقترح كري الحلول التالية بقصد تسوية الموضوع بصورة ودية، وبالطرق السلمية عوضاً عن التحكيم [٤].

(أ) توافق الحكومة البريطانية على التنازل عن حقوقها في المساواة التامة بالنسبة لمعاملة البضائع الفرنسية والبريطانية التي تمر في موانئ الجزائر والمغرب طبقاً للمادة الرابعة من الوفاق الودي الصادر في ٨ نيسان عام ١٩٠٤.

(ب) تتعهد الحكومة الفرنسية بألا تنشر لمدة ١٥٦ عاماً تسوية عام ١٨٩٧ الخاصة بواردات بريطانيا من القطن التي تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية لا يتجاوز ٥ %.

(ت) تعترف الحكوة الفرنسية من جانبها بشرعية قانون السلطان الخاص بتنظيم تجارة الأسلحة، وتتعهد بعدم وضع عراقيل في سبيل تنفيذه [٥].

وقد حاول كري حث الحكومة الفرنسية على الموافقة على هذه المقترحات، وطالب بضرورة تنازل فرنسا عن بعض مطالبها لحل النزاع، وأشار إلى أن حكومة بريطانيا لا يمكن أن تقبل وجهة النظر الفرنسية إلى إعلان موافقتها على التنازلات السياسية والتجارية البريطانية حتى يمكن إبرام اتفاق بين الدولتين دون خضوع المسألة للتحكيم[٦]. وفي كانون أول عام ١٩١٢ وصل إلى مسقط والفاو أسطول بريطانيا مؤلف من ١٧ قطعة لمساعدة سلطان مسقط [٧]، وفي كانون الأول عام ١٩١٣ فإن أكثر من ٤٠ سفينة حربية بريطانية بين صغيرة وكبيرة قد وصلت

---

[1] المصدر نفسه، ص ١٨٧.

[2] Ibid, Grey a Cambon, 16 Nov, 1912.

[3] Ibid.

[4] قاسم، المصدر السابق، ص ٣٨٤.

[5] Ibid, Grey a cambon, 16 Nov, 1912.

[6] A.A.E, Ibid, Grey a cambon, 11 Jan, 1913. المصدر نفسه، كري إلى كامبون بتأريخ ١ كانون الثاني ١٩١٣.

[7] مجلة لغة العرب، المجلد الثاني، العدد السادس، كانون الأول، ١٩١٢، (بغداد، ١٩٧٥) ، ص ٤٠٢.

إلى مسقط وتنتظر وصول أسطول فرنسي لحسم الخلاف بين حكوماتها ومسقط بشأن الأسلحة، وكتبت جريدة الدستور البصرية في أيار من العام ذاته بأن سفينة شراعية أبحرت من مسقط وعلى متنها أسلحة نارية وأقلعت باخرة بريطانية على أثرها يصحبها زورق مسلح بالمدافع فتصدى لهم المهربون الذين خبؤوا مسدساتهم تحت ثيابهم وأمطروا البريطانيين بالرصاص وأصابوا منهم عدداً وأغرقوا الزورق ومن فيه، وأعلن القنصل الفرنسي في الكويت مكافأة مالية قدرها ٢٠٠٠ روبية لمن يتعرف عليهم[١]. وقد أعلن جونار **Jonnrt** وزير خارجية فرنسا في ١٨ شباط عام ١٩١٣ أن تتخلى بريطانيا عن بعض حقوقها في موانئ الجزائر والمغرب، مقابل التخلي عن حقوقنا في مسقط لا يبدو شرعياً في التضحية من جانبنا، وأشار إلى أن بريطانيا قد حصلت في مصر على نفس الحقوق التي حصلت عليها فرنسا في المغرب، وليس هناك من سبب يدعو إلى قبول المقترحات البريطانية، وأكد إصرار فرنسا على مبدأ التحكيم الذي اقترحته بريطانيا على لسان سفيرها في باريس، وفي حالة تراجع بريطانيا عن التحكيم فعليها أن تدفع تعويضات عادلة ومنقعة للتجار الفرنسيين المتضررين، كما عليها أن تدفع تعويضات لفرنسا مقابل تخليها عن حقوقها في مسقط، وفي ٢٢ شباط عام ١٩١٣ أعلنت الحكومة البريطانية عن استعدادها لتعويض التجار الفرنسيين مباشرة ورغبتها الحقيقية في تسوية الخلاف مع فرنسا دون اللجوء إلى التحكيم [٢]. وقد دفع هذا الموقف وزير الخارجية الفرنسي ستيفن بيشون **Stephen Pichon** أن يعلن تأييده للموقف البريطاني الخاص بتعويض تجار السلاح الفرنسيين في مسقط واستعداد حكومته للتفاوض لإيجاد حل للخلاف بين الدولتين ودعا الحكومة البريطانية إلى إرسال ممثل عنها إلى باريس للتفاوض مع بيوت دوي وجوجير بهدف التعويض دون تدخل الحكومة الفرنسية لكنه رغم ذلك أصر على الحقوق التي حصلت عليها فرنسا في مسقط حسب مقتضى معاهدة ١٨٤٤[٣]. وأكد أنه يجب على بريطانيا أن تتنافسى موضوع مسألة المغرب بمسألة مسقط وأن عليها أن لا تخلط بين المسألتين[٤]. وقد تم الاتفاق بين السفير الفرنسي في لندن ووزارة الخارجية البريطانية حول مسألة تعويض بيوت الأسلحة الفرنسية في مسقط بما يعادل قيمة

---

[1] مجلة لغة العرب، حوادث آخر الشهر، المجلد الثاني، العدد السابع، كانون الثاني، ١٩١٣، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٥)، ص ٣١٩.

[2] د. محمد عبد الله، العزاوي، المصدر السابق، ص ١٠.

[3] A.A.E, Ibid, Pichon cambon, 12 Mai, 1913. المصدر نفسهن بيشون إلى كامبون، بتأريخ ٢١ مايس ١٩١٣.

[4] A.A.E, Ibid, Pichon Cambon, 1Avril, 1913. المصدر نفسه، بيشون إلى كامبون، بتأريخ ١ نيسان ١٩١٣.

أسلحتها وذخائرها المودعة في مستودع السلطان، وكذلك الأسلحة المحفوظة في مخازنها الخاصة. وتقرر المباشرة فوراً بجرد هذه الأسلحة من قبل قناصل الدولتين في مسقط[١]، وفي أواخر مايس عام ١٩١٣ أشارت فرنسا إلى أنه في حالة تعويض التجار فإن المسألة كاملة الحقوق يمكن تسويتها ووافقت حكومة الهند بشرط انضمام فرنسا لهذه الضوابط[٢]، وحدثت في مايس عام ١٩١٣، انتفاضة ضد السلطان قادها عيسى بن صالح وسليم الخروصي وكان لإجراءات منع تجارة الأسلحة أثر كبير في الصراع بين السلطان والغافرية والهناوية، حيث أن القبائل كانت مقتنعة بأن الإجراءات تحد من حريتهم والدفاع عن عقيدتهم[٣]، لكن بريطانيا ساندت السلطان بقوات جلبت من بومباي في تموز عام ١٩١٢ وقدمت له الدعم المالي[٤]. وفي السابع والثامن من آب عام ١٩١٣ قام جانييه ونوكس بجرد مخازن الأسلحة التابعة لبيت ديو، بحضور وكيله في مسقط مسيو ميناشيه **(Mnasche)** وقد أخذ نوكس عينات من الأسلحة والذخيرة لتقدير قيمتها، وتم وضع الاختام على المخازن بعد أن سجل عدد الأسلحة والذخائر باللغتين الفرنسية والبريطانية. وفي العاشر من آب قام القنصلين بجرد الأسلحة التابعة لبيت جوجير بحضور وكيله الباز **Elbas** ووضعت الأختام على التخازن، كما قام القنصلان بجرد الأسلحة والذخائر المحفوظة الخاصة خارج مسقط فقد أكد بيت ديو أنه لا يمتلك مخازن أخرى، في حين أعلن بيت جوجير أنه يملك مخازن أخرى في صور ومطرح، حيث تقرر القيام بجرد هذه الأسلحة والذخائر[٥]، لكن العلاقات الفرنسية البريطانية تعرضت إلى الاهتزاز في ٢ أيلول عام ١٩١٣، ففي هذا التاريخ نشرت صحيفة الديلي كرافك **Daily Graphic** مقالة أشارت فيها إلى قيام اتفاق بريطاني فرنسي جديد ينص على اعتراف فرنسا بسيطرة بريطانيا المطلقة على مسقط، وأكدت الصحيفة إن إنزال الجنود الهنود في مسقط خير دليل على ذلك، وعبرت الصحيفة عن مخاوفها بأن تطالب الحكومة الفرنسية بتعويضات كبيرة مقابل هذا الاعتراف. وتؤكد الوثائق الفرنسية أن هذه المقالة أثارت بعض الشكوك لدى بعض الأوساط البرلمانية فقد كتب بيشون وزير خارجية فرنسا في ١٥ أيلول إلى دي فلوريو **De Fleuriau** القائم

[1] د. محمد عبد الله، العزاوي، المصدر السابق، ص ١٠.

[2] Busch, Op. Cit., P.300.

[3] Thams, Op. cit. p.23.

[4] Busch, Op. Cit., P.303.

[5] A.A. E, Ibid, Jeannier a pichon, 10 Aout, 1913. المصدر نفسه، جانييه إلى بيشون بتأريخ ١٠ آب، ١٩١٣.

بالأعمال الفرنسي في لندن، يقول إن الإشاعات والافتراضات التي نشرتها صحيفة الديلي كرافك قد أثارت قلقاً لدى بعض أعضاء البرلمان الفرنسي، ومن المتوقع طرحها في البرلمان وعلى لسان الصحف، وعلى الرغم من تأكيده على قدرة الوزارة على الرد بعدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فقد أشار إلى أن الأحداث الجديدة التي وقعت في مسقط والمتعلقة بالمساعدة العسكرية الفعالة التي قدمتها الحكومة البريطانية إلى السلطان كانت سبباً لهذه الاشاعات والافتراضات. وقد طلب من ديو فلوريو الاحتجاج لدى وزارة الخارجية البريطانية حول العمل العسكري في مسقط وتذكرها على الاتفاق البريطاني الفرنسي لعام ١٨٦٢، ينص على عدم القيام بأية محاولة انفرادية في مسقط وأن على الحكومة البريطانية أن لا تتجاهل التزاماتها التي نص عليها الاتفاق. وقبل أن ترد وزارة الخارجية البريطانية على احتجاجات الخارجية الفرنسية استدعت الوزارة القائم بالأعمال الفرنسي في لندن وأكدت على أن الحكومة البريطانية لا تنوي القيام بأية مبادرة انفرادية في مسقط ولا تفكر بإنكار التزاماتها التي نص عليها اتفاق عام ١٨٦٢[١].

من الجدير بالذكر أن البريطانيين لم يعترفوا بأن عمان كانت خاضعة لنفوذهم محاولين دوماً تقنيع طبيعة سيطرتهم، فمن تلك الوسائل نعت عمان دوماً بأنها دولة مستقلة تقوم بريطانيا بتقديم المساعدة لها بفعل التزاماتها تجاه السلطان. لكن تصديق ذلك صعب، في الوقت الذي قامت به العسكرية البريطانية بدعم السلطان، فقد ضربت بريطانيا اتفاق ١٨٦٢ عرض الحائط عندما تدخلت لحماية سلاطين عمان في الأعوام ١٨٦٨ ــ ١٨٧١ ــ ١٨٧٧ ــ ١٨٨٣ وأخيراً عام ١٩١٣، كما أبلغ وزير الخارجية البريطاني دي فلوريو أن الوضع في مسقط كان يتطلب إنزال الجنود فيها، وإرسال تعزيزات عسكرية من الهند لمواجهة التهديد الذي تعرضت له مسقط من قبل قبائل الداخل، وأن التزاماتها تجاه سلطان عمان قد دفعها لتقديم المساعدات للدفاع عن مسقط ومطرح، وأكد تمسك بريطانيا بسياستها الرامية إلى عدم التدخل في الشؤون العمانية، والتزاماتها باتفاق عام ١٨٦٢ الذي سيبقى ساري المفعول بين البلدين، لكنه أشار إلى النتائج الخطرة التي تنتج عن نظام تجارة الأسلحة والذخائر في مسقط التي تقع على مقربة من الامبراطورية الهندية [٢]، ولأجل إثبات حسن النية فقد قررت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩١٣ إرسال المقدم ثيزدال **Tistdall** رئيس مفتشي الأسلحة الخفيفة

---

[1] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ١٢.

[2] A.A. E., Ibid, Grey , a de Florieu, 22 Sept, 1913. المصدر نفسه، كراي إلى دي فلوريو بتأريخ ٢٢ أيلول ١٩١٣.

للتفاوض حول مسألة التعويض مع بيوت ديو وجوجير في باريس[1]، وخلال المفاوضات تم التصول إلى اتفاق بخصوص التعويضات على ما يأتي[2]:

أ ــ المحافظة على حرية التصرف بالأسلحة الموجودة في الكويت وقطر.

ب ــ المحافظة على الأموال الثابتة والقوارب الشراعية.

ونظراً لهذا الاتفاق فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من فرنسا تبادل المذكرات الخاصة بقضية تجارة الأسلحة والذخائر في مسقط، لكي تتمكن من دفع التعويضات المتفق عليها مع البيوت الفرنسية. كما طلبت من فرنسا عدم معارضتها لنظام الأسلحة الجديد في مسقط سواء في البر أو في المياه الإقليمية لمنع تهريب الأسلحة[3].

وفي الوقت نفسه أعلن دي فلوريو إلى كري قائلاً "إن حكومتي ورغبة منها في تأكيد علاقاتها الطيبة مع بريطانيا، تود أن تقدم الأدلة القوية على التمسك بهذه الرغبة عن طريق الإعلان عن تخليها عن احتجاجاتها الخاصة بالامتيازات والحصانات مع تطبيق القوانين الهادفة إلى منع تهريب الأسلحة وذخائر الحرب في مسقط، وأكد على أن القنصل الفرنسي في مسقط سيزود بالتعليمات الضرورية لكي يعلن إلى سلطان عمان عن هذه الرغبة، لكنه اقترح عليه ضرورة تشاور الحكومتين حول جميع التغيرات والتحصينات التي قد يجريها السلطان على نظام تجارة الأسلحة في بلاده على شرط تمتع الرعايا الفرنسيين بنفس الحقوق التي يتمتع بها البريطانيون في عمان، والخاصة بتجارة الأسلحة، كما أعلن عن رغبة الحكومة الفرنسية في الحصول على مساعدة الحكومة البريطانية لإلغاء تجارة الأسلحة في المناطق المجاورة للمستعمرات الفرنسية[4].

دفع موقف فرنسا الجديد، بريطانيا إلى الإعلان عن تقديرها للمشاعر التي شجعت الحكومة الفرنسية على دراسة مسألة تجارة الأسلحة في مسقط وإمكانية عقد اتفاق نهائي بتبادل المذكرات بين الدولتين. وقد أظهرت الحكومة البريطانية تجاوبها مع وجهة النظر الفرنسية الخاصة

---

[1] A.A.E, Ibid, de Florieu a a pichon, 20, Oct, 1913. المصدر نفسه، دي فلوريو إلى بيشون بتأريخ ٢٠ تشرين الأول عام ١٩١٣.

[2] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر السابق، ص ١٢.

[3] المصدر نفسه.

[4] A.A.E., Ibid, de Florieu a doumergue, 23Dec. 1913. المصدر نفسه، كري إلى كابون بتأريخ ٢٢ كانون الأول ١٩١٣.

بالمخاطر التي قد تنتج من تهريب الأسلحة إلى ممتلكات الدول الأوروبية وعن استعدادها لمقاومة هذه التجارة في المناطق القريبة من المستعمرات أو المحميات الفرنسية[١].

وفي سبيل إثبات النوايا الحسنة للفرنسيين اتصل كامبون بوزير الخارجية البريطاني للتحضير في تبادل المذكرات الخاصة في تجارة الأسلحة في مسقط، وأعلن قائلاً إن الحكومة الفرنسية مستعدة لدراسة جميع الأنظمة الجديدة الخاصة بتجارة الأسلحة في مسقط شرط احترام حقوق الحصانة السياسية للفرنسيين. والسلطة القاضئية للقنصل الفرنسي في مسقط وأعلن عن معارضة فرنسا لأي إجراء يقتضي حق الزيارة، وعلى ضرورة اعتراف بريطانيا وسلطان عمان بالحقوق الناتجة عن معاهدة ١٨٤٤ في البر والبحر[٢]. وقد أكد كري موافقته على حقوق الحصانة السياسية والقضائية للفرنسيين في مسقط، واحترامها في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الفرنسية تنتظر التسوية النهائي بين الحكومة البريطانية والبيوت الخاص بدفع التعويضات، أعلنت بيوت ديو وجوجير في نيسان عام ١٩١٤ عن التزامهما بالاتفاق النهائي الذي تم التوصل إليه مع ممثل الحكومة البريطانية، وتنفيذها لأوامر السلطان التي حددت حرية تجارة الأسلحة والذخائر في مسقط، وسرعان ما ظهرت النتائج الإيجابية لهذا الموقف من لال تعاهد السلطان مع بيوت ديو لشراء كمية من الرشاشات والذخائر[٣].

وفي بداية شباط عام ١٩١٤ انتهت المساومة، وتعهدت بريطايا بأن تدفع إلى الشريكين ديو وجوجير مبلغ ٦٤٤٤٥ جنيه استرليني تعويضاً عن أسلحتهم، وتبادلت المذكرات حول ذلك وقد أعطت بريطانيا إلى رجال القبائل في المحمرة ٣٠٠٠ بندقية من أصل ٩٠٠٠ بندقية يستعملونها في الدفاع عن حقوق النفط الفارسية و٢٧٠٠ أرسلت إلى الهند و٢٦٠٠ أرسلت إلى بريطانيا لاستخدامها في التدريب وبيعت الباقية محلياً أو دمرت[٤]، وكانت الشركة الفرنسية لذخائر الصيد والرمي والحرب وشركة باران وليروا قد طالبتا وزارة الخارجية الفرنسية بالتوسط لدى وزارة الخارجية البريطانية على التعويض أسوة ببيوت ديو وجوجير، ولهذا فقد أبلغ دوميرك **Doumergeue** وزير الخارجية الفرنسي كامبون لمناقشة هذه المسألة مع وزير الخارجية

---

[1] Ibid, Greya Gambon, 24 Dec. 1913. المصدر السابق، كري إلى كامبون بتأريخ ٢٤ كانون الأول ١٩١٣.

[2] د. محمد عبد الله العزاوي، المصدر نفسه، ص ١٣.

[3] المصدر نفسه، ص ١٤.

[4] Graves, Op, cit, P162, Busch, Op. Cit., P301.

البريطاني [1]. لكن مفاوضات السفير الفرنسي في لندن لم تسفر عن شئ فقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أنها لن توافق على أي طلب للتعويض، سواء من قبل هذه الشركات أو تجار الأسلحة الآخرين. وأن الوزارة سبق أن رفضت طلباً للتعويض من شركة فيلد ريفل **Field Rifle** البريطانية [2]. وقد ساندت وزارة الخارجية الفرنسية الموقف البريطاني الرافض لتعويض هذه الشركات من خلال إعلانها بأنه لم تدفع أية تعويضات في الأماكن التي منعت بها تجارة الأسلحة سواء في الصين اوف ارس أو تركيا، وأعلنت حكومة الجمهورية أن رعاياها سيلتزمون بالأوامر الصادرة في ٤ حزيران عام ١٩١٢[3]. ومن ناحية أخرى أكدت وزارة الخارجية الفرنسية أن على بريطانيا ألا تنسى أن التسوية مع البيوت الفرنسية لا تشكل إلاّ جزءاً من المسألة، وبالتالي فإن هذا الحل لا يعتبر جوهر المسألة، خاصة وأن فرنسا سوف تتمسك بالتنفيذ الكامل لحقوقها وامتيازاتها التي نصت عليها المادة الثالثة من معاهدة ١٨٤٤، والتي جاء فيها "لا يمكن لأحد، تحت أية حجة، دخول البيوت والمخازن والممتلكات الأخرى للفرنسيين وزيارتها دون موافقة شاغليها، أو بموافقة القنصل الفرنسي، كما أكدت أن المادة الثالثة من المعاهدة تشمل أيضاً السفن الحاملة للعلم الفرنسي التي تعتبر ممتلكات فرنسية"، لكن وزارة الخارجية الفرنسية أكدت موافقتها على أن السفن الفرنسية التي يشتبه في ممارستها تجارة تهريب الأسلحة في السواحل، أو في المياه الإقليمية العمانية، تفتش من السفن العمانية المكلفة بمراقبة هذه السواحل بعد مواكبتها مباشرة حتى ميناء مسقط حيث يجري تفتيشها بحضور القنصل الفرنسي، وعند مصادرة حمولتها لا يحق لصاحبها أو مجهزها المطالبة بالتعويض. وفي الوقت نفسه أوصت قنصلها في مسقط أن عليه أن يفهم جيداً أنه لن يتغير أي شئ في وضع مسقط السياسي، وأن تدابير الأمن التي يتخذها السلطان لا يمكن الموافقة عليها دون التشاور المسبق معنا، ولن يكون هناك عمل شرعي يلزم مواطنينا دون موافقتنا [4].

وبقبول فرنسا مبدأ التعويض، انتهت المصالح الفرنسية في مسقط تقريباً. وفي عام ١٩١٤ اندلعت الحرب العالمية الأولى التي غيرت ميزان القوى، وانتهت الأسلحة في الخليج العربي،

---

[1] A.A.E., Ibid, Doumergue a Combon, 18 Fev, 1914. المصدر نفسه، دوميرك إلى كامبون، بتاريخ ١٨ شباط ١٩١٤.

[2] د. محمد عبه العزاوي، المصدر السابق، ص ١٤.

[3] المصدر نفسه.

[4] A.A.E., Ibid, Doumerguo a Jeannier, 17 Avril, 1914. المصدر نفسه، دوميرك إلى جانييه بتأريخ ١٧ نيسان ١٩١٤.

لأن الخليج أصبح بمثابة بحيرة بريطانية، وبذلك نجحت بريطانيا في المحافظة على نفوذها في الخليج العربي.

الخاتمة

استطاعت هذه الدراسة أن تثبت رغبة بريطانيا في منع وصول الأسلحة إلى الخليج العربي، ليس لدوافع إنسانية بل خوفاً على مصالحها وخشيتها من امتلاك عرب الخليج للأسلحة النارية الحديثة ووقوع تلك الأسلحة بيد رجال القائل الأفغانية والفارسية الذين يشكلون تهديداً كبيراً للمصالح البريطانية في تلك المناطق. وقد اتخذت بريطانيا من سياسة حظر وصول الأسلحة إلى المنطقة حجة لإضعاف دور النشاط التجاري، وتفتيت القوى البحرية العربية تمهيداً للقضاء عليها.

وبينت هذه الدراسة تحول تجارة الأسلحة إلى الخليج العربي بعد عقد مؤتمر بروكسل الدولي عام ١٨٩٠ الذي منع وصول الأسلحة إلى شرق أفريقيا، فصارت منطقة الخليج العربي سوقاً رئيسياً للأسلحة بالنسبة لقبائل أفغانستان وحدود الهند، يستعملونها في حروبهم القبلية ومقاومة السلطة الموالية للبريطانيين، ومن الجدير بالذكر أن أغلب الأسلحة البريطانية الصنع تأتي بها الشركات البريطانية وتحقق أرباحاً طائلة بشكل يتعذر إيقافها.

وتوصلنا أيضاً إلى أن ضعف الحكومة الفارسية أدى إلى وصول الأسلحة إلى فارس، فانتشرت هذه التجارة في المدن والقرى الفارسية، لقد رغبت الحكومة الفارسية حظر هذه التجارة خوفاً من وقوعها في أيدي أبناء القبائل العربية والفارسية التي كانت غالباً ما تثور نتيجة لسياسة التعسف التي كانت تمارسها حكومة فارس ضدها، كما أن الارتفاع المذهل لتلك التجارة دفع بريطانيا إلى الضغط على الحكومة الفارسية لمنع تدفق الأسلحة إلى أفغانستان، التي أرادت بريطانيا جعلها منطقة عازلة بين روسيا والهند، ويلاحظ التقاء مصلحة كل من بريطانيا وفارس على ضرورة تفتيت القوة البحرية العربية، وأن حصول فارس على سفينتين حربيتين جعلها تمارس بنشاطها وتنفذ مخططاتها وأطماعها في المنطقة مدعومة بالقوة البريطانية، فقامت بعمليات مصادرة وتفتيش الداوات العربية بدعوى مكافحة تهريب الأسلحة والعتاد.

ظهر لنا أن تشدد بريطانيا في منع التجارة في فارس أدى إلى تحول تلك التجارة إلى الكويت التي أصبحت مركزاً للأسلحة في شمال الخليج العربي، وكان العثمانيون مهتمين بمنع وصول الأسلحة إلى الكويت خوفاً من تحولها إلى مستودع لتوزيع الأسلحة إلى قبائل الجزيرة العربية وجنوب العراق. كما وقفت بريطانيا بحزم إزاء ازدياد وصول الأسلحة، وقد تساهلت بريطانيا في وصول الأسلحة إلى الكويت لتدعيم موقف الشيخ مبارك الموالي لها.

لقد فضلت بريطانيا أن ترى نجم عبد العزيز آل سعود يتألق في الجزيرة العربية، فلم تمنع وصول الأسلحة من الكويت إلى ابن سعود، كان السلاح من أهم محددات القوة في الجزيرة العربية والأداة التي تتحكم في حفظ توازن القوى فيها، فقد كانت مساندة مبارك لابن سعود ومده بالأسلحة من أهم عوامل عودة الأخير إلى الحكم.

وتبين لنا أن وقوع الزبير على الطرق التجارية وإعفاء أهلها من تأدية الضرائب شجع على وصول الأسلحة إلى البصرة، وأصبحت الزبير مركزاً لهذا التجارة التي أخذت تتدفق إلى قبائل جنوب العراق عن طريق الكويت بصورة خاصة، على الرغم من قوانين الدول العثمانية التي تمنع وصول تلك الأسلحة، لكن شغف أبناء القبائل العراقية ورغبتهم في امتلاك الأسلحة الحديثة للدفاع عن أنفسهم، أو مقاومة السلطة العثمانية حال دون ذلك المنع.

لقد أدت الضغوط البريطانية على شيوخ إمارات الساحل العماني إلى توقيعهم معاهدة عام ١٩٠٢ مع بريطانيا، والتي كانت تختلف عن باق يالمعاهدات المعقودة مع مثيلاتها من مشيخات الخليج العربي التي قضت بمصادرة الأسلحة والسفينة التي تحمل تلك الأسلحة.

كما أظهرت الدراسة أن قطر في ظل النفوذ العثماني كانت من أهم مراكز تجارة الأسلحة في الخليج العربي، بسبب عدم عقد شيوخ قطر أي معاهدة مع بريطانيا لخطرها، ويبدو أن بريطانيا تغاضت عن وصول الأسلحة إلى قطر لاعتقادها بأن ورود الأسلحة إلى قطر يؤدي إلى زيادة القدرة الدفاعية لشيوخها إزاء أي تهديد يتعرضون له من قبل عبد العزيز السعود، أو غيره ولم تتوقف التجارة في قطر إلاّ عام ١٩١٦ بتوقيع معاهدة مع بريطانيا حظرت بموجبها وصول الأسلحة إلى قطر.

وتبين لنا أن تعرض البحرين لغزو الشيخ جاسم آل ثاني شيخ قطر عام ١٨٨٠ نبه شيوخ البحرين لاى ضرورة الحصول على الأسلحة الحديثة للدفاع عن بلادهم، وقد كان الشيخ عيسى بن علي قلقاً من زيادة الأسلحة الداخلة إلى البحرين نظراً لما يعانيه من وضع هش. ولإمكانية استخدام تلك الأسلحة من قبل مناوئيه، فبادر الشيخ عيسى إلى إصدار أمر يمنع فيه وصول الأسلحة إلى البحرين.

وتوصلت الدراسة إلى أن منع وصول الأسلحة إلى شرق أفريقيا أدى إلى جعل مسقط أكبر سوق للسلاح في الشرق الأوسط مما أتاح للشركات الأوروبية التي لا تخضع للرقابة العمل بهذه التجارة دون أن يستطيع سلطان مسقط منعها لكونها تتمتع بنظام الامتيازات لقد أرادت بريطانيا منع وصول الأسلحة إلى مسقط ليس بدافع حرصها على مصالح السلطان بل خوفاً على مصالحها، لأن الأسلحة كانت توزع من مسقط إلى إمارات الخليج وفارس وتصل إلى أفغانستان،

وفي ظل التعاون البريطاني ــ الفارسي للقضاء على تجارة الأسلحة في مسقط وحرمان العرب، أهم مورد لهم، فقد زادت الجولات التفتيشية المشتركة، أدت القيود الكثيرة التي فرضها السلطان على تجارة الأسلحة إلى التعجيل بانفجار أزمة داخلية في مسقط وقد وقفت بريطانيا بجانب السلطان خدمة لمصالحها.

دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر بروكسل الدولي عام لمنع وصول تلك الأسلحة إلى الخليج العربي لكنها فشلت لعدم حصولها على قرار يتناسب مع مطامحها نظراً لمعارضة فرنسا الشديدة، لذلك شرعت بفرض الحصار البحري لمنع وصول الأسلحة إلى الخليج العربي بالقوة، غير أن بريطانيا لم تحقق ما كانت تبتغي من ذلك الحصار بسبب كبر حجم سفنهم التي كانت تثير جلبة في الماء، إضافة إلى معرفة البحارة العرب لأماكنها ومراقبتهم لحركاتها بعناية، وكذلك يقظة المهربين وقيامهم بتغير وجهة سفنهم بعد مغادرتها مسقط.

لقد استغلت بريطانيا الحصار البحري واستخدمت أساليبها الوحشية للقضاء على ما تبقى من البحرية العربية بحجة التفتيش عن الأسلحة، فانتهجت سياسة حرق السفن التي تنقل الأسلحة واستخدمت الأرض الفارسية في كثير من الأحيان لتطبيق تلك السياسة.

لم يحقق الحصار البحري البريطاني النتائج المتوخاة له، عندها قررت بريطانيا الدخول في مفاوضات مع فرنسا، والأخذ بمقترح كوكس بإنشاء مستودع الأسلحة عام ١٩١٢ لضرب التجارة محلياً بعد تعويض السلطان التعويض المناسب. لكن فرنسا عارضت ذلك مستندة إلى معاهدة عام ١٨٤٤ والتصريح البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٨٦٢ الذي أعطى فرنسا مركزاً مساوياً لبريطانيا في مسقط، لقد وافقت فرنسا في النهاية على مبدأ التعويض الذي قدمته بريطانيا للشركات الفرنسية، وبذلك استطاعت بريطانيا أن تقضي على تلك التجارة التي طالما هددت مصالحها في منطقة الخليج العربي، وساهمت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وما نتج عنها من متغيرات دولية كثيرة وعدم وجود قوة بحرية كبيرة تستطيع الوقوف بوجه بريطانيا إذ تحول الخليج العربي إلى ما يشبه (بحيرة بريطانية).

الملاحق

ملحق رقم (١) *

اتفاقية الأسلحة مع شيخ البحرين في ٣٠ نيسان ١٨٩٨

أوافق على أن أحظر حظراً مطلقاً استيراد الأسلحة والذخائر وتصديرها إلى ومن أراضي البحرين وتنفيذاً لذلك أصدرت بياناً وإعلاناً لكل من يهمه الأمر

* * *

الإعلان الذي أصدره شيخ البحرين

ليكن معلوماً لجميع من يطلعون على هذا البيان بأن لدى السفن الحربية البريطانية والفارسية تفويضات بتفتيش السفن التي تحمل أعلامها أو أعلامنا في مياه البحرين الإقليمية، وكذلك مصادرة جميع الأسلحة والذخائر التي بها (من أسلحة الحرب) إذا كانت وجهة هذه الأسلحة والذخائر الموانئ الهندية والفارسية وجزر البحرين، معرضة للتفتيش من قبل السفن الحربية المذكورة وأن تصادر كل ما بها من أسلحة وذخائر على أن تعتبر ملكاً للدولة.

ملحق رقم (٢) **

الإعلان الذي أصدره شيخ الكويت لدى توقيعه اتفاقية ١٩٠٠

ليكن معلوما لجميع من يطلعون على هذا الاعلان بأن لدى السفن الحربية البريطانية والفارسية التفويض بتفتيش السفن التي تحمل أعلامها وأعلامنا في المياه الإقليمية للكويت وكذلك مصادرة جميع الأسلحة والذخائر التي بها، إذا كانت وجهة هذه الأسلحة والذخائر الموانئ الفارسية أو الهندية أو الكويتية. وستكون سفن الكويت التي تجدها السفن الحربية البريطانية والفارسية في المياه الهندية أو الإيرانية وتشك في أنها تحمل أسلحة وذخائر إلى الموانئ الهندية والفارسية أو الكويتية معرضة للتفتيش من قبل السفن الحربية المذكورة وأن تصدر ما بها من أسلحة وذخائر.

تحريراً في : ٢٤ محرم ١٣١٨ الموافق ٢٤ مايس ١٩٠٠

ختم مبارك بن الصباح

* * *

بيان شيخ الكويت

---

* نقلا عن لوريمر، التاريخي، ج ٦ ، ص ٣٧٧١.

** نقلاً عن لوريمر، التاريخي، ج ٦ ، ص ٣٧٧٣ ــ ٣٧٧٤.

ليكن معلوما لجميع من سيطلعون على هذا البيان أنه لما كان من المعروف أن تجارة الأسلحة في الهند البريطانية وفارس أصبحت محظورة فقد قررنا بناء على ذلك تجنيد كل إمكاناتنا مساعدة الحكومتين البريطانية والهندية لإيقاف هذه التجارة غير المشروعة، وفيما يلي نعلن ابتداء من تاريخ هذا البيان يحظر حظراً مطلقاً استيراد الأسلحة والذخائر إلى الكويت وإلى الأراضي التي تحت إدارتي وكذلك التصدير منها، وسيتم وضع اليد على كل الأسلحة والذخائر التي تستورد في المستقبل إلى أي جزء من أراضي الكويت أو تصدر منها ومن ثم تصادر.

تحريراً في : ٢٤ محرم ١٣١٨

الموافق: ٢٤ مايس ١٩٠٠

ختم مبارك بن الصباح

ملحق رقم (٣) *

اتفاق بريطانيا مع الشيخ مبارك بحظر تجارة الأسلحة في أراضيه ٢٤ مايس ١٩٠٠

أوافق على منع استيراد الأسلحة إلى الكويت أو تصديرها منها منعاً باتاً، ولتنفيذ ذلك أصدرت بياناً ومنشوراً إلى كل من يهمه الأمر.

كتب بتاريخ ٢٤ محرم ١٣١٨ الموافق ٢٤ مايس ١٩٠٠

ختم الشيخ مبارك الصباح

ملحق رقم (٤) **

ملحق رقم (٥) *

اتفاقية الأسلحة مع شيوخ ساحل عمان المتصالح تشرين الثاني ١٩٠٢

نحن الموقعين أدناه شيوخ الساحل المتصالح، نوافق على حظر استيراد الأسلحة بصفة مطلقة للبيع في أراضي كل منا، وعلى التصدير منها، وتنفيذاً لما ذكر أصدرنا بياناً لكل من يهمه الأمر

مكتوم بن حشر دبي

صقر بن خالد الشارقة

راشد بن أحمد أم القوين

عبد العزيز بن حميد عجمان

---

*وثائق مركز دراسات الخليج العربي (البصرة)، تسلسل (٥٧) رقم ١٣/ ٣٣١٩، التاريخ ١٩٠٠/٥/٢٤.

** نقلاً عن، عبد العزيز عبد الغني، بريطانيا وإمارات الساحل العماني ص ٤٣٩.

*نقلا عن لوريمر، التاريخي، ج ٦ ، ص ٣٧٧٠.

زايد بن خليفة أبو ظبي

قام بالتوقيع عليها شيوخ الساحل المتصالح المذكورين أعلاه وختمت بحضور على ظهر السفينة الملكية "لورنس" في الرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٠٢.

العميد سي. أ . كميل

المقيم السياسي في الخليج العربي

* * *

الإعلان الذي أصدره شيوخ ساحل عمان المتصالح

ليكن معلوماً للجميع، حيث أنه أصبح معلوماً لنا أن التجارة في الأسلحة حظر في الهند البريطانية، ولما كنا نرى هذا الرأي هو أنه إذا استمرت التجارة ستضر بمصالح بلادنا، قررنا، بناء على ذلك، تجنيد كل إمكاناتنا لإيقاف هذه التجارة المحظورة، ونعلن أنه ابتداء من تاريخ هذا الإعلان يحظر بصفة مطلقة استيراد الأسلحة والذخائر وتصديرها من والي أراضي كل منا، ولهذا فستتم مصادرة كل الأسلحة والذخائر المستوردة أو المصدرة على هذا الشكل في المستقبل.

ملحق رقم (٦)*

اتفاقية أسلحة الكاروان في ٢٦ مايس ١٩٠٦

أسماء الزعماء والأشخاص المتقدمين في العمر البارزين في الموانئ الجنوبية من شاربار إلى ساديش والموانئ التابعة إلى ساديش، الاتفاقية الخاصة بالموانئ من جوتر إلى شاربار مستقلة.

زعماء كل من

جلج ــ بلك ــ رافش ــ دورق مدير عبده ــ مير شاهسوار ــ مير عيسى ــ مير أبيان

الكروان   مير دوست ــ مير غول محمد

بير وتانك بندر   مير صاحب خان ــ مير شيرو

سوراج وساديش بندر   مير اللوهي ــ مير رحيم خان

سرناج وبراج   حوت شير محمد ــ حوت لالاه

خير وجاردان بندر   حوت بيان

تحريراً في ٢ ربيع الثاني ١٣٢٤

---

*نقلاً عن لوريمر، التاريخي، ج ٦، ص ٣٧٧٤ ــ ٣٧٧٦.

الموافق ٢٦ مايس ١٩٠٦

نحن، المدونة أسماؤنا أعلاه، كنا موجودين في هذا اليوم في كروان أمام سعد الدولة حاكم بلوخستان الإيرانية، والرئيس ماك كوناجي مساعد الوكيل السياسي لمكران، وميرزا محمود خان مدير جمارك شاربان، وتلقينا أوامر وتعليمات مشددة بشأن استيراد الأسلحة على طول الساحل من ميناء سرابان حتى ميناء ساديش والموانئ التابعة لها.

وبالنسبة للمستقبل ومنذ الآن إذا ما حاول أحد رعايا إيران أو الهند البريطانية أو أفغانستان أو مسقط، إلخ، إنزال بنادق أو ذخائر أو أسلحة نارية، نعتبر أنفسنا نحن الموقعين أدناه مسؤولين عن وقف. وإذا ما حدث أي تقصير من جانبنا فإننا نتحمل المسؤولية والعقوبات التي قد تفرضها الحكومة الإيرانية وندفع كذلك غرامة قدرها مئة روبية عن كل خرطوشة تنزل في أراضي كل منا.

بصمة كل من:

مير دوست		مير أبيان		مير صاحب خان		حوت بيان

مير غول محمد	مير اللوحي (اللوهي)	مير شيرو
مير عيسى	مير رحيم خان	حوت شير محمد
مير عيده	مير شاهسوار	حوت لالاه

تصديق السردار سعيد خان

أقرانا السردار سعيد خان بأنني طالما أحكم منطقة مكران الإيرانية من قبل حاكم بلوخستان، فسوف لن أسمح بالتغاضي عن تنفيذ الاتفاقية المذكورة، وفي حالة عدم تنفيذ هذه الاتفاقية ويثبت إهمالي ويتأكد اعتبر نفسي مسؤولاً عن ذلك.

ختم السردار سعيد خان

أبرمت هذه الاتفاقية بحضوري

(ختم) سعد الدولة

توقيع الرئيس ف. ماك كوناجي

مساعد الوكيل السياسي في مكران

تحريراً في ربيع الثاني ١٣٢٤

كنت موجوداً في الكاروان أثناء إبرام هذه الاتفاقية.

(إمضاء وختم) ميرزا محمود خان

مدير الجمارك في شاربار

إن هذه الاتفاقية أبرمت بحضور سعد الدولة حاكم بلوخستان والرئيس ماك كوناجي الممثل البريطاني وميرزا محمود خان مدير جمارك بلوخستان وبحضوري شخصياً، صحيحة ومقبولة وموقع عليها.

ختم أتيلا الدولة

ممثل دائرة الشؤون الخارجية الإيرانية لبلوخستان وسجستان

إمضاء: الرئيس ف. ماك كوناجي

الوكيل السياسي المساعد لمكران

ملحق رقم (٧) *

إعلان من الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني في شأن نقل الأسلحة

ليكن معلوماً لجميع من يطلعون على هذا البيان:

حيث أننا قد أصبح معلوماً عندنا بأن نقل الأسلحة إلى الهند البريطانية وإيران والكويت والبحرين والساحل المتصالح أمر ممنوع.

فإني أنا الموقع أدناه عبد الله بن قاسم آل ثاني قد قررت القيام بكل ما في طاقتي لمعاونة الحكومة البريطانية في وضع حد لهذا النقل غير المشروع، وإني أعلن هنا بأنه اعتباراً من تاريخ هذا الإعلان، يحظر حظراً تاماً استيراد وبيع الأسلحة والرصاص وسائر أنواع الذخائر إلى قطر، أو تصديرها للأماكن الأخرى.

إن جميع الأسلحة والذخائر المستوردة للأراضي القطرية أو المصدرة منها ستكون مستقبلاً عرضة للاستيلاء عليها ومصادرتها.

عبد الله قاسم آل ثاني شيخ قطر

التوقيع والختم

تحريراً في البدع في ٦ محرم ١٣٣٥ ــ الموافق ٣ نوفمبر ١٩١٦

*نقلاً عن مؤيد عاصي سلمان، العلاقات القطرية ــ البريطانية، ١٨٦٨ ــ ١٩١٦١، ص ١٨٤.